الانتفاضة

الصراع بين سلطات الاحتلال والفلسطينيين
في ضوء علم الاجرام

الدكتور سهيل حسنين

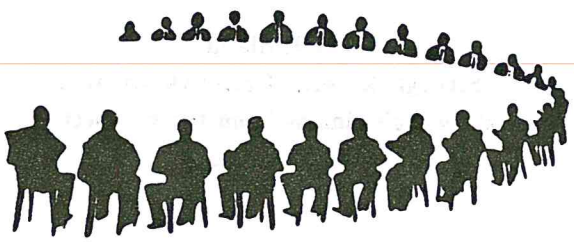

PASSIA
الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس الشريف

الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية PASSIA، مؤسسة أهلية ومستقلة، لا تسعى للربح أو التجارة او المنفعة المالية، وغير مرتبطة بأية جهة حكومية او حزبية او تنظيمية او طائفية، وتهدف الى اعداد ونشر بحوث وعقد ندوات ومؤتمرات متخصصة في المسألة الفلسطينية في مضمونها الوطني الفلسطيني واطارها القومي العربي وأبعادها الدولية والانسانية، والاسهام في توظيف هذا الجهد الأكاديمي للتعريف بخصوصية وعناصر المسألة الفلسطينية.

إن ما ورد في هذه الدراسة من آراء وأفكار، تعبر عن وجهة نظر الباحث الشخصية ولا تعكس او تمثل بالضرورة موقف أو رأي الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية، او العاملين فيها. وقد قدم الباحث الدكتور سهيل حسنين من الجليل هذه الدراسة ضمن برنامج البحوث في الجمعية الذي يبرز التعددية الفكرية والمنهجية في اعداد البحوث في اطار من الحرية الاكاديمية.

جميع الحقوق محفوظة للجمعية
أيلول ١٩٩١ (الطبعة الأولى)

The Intifada :
Struggle between Israeli Occupation and the Palestinians from the Perspectives of Criminology

PASSIA Publication & Copyright
First Edition - September 1991

مطبوعات **PASSIA**
فاكس : ٢٨٢٨١٩(٠٢) هاتف : ٨٩٤٤٢٦(٠٢)
ص.ب. ١٩٥٤٥ - القدس الشريف

المحتويات

	الصفحة
- الاهداء	٧
- **الفصل الاول: المقدمة**	٨
- توطئة	٩
- الموضوع والاهداف	١٠
- مستويات البحث	١١
- الانتفاضة الفلسطينية	١٢
- علم الاجرام والسياسة	١٤
- مصادر ومناهج	١٨
- الخطة	١٨
- ملاحظات الفصل	٢٠
- مراجع الفصل	٢١
- **الفصل الثاني: الانتفاضة كما يتصورها الاحتلال**	٢٤
- مقدمة	٢٥
- من هو الاحتلال	٢٦
- ثقافة السيطرة: النظرية	٢٧
- الاجرام امر مرتبط بالتعريف والتصنيف	٢٨
- التصنيف والعامل السياسي	٢٨
- سياسة السيطرة والقمع	٢٩
- نتائج السيطرة	٣٠
- الانتفاضة والاحتلال	٣٣
- مقدمة	٣٣
- النظرة لماهية الانتفاضة	٣٧
- النظرة لعوامل الانتفاضة	٤٠
- الحلول المطروحة	٤٢
- الاهداف والسياسة العامة	٤٢
- الاجراءات العسكرية والادارية والاقتصادية	٤٣
- القاعدة القانونية	٤٧
- مضمون وتأثير ايديولوجية الاحتلال	٤٨
- النتائج الحاصلة	٥٢

- التلخيص: الانتفاضة، العدالة والسيطرة ٥٥
- ملاحظات الفصل ٥٨
- مراجع الفصل ٦٢

- **الفصل الثالث: القوانين العسكرية واسطورة الامن** ٦٤
- مقدمة ٦٥
- قوانين، انظمة واوامر عسكرية ٦٥
- ما وراء الانظمة العسكرية ٦٨
- مبررات المحافظة على القانون ٦٩
- القوانين العسكرية وعلم الاجرام: النظرية ٧٠
- النموذج ٧٤
- الخلاصة ٧٥
- ملاحظات الفصل ٧٦
- مراجع الفصل ٧٧

- **الفصل الرابع: ممارسات الاحتلال والجريمة** ٨٠
- مقدمة ٨١
- سياسة السيطرة على الانسان ٨٣
- الضحايا ٨٤
- حالات القتل ٨٤
- وفاة نتيجة لاطلاق الرصاص الحي ٨٥
- وفاة نتيجة لـ "ظروف مشكوكة" ٨٥
- وفاة نتيجة لسياسة الضرب والتعذيب ٨٦
- وفاة نتيجة لاستخدام قنابل الغاز ٨٦
- عامان من الانتفاضة: عدد اجمالي ٨٦
- الاصابات ٨٨
- السجناء السياسيون ٨٩
- بعد ثلاث سنوات: الحصيلة الاجمالية ٩٠
- سياسة السيطرة على الارض ٩١
- اجراءات عينية ٩٢
- سياسة الاحتلال وعلم الاجرام ٩٦
- الخلاصة ١٠١

- ملاحظات الفصل ١٠٢
- مراجع الفصل ١٠٦

- **الفصل الخامس: الشرطة والانتفاضة في القدس** ١٠٨
- مقدمة ١٠٩
- خلفية تاريخية ١١٠
- دراسة الشرطة وعلم الاجرام: النظرية ١١٢
- اتجاهات نظرية عامة ١١٣
- ادوار الشرطة في المجتمع ١١٤
- ثقافة السيطرة ١١٤
- ثقافة الانحراف والشرطة ١١٦
- تعريف "انحراف الشرطة" ١١٦
- انواع انحراف الشرطة ١١٦
- تفسير انحراف الشرطة ١١٧
- الشرطة والانتفاضة ١١٨
- رؤية الشرطة للانتفاضة ١١٨
- سيناريو الاحداث ١١٩
- الاهداف والاساليب ١٢٠
- ممارسات: اساليب للسيطرة والاحتواء ١٢٠
- عنف شرطة الاحتلال ١٢٢
- مجزرة الاقصى ١٢٥
- نظرة الاحتلال للمجازر ١٢٦
- اعترافات الشرطة ١٢٨
- الاحتلال في مأزق وازمة ١٢٨
- فشل الاحتلال ١٢٩
- الحلول المطروحة ١٣٠
- الشرطة، الانتفاضة والمجتمع اليهودي ١٣٣
- التلخيص: علم الاجرام، الشرطة والانتفاضة ١٣٥
- الخلاصة والنموذج ١٣٧
- ملاحظات الفصل ١٣٩
- مراجع الفصل ١٤٣

- **الفصل السادس: الماضي، الحاضر والمستقبل** ١٤٦
- ثقافة المحتل ١٤٧
- الوجه الظاهر ١٤٧
- الوجه الحقيقي ١٥١
- ما بعد ثلاثة اعوام الانتفاضة ١٥٣
- ما بعد "حرب الخليج" ١٥٦
- المستقبل المنظور ١٥٨

الاهداء

الى شعبي الفلسطيني

شعب الانتفاضة

الى اسرتي في الجليل والقدس

الفصل الأول:

المقدمة

* موضوع واهداف الدراسة
* توطئة
* مستويات البحث
* الانتفاضة: عواملها ووقائعها
* علم الاجرام والسياسة
* مصادر الدراسة ومناهجها
* خطة ومبنى الدراسة

قد يبدو للقارىء ان دراسة العلاقة بين الانتفاضة وعلم الاجرام امر غريب، حيث ان الانتفاضة الفلسطينية تعتبر حدثا سياسيا - اجتماعيا ... كيف نربطها باحد العلوم الذي قلما نسمع عنه؟

عندما ندرس حدث سياسي كالانتفاضة، يبرز دور بعض العلوم الانسانية في توضيح معالمها، تفسيرها ظواهرها وقياس تأثيراتها ونتائجها، ومن هذه العلوم: علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الاقتصاد وعلم السياسة والحقوق، ولكل دوره:

١) فعلم الاجتماع مثلا: يبحث في العوامل الاجتماعية التي ادت الى بدء الانتفاضة، كذلك السياسة الاجتماعية وسياسة الدمج الاجتماعية التي تطبقها سلطات الاحتلال، ثم الشمولية الاجتماعية للانتفاضة والتغييرات الحاصلة في المبنى الاجتماعي.

٢) اما دور علم النفس فهو البحث في العوامل النفسية للانتفاضة: الاساليب النفسية التي تستعملها سلطات الاحتلال، العوامل النفسية المؤثرة على استمرارية الانتفاضة، نتائج وانعكاسات سياسة سلطات الاحتلال على شخصيات الافراد كالاضطرابات النفسية التي هي في الاصل نتيجة لفعاليات التعذيب والاحباط خاصة او فرض العقاب الجماعي عامة.

٣) اما علم الاقتصاد، فانه يدرس دور العوامل الاقتصادية التي ادت للانتفاضة، سياسة الدمج الاقتصادي لسلطات الاحتلال، اساليب اقتصادية تستعملها السلطات للحد من الانتفاضة، تطور الاقتصاد المحلي في فترة الانتفاضة وغيرها من المواضيع التي ترتبط بالاقتصاد المحلي.

٤) اما اذا تطرقنا للانتفاضة كحدث سياسي بكل معنى الكلمة فعلم السياسة يبحث، على سبيل المثال، دور العوامل السياسية الداخلية والخارجية التي انتجت الانتفاضة، المبنى السياسي للمشتركين في الانتفاضة، تأثير الانتفاضة على مجالي السياسة المحلي والدولي.

٥) والحقوق له دوره ايضا، فهو يتطرق للاجهزة القانونية والقضائية، الانظمة التي تخلقها السلطات وتطبقها على السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، اداء هذه الاجهزة ومؤسساتها التشريعية، حقوق الانسان وخرقها، الانظمة القانونية الدولية، سياسة الاحتلال القانونية والقضائية ودور مهنة المحاماة في المحاكم العسكرية.

بالاضافة الى ذلك، فهناك المهن الاجتماعية المرتبطة بالانتفاضة ولها دورها كالخدمة الاجتماعية، التي تمد العون لضحايا سياسة الاحتلال، وتركز على الضائقة الاجتماعية التي فرضت قهرا على المواطنين، من خلال استخدام اساليب تدخل فردية، جماعية وجماهيرية.

بالرغم من الاختلافات الجوهرية الموجودة بين هذه العلوم الا انها تلتقي معا لتكون صورة واضحة وجلية حول الانتفاضة: اسبابها، مجراها، استمراريتها ونتائجها من ناحية، وحول الاحتلال واساليبه القمعية من الناحية الثانية.

واخيرا، نتساءل حول دور علم الاجرام وعلاقته بالانتفاضة: فما هي العلاقة بين هذا العلم والسياسة مثلا؟

تعتبر هذه الدراسة طلائعية والاولى من نوعها في الوسط الفلسطيني المحلي، حيث تركز الاهتمام على بحث سياسة سلطات الاحتلال من الناحية الاجرامية وذلك من خلال الاستناد الى خلفية نظرية ملائمة، ودراسة ميدانية تطبيقية.

الموضوع والاهداف:

تبلور الانتفاضة وللمرة الاولى الصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين وتحوله لمواجهة ومجابهة مباشرة طفت على الصراع المعهود والعادي الذي عهدناه من قبل اكان في المناطق المحتلة، او بين اسرائيل والدول العربية.

هناك اتجاهان اساسيان لدراسة هذه المرحلة والتي لم تنته بعد:

الاتجاه الاول: دراسة الانتفاضة من المنظور الفلسطيني، حيث يتم التركيز على توضيح، فهم وتفسير الاحداث كما حصلت في الشارع الفلسطيني، وخاصة التطرق لمجموع التصرفات والفعاليات وتطورها منذ اندلاعها.

الاتجاه الثاني: دراسة ردود الفعل الرسمية تجاه هذه التصرفات، التطرق للمنظور الاسرائيلي وخاصة المتعلق بسلطات الاحتلال السياسية والعسكرية: كيف ينظر للانتفاضة؟ ما هي التفسيرات المقترحة؟ كيف تؤثر وتؤدي هذه النظرة الى تكوين سياسة مواجهة؟ ما هي الممارسات المطبقة؟ وهل من نتائج ملموسة لهذه السياسة؟؟

تتبنى هذه الدراسة فحص الاتجاه الثاني، والعلاقة الجدلية بينه وبين الاتجاه الاول ومدى تأثير استراتيجية الاحتلال العسكرية على المقاومة في الشارع الفلسطيني.

تهدف هذه الدراسة ايضا الى اعطاء وصف وتحليل اولي لهذا المنظور من منطلق اكاديمي واضح هو علم الاجرام.

التقسيم العادي والمتعارف عليه، في هذا العلم، هو دراسة الموضوع من ناحيتين.

١) التصرفات نفسها المرتبطة بالانتفاضة وكيفية تعريفها وتصنيفها بواسطة السكان المشتركين.

٢) ردود الفعل "الرسمية" المكونة لمواجهتها واحتوائها.

فالعلاقة بين الناحيتين هي جدلية. التساؤل الاساسي هو: هل وجود التصرفات هو الذي يؤدي لردود الفعل؟ ام ان وجود ردود افعال معينة هي التي تؤدي الى تكوين انماط سلوكية وتصرفات؟؟ هناك، على الاقل، سببان يوجهانا الى اختيار تبني الناحية الثانية:

الاول - تعريف السلطات للانتفاضة: حيث يتم تعريف هذا الحدث في الاطار الاجرامي، وليس في الاطار السياسي (استخدام مصطلحات مثل اجرام، ارهاب، عنف ...) وحيث تتطرق سلطات الاحتلال للقوانين الجنائية، والانظمة القانونية العسكرية كقواعد توجه لغتها وممارساتها تجاه الحدث نفسه.

الثاني - تطورات نظرية: فانتقال المحور النظري من التركيز على التصرفات الى التركيز على ردود الفعل. ظهور النظريات الراديكالية الجديدة، في علم الاجرام، يساعد على فهم وتشخيص تأثير ردود فعل السلطات على تصرفات الفلسطينيين بما يشمل توضيح عملية التصعيد في ممارسات واجراءات هذه

السلطات، وعلاقتها بعملية التصعيد في فعاليات الانتفاضة.

لم تهدف الدراسة الحالية الىالتركيز على جميع عناصر ثقافة سيطرة الاحتلال، وانما تم اختيار عناصر معينة قابلة للبحث في الظروف الحالية وفي الفرص المتوفرة. التركيز على عنصر ردود فعل السلطات تجاه الحوادث التي حصلت في الشارع الفلسطيني بما تشمل جميع الاجراءات التي طبقت وتطبق كالاعتقالات، والعقاب الجماعي، والقتل والضرب.

لم تبحث هذه الدراسة موضوع المحاكم السياسية، بما يشمل فحص الاعتبارات التي يتخذها القضاة العسكريون او المدنيون (اعتبارات سياسية او موضوعية) خلال الادانة، وفحص انواع العقوبات المتخذة بحق المدنيين. كذلك، لم تبحث موضوع السجون والسجناء السياسيين، بما يشمل ظروف المعتقلات وتصرفات الاحتلال تجاه السجناء، وذلك لصعوبة الوصول الى معلومات حول هذين الموضوعين.

زيادة على ذلك، يرى علم الاجرام ان له دور في بحث مجموع الظواهر الاجتماعية كتعاطي وتجارة المخدرات والسرقات وعلاقتها بالتغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي حدثت وتحدث في مرحلة الانتفاضة وايضا بحث ردود الفعل الرسمية - (كالشرطة المدنية) - وغير الرسمية (مجموعات جماهيرية ومؤسسات الرفاه الاجتماعي الفلسطينية) اتجاه هذه الاوضاع. ترى الدراسة الحالية ان هذين الموضوعين يعتبران مهمان وجديران بفحصهما بتعمق في دراسة مستقلة.

نقطة اخرى يجب الانتباه اليها هي حول مدى ملائمة الخلفية النظرية، التي سيتم الاستناد اليها، لتحليل العلاقة بين الانتفاضة والاحتلال، اذ ان جميع مكونات هذه الخلفية كونت في مجتمع خال من وضع احتلال وكونت من خلال دراسة اوضاع اجتماعية وليست سياسية، فالنقص الكامل للدراسات والابحاث العربية في مجال علم الاجرام، يجبرنا الى الاستناد على نظريات ظهرت في امريكا وبريطانيا.

مستويات البحث:

يستند البحث على نموذج يشمل ستة عناصر اساسية، والتي تعتبر عناصر ردود فعل سلطات الاحتلال:

١) وصف الانتفاضة: تعريف : مميزات ....

٢) تفسير الانتفاضة: ماهية العوامل التي ادت وتؤدي لوجودها واستمرارها.

٣) الحلول المقترحة: الاهداف، مجموع الاقتراحات التي تراها السلطات كفيلة في القضاء على الانتفاضة (مجموع الاستراتيجيات والتكتيكات المقترحة للحصول على الاهداف المرسومة)

٤) مرحلة التنفيذ: مجموع الاجراءات المنفذة فعلا.

٥) النتائج: تأثير الممارسات المطبقة على فعاليات الانتفاضة وعلى الاحتلال نفسه.

٦) الاعتبارات: مجموع العوامل التي تفسر ردود فعل السلطات، أكانت اعتبارات موضوعية ام اعتبارات سياسية ايديولوجية؟؟!

تحاول الدراسة الحالية فحص وتحليل العلاقة بين هذه المستويات، وخاصة في التطرق للعلاقة بين الاهداف والنتائج، العلاقة بين الاقوال والافعال، بين النوايا الحسنة والنوايا السيئة والعلاقة بين الخيال والواقع.

الانتفاضة الفلسطينية:

في الثامن من شهر كانون الاول صدم سائق اسرائيلي بشاحنته سيارتين تقلان عمال من غزة، ادت هذه الحادثة الى قتل اربعة من العمال العرب وجرح تسعة اخرين. اعتبر ابناء غزة بان هذه الحادثة كانت مفتعلة، وذلك ثأرا لمقتل بائع اسرائيلي الذي قتل في غزة في السادس من كانون الاول ثلاثة من الشهداء كانوا من مخيم جباليا بغزة، فتوجه اربعة الاف لحضور الدفن الليلي للشهداء ...(١) وبعدها انتقلت الاحداث الى مناطق اخرى في الضفة الغربية والقدس.

منذ بداية الانتفاضة كتبت الالاف من المقالات الصحفية والمقالات العلمية، بالاضافة الى التقارير المحلية والعالمية التي تبرز جميعها الحدث ومواقفه المختلفة.

تركز الدراسات والمقالات العلمية والاكاديمية التي نفذت في الداخل والخارج على جوانب عديدة ومتشعبة. ومن الجدير سردها وتحليلها باختصار، قبل التطرق لموضوعنا الاساسي، واغلب هذه الدراسات تركز على الانتفاضة من منطلق تاريخي. فبداية الانتفاضة ليست بعملية تلقائية، وانما ترتبط جذورها بفترة الاحتلال منذ العام ١٩٦٧، اما حادث غزة فكان بمثابة الشرارة التي اشعلت نار الانتفاضة (٢)، ولكن في الحقيقة فان المنهاج التاريخي العلمي، يقترح ان لكل حدث عوامله البعيدة، ولا يمكن فهم هذا الحدث الا بالتطرق لمسلسل الاحداث، والمواقف التي سبقته. اعتبرت العوامل التاريخية جل اهتمام الباحثين فالتطورات التي سبقت الانتفاضة، منها السياسية المحلية والخارجية على المستوى الفلسطيني العربي والعالمي (٣) والاجتماعية، كالتغييرات في المبنى الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني المحلي، كنمو القوى الاجتماعية ذات الجذور العميقة في المجتمع الذي وقع عليه الاحتلال (٤)، نمو الحركة الطلابية وانتشار التعليم في الاراضي المحتلة على نطاق واسع خلال السنوات العشرة الاخيرة (٥) نهوض الحركة الجماهيرية في الاراضي المحتلة على نطاق واسع خلال السنوات العشر الاخيرة (٦)، والعوامل الاقتصادية للمناطق المحتلة المرتبطة مع الاقتصاد الاسرائيلي، واحداث التغييرات الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني ليتلائم مع الاقتصاد الاسرائيلي، فيما بذلك تسخير القوى العاملة المحلية للاقتصاد الصهيوني ولايديولوجيته (٧) ... كلها عوامل التي تساهم في انفجار الانتفاضة.

للسياسة العسكرية الاسرائيلية الاثر الاكبر في بداية الانتفاضة. اغلب الدراسات الاكاديمية التي تتطرق لهذا الحدث التاريخي تركز على سياسة القمع التي انتهجتها سلطات الاحتلال خلال الفترة ما قبل الانتفاضة. فتراكم الاضطهاد، وعمليات السيطرة، الاحباط، القهر، بناء المستوطنات وتطبيق قوانين وسياسات جديدة - من خلال تحويل القوانين المحلية الاردنية - مثلا الى قوانين تخضع لانظمة السلطات والاوامر العسكرية الصادرة من الحاكم العسكري - كان لذلك اكبر الاثر (٨).

وتشمل السياسة العسكرية سياسة المستوطنين الذين قاموا باعتداءات منظمة ضد الفلسطينيين، تعذيب وقتل المواطنين، اتلاف المحلات التجارية والمحاصيل الزراعية، التصدي للمظاهرات الشعبية واطلاق النار،

وهدم البيوت والتي تعكس ايضا الاعمال القمعية التي قام بها الجيش الاسرائيلي، بما في ذلك سياسة الابعاد وسياسة الاعتقالات الادارية (٩)٠ فهذه المعاناة القاسية انعكست من خلال اعتقال حوالي ٢٥٠ الف فلسطيين، ابعاد ١٢١٥ اخرين، نسف ١٣٠٠ منزل ضمن اجراء عقوبات جماعية فرضتها السلطات الاسرائيلية (١٠)٠ زيادة على ذلك فان المعلومات الاحصائية تظهر انه خلال التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٨٧(اي عشية اندلاع الانتفاضة)، قتلت السلطات العسكرية ١٧ مواطنا فلسطينيا، واصابت ١٢٩ باصابة خطرة، اصدرت ١٥٠ امرا للحجز الاداري ، حددت اقامة ٧٧ مواطنا، طبقت حظر التجول ٥٠ مرة في المناطق المحتلة، اغلقت ٤٨ مؤسسة فلسطينية ودمرت ٦٨ منزلا (١١)٠

من ناحية مصادرة الاراضي فقد تم مصادرة ٦٥٧٢٩٠ دونما (٥٢٪ من اراضي الضفة الغربية و ٣٠٪ من اراضي قطاع غزة)، اي انه اصبح اكثر من ٤٠٪ من الاراضي الفلسطينية مملوكا للاستيطان الاسرائيلي (١٢)٠

اما على المستوى القضائي - القانوني، فقد تم وضع الانظمة والاوامر العسكرية ومجوعها منذ عام ١٩٦٧ هو ١١٢١ امرا في الضفة الغربية و ٨٠٠ اخرى في قطاع غزة (١٣)٠

والنتيجة هي ان لدراسة الدوافع الحقيقية للانتفاضة لا بد من دراسة سياسة الضم الفعلي من جميع جوانبها، علما بان كافة تلك الجوانب: السياسية - الايديولوجية العقائدية، العسكرية، النفسية، الجغرافية - الديمغرافية، الادارية - القانونية، الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية، تعمل كلها كحلقات مترابطة ومتكاملة من اجل تحقيق اهداف هذه السياسة، وهي تمس كافة جوانب الحياة في المناطق المحتلة وتشكل تناقضا جذريا مع مصالح معظم القطاعات الشعبية، ان لم يكن جميعها، لذا فان هذه السياسة تشكل القوة المحركة الرئيسية للانتفاضة (١٤)٠

ان التطرق لمجرى الانتفاضة، استمراريتها ونتائجها الاولية هي من الامور الهامة، فهناك الدراسات والابحاث العلمية التي ركزت على هذا المستوى، بما يشمل النظر والتطرق للبنية الاجتماعية للانتفاضة، دور الفئات الاجتماعية المختلة، والشمولية الاجتماعية للانتفاضة، الاساليب الجماهيرية الشعبية للحد من سيطرة الاحتلال وتأثير الانتفاضة على مناحي الحياة الاجتماعية، السياسية والاقتصادية في المناطق المحتلة وتأثير ذلك على حياة المحتل الاسرائيلي، على الاصعدة المختلفة منها العسكرية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية (١٥)٠

هذه الدراسات الاكاديمية - العلمية لا تقترح بحث المسالة من زاوية علم الاجرام، ومن هنا تنبع اسباب اختيار موضوع الدراسة٠ قبل التطرق وباسهاب لدور علم الاجرام وعلاقته بالانتفاضة، من الافضل توضيح بعض التطورات العلمية المرتبطة بهذا العلم وعلاقته بالسياسة٠

علم الاجرام والسياسة:

في بداية القرن العشرين ومع تطور العلوم الانسانية مثل علم النفس، علم الاجتماع والانثروبولوجيا وغيرها زاد وعي المفكرين لاهمية وجود تصنيفات اكثر تحديدا للعلوم. اذ حاول "فرويد" تأسيس دعائم علم النفس، على اساس من النظر الى الانسان بوصفه الة محكومة بقوة الغرائز، وخاصة بقوة الغريزة الجنسية، ثم نادي "ادلر" بانه لو كانت الغرائز الفطرية هي التي تتحكم بكل جانب من سلوك الانسان لما كان في مقدوره ان يدخل اي تعديل على شخصيته ومن المحال ان تتكون الشخصية وتنمو الا اذا كانت الذات الانسانية تتجه في نشاطها اتجاها معينا نحو غاية محددة، وان الغاية التي تسعى الذات اليها هي العامل الاساسي في توجيهها. ويرى العلماء والمفكرون في علم الاجتماع، ان النشاط الانساني يرتبط بمبدأ النظر الى الكائن في مجموعة التي يربطها القيم، العادات، التقاليد والعرف الاجتماعية، حيث ان الغاية تسيطر على الذات البشرية وهي مرتبطة بحاجته للتوافق مع البيئة التي تحيط به.

ثم جاء علم الاجرام وهو علم يجمع بين علم النفس، الاجتماع، البيولوجيا، الانثروبولوجيا، الحقوق وغيرها، ليبحث ويدرس ماهية التصرف المنحرف او الاجرامي - اسباب وقوعه، مميزات منفذيه، مزاياه، ضحاياه وردود الافعال الاجتماعية لهذا التصرف.

وبالتالي فهو يلقي اضواءا هامة على سياسة التشريع الجنائي، وسياسة العقاب، بالاضافة الى انظمة السجون، وما يرتبط بها من مشكلات دقيقة ناهيك عن سياسة التشريع الاقتصادي والاجتماعي بوجه عام.

ان التطور التاريخي - الايديولوجي لعلم الاجرام، يظهر انه حتى سنوات الستينات من القرن العشرين، كان تركيز المفكرين فيه على المجرم نفسه "المدرسة الوضعية" او على الظروف الاجتماعية البيئية التي ادت للجريمة كالفرص الاجتماعية، عدم المساواة في الفرص الاجتماعية الشرعية، صراع الثقافات وغيرها من العوامل. هذه النظريات لم تركز على الطرف الاخر المسبب للاجرام وهي ردود الفعل الاجتماعية والسياسية.

منذ الثورة اللغوية، بعد الحرب العالمية الاولى، وخاصة بعد ظهور امثلة عديدة للنظرية النقدية في سنوات الستينات للقرن الحالي، حصلت تغييرات وموجة من حركة "ضد الوضعية"، (الوضعية هي فلسفة اوغوست كونت التي تعنى بالظواهر والوقائع اليقينية فحسب، مهملة كل تفكير تجريدي في الاسباب الملطلقة). نتيجة لهذه التغييرات الفكرية تم التطرق لمواضيع مثل قيمة الحرية،، الموضوعية، والحيادية، العلاقة بين الملاحظ والملاحظ، العلاقة بين المعرفة والقوة، المسؤولية السياسية والاخلاقية للعلم، والانعكاسات الايديولوجية للعمل الاكاديمي.

فعملية فصل الاجرام عن الدولة وتحقيق دور علم الاجرام كعلم فني علاجي سياسي لم تكن مقبولة بعد.

ومنذ ظهور نظرية "الوصمة الاجتماعية" وظهور مدارس "علم الاجرام النقدي" "علم الاجرام الراديكالي" او "علم الاجرام الجديد" ظهرت بدائل للمدرسة الكلاسيكية وللمدرسة الوضعية (١٦).

مع ظهور هذه المدارس الجديدة، اصبح التركيز على الدولة ومؤسساتها كعوامل للاجرام، فردود افعال الدولة ومؤسساتها - كالشرطة والجهاز القضائي - لتصرفات الافراد المختلفة وغير المقبولة، من وجهة نظر هذه الاجهزة، هي الاساس في دراسة علم الاجرام الجديد. فهذه الاتجاهات النظرية تكشف عن عمليات التمييز التي تقوم بها الدولة ومجموعاتها حين لصق الوصمة الاجرامية على جزء من السكان، في حين ان هذه الوصمة لم تلصق على جزء اخر من السكان. تفترض هذه النظريات ان للدولة القوة في تعريف تصرف معين كاجرام وفي اخر على انه ليس بذلك، وهذه التصنيفات مرتبطة باهداف الدولة، مصالحها، وايديولوجيتها. ايضا تفترض ان الدولة تضع القوانين والانظمة القضائية والتنفيذية بهدف الحصول على اهدافها ومن اجل المحافظة على كيانها، قيمها، مصالحها واخلاقياتها. فهذه الانظمة تمنح وتحقق للدولة ومؤسساتها القوة والسيطرة على الضعفاء من السكان، من خلال استعمال اساليب شتى من السيطرة الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية (١٧).

وعلى هذا، فالاتجاهات النظرية الجديدة في علم الاجرام تركز ايضا على اجهزة السيطرة الاجتماعية والسياسية المنشقة من السياسة الاجتماعية، التي هي ايديولوجية بمضمونها وشكلها. هذه السيطرة وسياستها مبنية على قواعد، افكار، عقائد، تبريرات، اراء مسبقة، فلسفة ونظريات. والتي كلها تعكس المصالح الحقيقية، الاهداف والمصالح المستترة وراء الجهاز - الدولة (مثل السيطرة، القوة، المصالح الضيقة) (١٨).

تعرف عملية السيطرة الاجتماعية كاسلوب من اساليب الدولة وانظمتها المختلفة الذي يهدف الى تغيير سلوك الافراد المعرفين كمشكلة او المعرفين بخارقي الانظمة والقوانين، وهذا التعريف يرتبط ارتباطا وثيقا بالسياسة القائمة عليها الدولة. من هنا يرتبط علم الاجرام بالسياسة فعملية السيطرة هي عملية سياسية بكل معنى الكلمة.

وفي السنوات الاخيرة ظهرت اتجاهات نظرية تركز على اجرام الدولة، وسياسة الاجرام، حسب النظريات الفلسفية غير الاشتراكية: ففعالية معينة هي سياسية اذا كانت الدوافع لها هي سياسية، فالفعالية هي غير سياسية الا اذا عرفها الفاعل بانها سياسية، فالاجرام السياسي هو الاجرام المستند على ايمان الفاعل بان الفعالية هي عملية مهمة له للحصول على رغباته، ومصالحه وبالتالي تتخذ المؤسسات الاجتماعية - السياسية هذا الايمان كسبب للعملية. النتيجة اذن هي ان الاجرام السياسي هو الاجرام المرتبط بالايديولوجية الواضحة، بالربح المكتسب نتيجة لتنفيذ العملية، بالمنطق والرغبة الموجودة وراء التنفيذ.

تستعمل الدراسات في علم الاجرام مصطلح "اجرام سياسي" على ثلاثة اصعدة مختلفة:

١ - الاجرام هو سياسي وذلك حسب الجهاز السياسي الذي هو بدوره يقرر ما هي القم التي على "القانون" حمايتها.

٢ - الاجرام السياسي هو تكرار للمعنى لا يزيده قوة، اي ان كل اجرام هو سياسي٠

٣ - الاجرام السياسي هو الاجرام المنفذ بواسطة الدول، والحكومات، ولاهداف متعلقة بهم، وبهدف المحافظة على القوة والسيطرة (١٩)٠

هنالك عدة اتجاهات لتوضيح وفهم مدى ارتباط علم الاجرام بالسياسة واستنتاجا لما ورد سابقا:

١ - اجرام الدولة: ما معنى هذا التصنيف؟ وما هي نتائج استعماله؟ امثلة على ذلك: قتل شعب، جرائم الحروب٠

٢ - ما هي القوى السياسية المستترة وراء تكوين وفرض القوانين الجنائية والادارية؟ مثلا : عدم المساواة في فرض القوانين٠

٣ - ما هو الفارق بين الاجرام والسياسة؟ كيف يمكن بناء مواقف اجتماعية مرتبطة بتصنيف اجرام او تصنيف سياسي؟ وكيف يمكن تحويل مواقف سياسية لمواقف اجرامية؟ ما هو الحكم السياسي وما هو السجين السياسي؟

٤ - ما هو الاجرام الايديولوجي؟ ما هي التبريرات الايديولوجية لتنفيذ الاجرام؟ وما هو الاجرام "الايجابي" المنفذ باسم الايديولوجية؟

٥ - ما هو وضع "عدم القانونية"؟ في حين ان "عدم القانون" يصبح كجزء من الثقافة والاخلاقيات (مثلا: اعطاء شرعية قانونية لعمليات القتل، التعذيب، الضرب وغيرها من فعاليات الدولة)٠

وما دمنا بصدد الاجرام السياسي وخاصة اجرام الدولة، فهناك على الاقل سبعة مقاييس نظرية لتعريف هذا النوع من الاجرام (٢٠)٠

١ - الربح الشخصي، هو ليس الهدف الاساسي في الفعالية٠

٢ - الفعالية هي جماعية، وليست فردية٠

٣ - الفعالية مرتبطة بايديولوجية واضحة٠

٤ - الفاعل يوضح قصده بخرق القانون، او يأخذ على عاتقه المسؤولية٠

٥ - الفعالية تهدد شرعية القوانين (مثلا القوانين الدولية)٠

٦ - التوجه لاخلاقيات "عالية" (مثلا التبريرات) لتغيير او رفض القوانين المعترف بها دوليا وعالميا٠

٧ - لا توجد محاولة للهرب من المسؤولية الشخصية (على المستوى النفسي)٠

توضح هذه المقاييس الفرق بين ثلاثة انواع من الفعاليات والتصرفات:
فالفعالية الاولى المسماة "الاحتجاج": التي تعني مقاومة جماهيرية - شعبية لسياسة الظلم والاحباط٠ هذه الفعالية لا تعرف اجراما بواسطة المجتمع المنتفض وانما فعالية لتحقيق الاهداف الشرعية، اما الطرف

الاخر فيعرف هذه الفعالية بانها اجراما لانها تهدد مصالحه، قيمه وكيانه السياسي (الامني)٠

الفعالية الثانية المسماة "الاضطراب" فهي ايضا تعريف اجتماعي تخلقه الدولة لالصاق الوصمة السلبية على المحتج المقاوم٠

اما الفعالية الثالثة "الانحراف" والتي تعكس خرقا للعادات، القيم والانظمة الاجتماعية المقبولة والمعترف بها من قبل المجتمع نفسه ومن قبل السلطات (السرقات والاجرام العادي، مثلا) (٢١)٠
فهذه الفعاليات تفرق بين صور واشكال الانحراف، والاجرام العادي واشكال الفعاليات المرتبطة بالصراع الايديولوجي، هي تبرهن على ان النظر لفعالية معينة كانحراف او اضطراب او احتجاج هو قرار سياسي، مرتبط اولا واخيرا بالمصنف (الدولة، مثلا)٠

العلاقة بين علم الاجرام والسياسة كان وما يزال بؤرة اهتمام بعض علماء الاجرام الغربيين، واقلية من العلماء العرب في الداخل والخارج، فالبحث والجدل يدوران حول العلاقة بين الدولة، انظمتها، قوانينها وبين المجتمعات الموجودة قهرا تحت سيطرة هذه الدولة٠ هناك بعض الدراسات التي تتطرق لهذا الموضوع في دول العالم الثالث، فالتطلع للعلاقة بين العنصر، القومية، عدم التطور، الاحباط، العقاب، العدالة وبين ردود فعل "الاقليات" لوسائل سيطرة الدولة هي هامة (٢٢)، فالتطلع لنماذج السيطرة الاجتماعية الغربية في العالم الثالث هي هامة (٢٣) والتطلع للعلاقة بين الاجرام وبين العدالة وعدم التطور (٢٤) والتطلع لدراسة فرض القوانين قهرا على مجتمعات اخرى (٢٥) - كلها تعكس مدى اهمية علم الاجرام في فهم وتفسير الاجرام، واساليب السيطرة الاجتماعية المنفذة بواسطة الاجهزة الغربية "الدولة المحتلة"٠
يوضح هذا الاطار النظري ان للاجهزة الرسمية وخاصة الاجهزة القانونية والقضائية الاثر في عملية التضخيم والتصعيد٠

احد النماذج النظرية الذي تطور في مجال علم اجتماع المشكلات الاجتماعية وعلم اجتماع الانحراف هو "التصعيد" (٢٦)٠ حسب ذلك، فعاليات الشرطة، المحاكم واجهزة تنفيذية اخرى والتي تستعمل اساليب كالاعتقالات العشوائية، فرض عقوبات صارمة، تؤدي لتصعيد المقاومة ضدها، وذلك من خلال تطوير، بواسطة الطرف الاخر (المعرف بواسطة السلطات كمصدر تهديد وخوف) اساليب اكثر تطورا لمقاومة ومحاربة هذه الاطر الرسمية٠ حسب هذه العملية يعمل كل طرف على تصعيد فعالياته، واستعمال اساليب شتى للحصول على الاهداف المرجوة٠

تعتبر هذه المقدمة النظرية المدخل لخلفيات نظرية سيتم التطرق اليها باسهاب في كل فصل من فصول الدراسة٠

مصادر ومناهج الدراسة:

تتوفر المعلومات من مصادر رئيسية: جهات فلسطينية كمركز المعلومات الفلسطينية لحقوق الانسان، مؤسسة (الحق)، ومؤسسات صحافية كمركز العرب للصحافة، جهات اسرائيلية كمركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، الصحف-العربية والعبرية ومراجع مكتوبة اخرى.

تم الرجوع لجميع المواد المكتوبة حول موضوع الانتفاضة وسلطات الاحتلال كمحاضر الكنيست ووثائق، وذلك بهدف الاطلاع على جميع المعلومات المرتبطة بالموضوع قيد الدراسة.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل المضمون الكيفي، وفي بعض الاحيان تم استخدام المنهج التاريخي، ولم يكن الاتجاه التركيز على جميع المواقف او اغلبها وحسب تطورها التاريخي وانما للمواقف ذات الاهمية، والتي يمكن اعتبارها كنقاط تحول في حدة الصراع القائم بين الجهات الفلسطينية وجهات الاحتلال.

خطة ومبنى الدراسة:

تشمل الدراسة على اربعة فصول رئيسية:

فالفصل التالي يفحص العلاقة القائمة بين الانتفاضة والاحتلال من زاوية علم الاجرام، التصنيفات التي تستخدمها سلطات الاحتلال في وصفها لفعاليات وعوامل الانتفاضة، ماهية العلاقة القائمة بين هذه الرؤية والاجوبة المقترحة والمنفذة للحد من فعاليات الحدث الفلسطيني، مدى نجاح الاحتلال، وحسب نظرته، في تحقيق اهدافه وكيفية تفسيره لهذه النتائج، مدى استطاعة الايديولوجية اليهودية وخاصة تلك التابعة للاحزاب المسيطرة في تفسير سياسة السلطات في الاراضي المحتلة. هدف هذا الفصل هو توضيح وتفسير المنظور الاسرائيلي السياسي والعسكري اتجاه الانتفاضة وتطورها.

محور الفصل الثالث هو القاعدة القانونية التي يستند عليها الاحتلال في رسم وتصميم تصرفاته اتجاه الفلسطينيين. التساؤلات الاساسية هي: ما هي المتغيرات التي يأخذها الاحتلال بالحسبان حين رسمه وتخطيطه للاجراءات والممارسات الموجهة ضد الفلسطينيين؟ هل يهتم الاحتلال بالنظام العام وبمصلحة ورفاهية المواطنين المحليين حين تخطيط وتنفيذ ممارساته؟ ماذا تعكس الاوامر والقوانين - المحافظة على النظام، ام المحافظة على ايديولوجية الاحتلال وفرض سيطرته؟؟ هدف الفصل هو توضيح مضمون اسطورة واوهام نظام وقانون المحتل.

يتعامل الفصل الرابع مع قضية ممارسات الاحتلال ومضمونها الانساني الاخلاقي والقانوني. يتطرق الفصل لجميع انواع الاساليب التي يتخذها المحتل اكانت تلك الموجهة للسيطرة على الانسان الفلسطيني، او تلك التي تهدف السيطرة على الارض الفلسطينية، ويتطرق ايضا لمجموع المخالفات والانحرافات التي ينفذها الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة. هدف الفصل هو التوصل للنتيجة ان الفعاليات العسكرية التي تتخذها سلطات الاحتلال لا تؤدي للاهداف التي يرجوها وانما تؤدي فقط لزيادة الطين بلة وعملية تصعيد تلو الاخرى، وخاصة في فعاليات الانتفاضة.

يسهب الفصل الخامس في دراسة سياسة وممارسات وانحراف الشرطة وحرس الحدود في القدس الشرقية، يعطي هذا الفصل خلفية تاريخية حول عمل الشرطة في القدس الشرقية. وثم تطور هذا العمل في مجال الانتفاضة، يوضح هذا الفصل ايضا المعضلات التي تواجه الشرطة حين فرض القانون وخاصة كون القدس الشرقية في مكانة خاصة من ناحية تبعيتها للجهاز القضائي - القانوني الاسرائيلي. هدف الفصل هو شرح نوعية العلاقة الموجودة بين نظرية الشرطة تجاه الانتفاضة، وبين التغييرات التنظيمية التي ادخلت لهذا الجهاز. وبين ممارساتها وبين النتائج الحاصلة، وخاصة على مستوى انحرافات افرادها النابعة من تنفيذ سياساتها/ نظريتها.

اما الفصل الاخير وهو الخاتمة فيحاول تلخيص الواقع الراهن، خاصة في التطرق لاحداث الانتفاضة والاحتلال في فترة "ازمة وحرب الخليج" وما بعدها وثم تنبؤ للمستقبل المنظور.

ملاحظات:

١ - حول هذه الاسباب المباشرة للانتفاضة، انظر للمصدر:

"Demonstrations sweep occupied territories",

AL - FAJR , (13 December 1987) .p.1.

٢ - لمعلومات اوسع حول بداية الانتفاضة والعوامل المباشرة لذلك انظر للمصادر:

ابو عياش رضوان (١٩٨٨)، المدهون ربعي (١٩٨٨)

Pressberg ,G. (1988) ; Merari ,A.1989;

٣ - انظر مثلا لمقالة ابو عياش رضوان (١٩٨٨) حول الاسباب الداخلية والاخرى الخارجية التي اسهمت في تفجير الانتفاضة٠

٤ - الغبرا شفيق (١٩٨٨) ، ص ص ٦٥ - ٠٦٦

٥ - حول نشأة الحركات الطلابية وتوسيع الشبكة التعليمية، على المستويات المختلفة، في الاراضي المحتلة انظر للمصدر: عبد المجيد وحيد (١٩٨٩)،ص ص ٨ - ٠١٠

٦ - سارة فايز (١٩٨٩)، ص ٦٠

٧ - يسهب الشنار حازم (١٩٨٩) في دراسته حول الدوافع الاقتصادية للانتفاضة، وذلك من خلال تطرقه لاتجاهات سياسة "الدمج الاقتصادي" بما يشمل اهداف هذه السياسة، الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية واثارها على الاوضاع الاقتصادية في الاراضي المحتلة٠

٨ - الغبرا شفيق (١٩٨٨)، ص ص٠ ٦٢ - ٠٦٣

٩ - المدهون ربعي (١٩٨٨)، ص ص٠ ١٣ - ٠١٥ انظر ايضا لمادة حول ممارسات المستوطنين في المصدر : ابراهيم حسين (١٩٩٠)٠

١٠ - معلومات احصائية حسب : فرانكلين (١٩٨٧)٠

١١ - احصائية حسب جمعية الدراسات العربية في القدس، ١٩٨٧٠

١٢ - P.39, (1988) . pressberg , G، الغبرا شفيق (١٩٨٨) ص ص٠ ٦٢ - ٦٣، الجندي سليم (١٩٨٦)٠

١٣ - المدهون ربعي (١٩٨٨)، ص ١٧٠،

Perssberg , G. (1988) ,P.39

١٤ - اقتباس من المصدر: الشعار حازم (١٩٨٩)، ص ص ٥ - ٠٦

انظر ايضا للمصدر الذي يتطرق باسهاب لجذور اندلاع الانتفاضة:

Farsoun & Landis (1991)

١٥ - حول مجرى الانتفاضة، استمراريتها ونتائجها الاولية انظر، مثلا، للمصادر:

ساره فايز (١٩٨٨)، الشعار حازم (١٩٨٩)، عبد المجيد وحيد (١٩٨٩) و - Pressberg,G.(1988)٠

١٦ - انظر باسهاب لهذه التطورات الاكاديمية في علم الاجرام حسب المصدر:

Tayler , I . et.al.(1973)

١٧ - المصدر: little,B.(1983),PP.259-274

١٨ - حول موضوع السيطرة الاجتماعية من منطلق علم الاجرام انظر للمصدر:
cohen, S. (1982)

١٩ - حول معنى المصطلح "الاجرام السياسي" من نظرة فلسفية ومن نظرة دراسات في علم الاجرام انظر للمقالة تحت عنوان "سياسة الاجرام":
Goldman , M. (1989)

٢٠ - امثلة حول ذلك انظر للمصدرين: ;cohen,S.(1985)
Barker ,T. & carter, D.(1986)

٢١ - انظر للفرق بين هذه الفعاليات وكيفية تحويل فعالية ايديولوجية لفعالية اجرامية في المصدر:
cohen ,S. (1973)

٢٢ - انظر المقالة: Zureik,E.(1988)

٢٣ - المصدر: .Cohen,S.(1982).

٢٤ - حول موضوع الاجرام، العدالة في دول العالم الثالث انظر للمصدر :
.Sumner,C.(1982) Cohen, S.(1982)

٢٥ - حول كيفية فرض القوانين، انظر للمصدر: Kidder R.(1979)

٢٦ - Ditton ,J.(1979) يبحث عملية التصعيد من منطلق علم اجتماع الانحراف.

المراجع:

١ - ابو عياش، ر. (١٩٨٨، فهم اولي للانتفاضة بعد عام، القدس: العرب للصحافة والنشر.

٢ - الجندي، س "١٩٨٦). "سياسة الكيان الصهيوني الاستيطانية واثارها على الشعب العربي الفلسطيني في الاراضي المحتلة"، شؤون عربية العدد ٤٨، كانون الاول.

٣ - المدهون، ر . (١٩٨٨). الانتفاضة الفلسطينية: الهيكل التنظيمي واساليب العمل، مؤسسة الثقافة الفلسطينية، مطبعة "شرق" نيقوسيا، (كانون الاول) ص ص . ١٣ - ٢٢.

٤ - الكيلاني ، هـ (١٩٨٩). "الانتفاضة الفلسطينية في اطارها الاستراتيجي"، شؤون فلسطينية، العدد ٩٤ (مايو)، ٣ - ١٦.

٥ - الغبرا، ش. (١٩٨٨). "الانتفاضة الفلسطينية: اسبابها، الية استمراريتها واهدافها"، المستقبل العربي، العدد ١١٤ (حزيران)،ص ص ٥٩ - ٧١.

٦ - الشنار ، ح . (١٩٨٩) "الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للانتفاضة"، الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في ظل الانتفاضة، اصدار الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية، القدس (ايار).

٧ - حسين، أ. (١٩٩٠). الوجه الاخر للاحتلال، ممارسات المستوطنين خلال العامين الاولين للانتفاضة، القدس: دار العودة للدراسات والنشر.

٨ - فرانكلين، "الاثار غير العسكرية لحرب ١٩٦٧"، القبس، ١٩٨٧/٦/٩. ترجمة عن انترناشيونال

هيرالد تريبيون (من دون ذكر تاريخ النشر)٠

٩ - عبد المجيد، و٠ (١٩٨٩) "الشمولية الاجتماعية للانتفاضة - قراءة اولية" شؤون فلسطينية، العدد ١٩٣ (نيسان)، ص ص ٣٠- ٢١٠

١٠ - عدوان، ع٠ (١٩٨٨)٠ الانتفاضة: على طريق الاستقلال الفلسطينية - انياب الخروف، القدس٠

١١ - سارة، ف٠ ١٩٨٨، "البنية الاجتماعية للانتفاضة الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، العدد ١٨٩ (كانون الاول)، ص ص ٠ ٣ - ٠١٧

١٢ - سارة، ف٠ (١٩٨٩)، "العمال الفلسطينيون والانتفاضة"، شؤون فلسطينية، العدد ١٩٨ (ايلول)، ص ص ٠ ٧ - ٩

13 . Barker, T.,& Carter, D., (1986). Police deviance , Cancinnati, Ohio: Anderson Pub. .

14 . Cohen, S . (1973). "Protest,unrest and delinquency: convergences in labels and behaviour ",International Journal of criminology and penology, No. 1, PP. 117-128

15 . cohen, S. (1982) ."Western crime control models in the Third World: Benign or malignant? "From: Spitzer,S.,& Simon, R., (eds), Research on law, deviance and social control. Vol.4,JAI Press, PP. 85-119.

16 . Cohen, S. (1985) . Visions of Social control : Crime , Punishment and Classification, New - york : polity press.

17 . Cohen, S. (1989) . "crime and politics" ,The Jerusalem Post (February 16,P.10)

18 . Ditton , J. (1979). contrology - beyond the criminology, London: Macmillan Press.

19 . Farsoun S. and landis, J., (1991) . "The sociology of an uprising: The roots of Intifada", IN: Intifada: Palestine at Crossroads, Nassar J. and Heacock R. (eds), Preager Publishers & Birzeit University.

20 . Goldman, M. (1989). "The politics of crime ",Criminal Justice Ethics, Vol.8, No.1,PP.14-23.

21 . Kidder, R. (1979). "Towards an integrated theory of imposed law ", In: sandra,B.& Harrel - bond E. (eds), The Imposition of law (N.Y.) PP. 289 - 304.

22 . Little,C.(1983). Understanding Deviance and control, Ilinois: Peacock Publishers, Inc.

23 . Merari, A; Tal,D.& prat, T. (1989). "The Palestinian Intifada; An analysis of popular Uprising after seven months", Terrorism and political Violence, Vol.1,No.2(April).

24 . Pressberg, G. (1988). "The Uprising: causes and consequences ",Journal of Palestine studies, vol . xvii, No.3,Issue 67 (spring).

25 . Sumner, C.(1982). "Crime, justice and underdevelopment: Beyond modernization theory ", Crime, Justice and Underdevelopment, (london).

26 . Tayler, I. et.al. (1973). The New Criminology: For a Social Theory of Deviance, London: Harper and Row Publishers.

27 . Zureik, E. (1988). "Crime, justice and underdevelopment: The Palestinians under Israeli control ", Int. J. Middle East studies, vol.20,No.4,PP. 411-442.

الفصل الثاني

الانتفاضة الفلسطينية
كما تتصورها
سلطات الاحتلال

* ماهية الاحتلال وايديولوجيته
* مميزات الانتفاضة وعواملها
* الحلول العسكرية
* النتائج

المقدمة:

قالت غولدا مئير "رئيسة سابقة للحكومة الاسرائيلية" حول الصراع الفلسطيني - اليهودي وحول مستقبل الشعب الفلسطيني: "الكبار سيموتون اما الصغار فسينسون"٠

لكن التاريخ كان اقوى من هذا القول، وبرهن على ان الشعب الفلسطيني استطاع ان ينتفض، انتفاضته الكبرى، بعد عشرون عاما عاناها تحت الاحتلال٠

وبدأت الانتفاضة لتفتح مرحلة جديدة في تاريخ هذا الشعب - شعب فلسطين، وكل همها ان تتخلص من هذا الاحتلال٠

ومن اقوالهم حول الانتفاضة:

- بعد اندلاع الانتفاضة بيوم واحد - ١٩٨٧/١٢/١٠ -، قال اسحق رابين "وزير الدفاع الاسرائيلي السابق":

"هذه اعمال شغب ٠٠٠ سأقضي عليها خلال يومين وينتهي كل شيء"(١)٠

- وبعد شهر واحد فقط - ١٩٨٨/١/١٠ - قال رابين في الانتفاضة:

"ان ما نشهده في الضفة والقطاع ليس ظاهرة عابرة، وانما ظاهرة تتطلب اسابيعا وربما اشهرا لفرض النظام والهدوء ٠٠٠ لا تضعوا على ايديكم ساعة توقيت زمنية وتنتظروا انتهاء الاحداث٠٠٠٠"(٢)٠

- وبعد حوالي ثمانية اشهر من انطلاقة الانتفاضة، قال رابين:

"ان القوات الاسرائيلية اعتقلت ١٨ الف فلسطيني (في المناطق) منذ بدء الانتفاضة في كانون اول الماضي ٠٠٠ ان اعتقال هذا العدد الكبير من سكان المناطق، وابعاد ٦٠ شخصا اخر لم يؤديا الى حل المشكلة، بل ينبغي علينا التحلي بضبط النفس، ومعرفة السبل الكفيلة لمواجهة الاحداث ٠٠٠٠"(٣)٠

- وبعد مرور حوالي ١٨ شهرا من بداية الحدث السياسي، قال رابين: "انني اعترف بأن الجيش لم يستطع تنفيذ جميع المهام التي كلف بها، كما اننا لم نجد الرد المناسب لعمليات القاء الحجارة" (٤)٠

- وبعد مرور ثلاث سنوات، تحدث رابين (عضو الكنسيت ومن المعارضة البرلمانية) فقال:

"ان الانتفاضة في جوهرها هي ثورة شعبية عنيفة، لقطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين، الذين يعيشون تحت الحكم العسكري ٠٠٠٠ وهذه ثورة شعبية واسعة النطاق، لم يسبق ان عهدنا مثلها ابدا ٠٠٠ ان من لا يفهم الانتفاضة على هذا النحو، ويرى فيها اولا وقبل كل شيء عملا ارهابيا لا يفهم جوهرها ٠٠٠ المشكلة ليست هذه الخطوة او تلك، اليوم هناك حوالي احد عشر الف فلسطيني معتقل، ومن يظن بان اعتقال مائة اخرين سيغير شيئا ما، فانه مخطىء، وهو لا يدرك بان الحديث هنا لا يدور عن جهاز منظم فالكل قائم ومبني على اساس الحافز الموجود في المنطقة ٠٠٠ بعد كل اعتقال يكون هناك هدوء، لحين امتلاء الفراغ ٠٠٠" (٥)٠

يبني الاحتلال في ذهنه نوع معين من التفكير٠ فلكل احتلال، الذي يسيطر على شعب اخر، ايديولوجيته وثقافته الخاصة والمميزة٠ وفحص الانتفاضة كما تراها السلطات السياسية والعسكرية

الاسرائيلية، قد يعطي اجوبة عديدة حول: كيف يعرف الاحتلال الانتفاضة والانسان الفلسطيني المنتفض؟ ما هي الايديولوجية - الاهداف، المصالح، القيم ٠٠٠٠ - القائمة وراء هذا التعريف وهذه الرؤية؟ ما هي الاساليب التي يستخدمها وكيف يرى هدف هذه الاساليب؟ هل هناك تناقضات بين اللغة التي يستعملها وبين تطبيقها في الواقع؟ كيف يرى نتائج فعالياته؟

يتم تخصيص هذا الفصل لموضوع ردود الفعل السياسية والعسكرية الاسرائيلية تجاه الانتفاضة ومنذ اندلاعها في الاراضي المحتلة ومن خلال التطرق لثلاثة مواضيع اساسية:

١) ما هي الانتفاضة؟ ما هي العناصر المكونة لهذا الوضع؟ ما هي المصطلحات المستعملة لتمييز المشتركين؟ ما هي الدوافع والايديولوجيات القائمة وراء هذه العملية التصنيفية؟

٢) ما هي الحلول/ البدائل المطروحة للحد من الانتفاضة؟ ما هي الاساليب المقترح استعمالها والمطبقة فعلا؟ ما هي غايات استعمال هذه الاساليب؟

٣) ما هي النتائج الحاصلة وما هي التفسيرات المستخدمة لتبرير هذه النتائج؟

من هو الاحتلال:

يعرف الاحتلال من خلال ثقافته التي يتميز بها، ما هي مميزات هذه الثقافة؟ للاجابة على هذا التساؤل الجوهري توجهت لكتاب "ثقافة المقهورون"، اعداد الكاتب الاجنبي "باولو فريرة"٠ يقول الكاتب:

"المقهورون لا ينتجون العنف، بل الاحتلال والذي لا يعترف بغيره كبني بشر"٠

"ليس هؤلاء الذين سلبت منهم انسانيتهم هم الذين ينفذون الارهاب ويكرهون ٠٠٠ لكن هم هؤلاء الذين سلبوا الانسانية من غيرهم"٠

"يرى المحتل المحبطين/ المقهورين كعنيفين، برابرة، وحوش حين ردهم على الاحتلال"٠

"الاحتلال يمنع من غيره الانسانية ويسلب حقوقه وهكذا يجعل نفسه اقل انسانيا"٠

"في عين الاحتلال، المصطلح كائن بشري يرتبط بهم وحدهم اما باقي البشر فهم مجرد بضائع"٠

"يرى الاحتلال انه يوجد حق واحد فقط: الحق في العيش بهدوء ووئام، بالمقارنة هو لا يعترف بحق وجود المقهورين"٠

"يميل الاحتلال الى جعل كل ما يحيط به، ممن يقع تحت سيطرته: الارض، الاملاك، الانتاج، الابداع والوقت ٠٠٠ الى مجرد بضائع تحت السيطرة"٠

"احباط معناه سيطرة كاملة: سيطرة فكرية وسيطرة على قوى الابداع والانتاج"٠

"يضع الاحتلال احكام مسبقة وذلك بهدف المحافظة على اوضاع راهنة٠ على سبيل المثال، يصف الاحتلال نفسه بالمجتمع الحر او بالمجتمع الذي يحترم حقوق الانسان والذي يحافظ على المساواة بين جميع الافراد، هذه احكام يتم عرضها بطريقة منظمة"٠

"يكثر الاحتلال من استخدام وسائل المعرفة والتكنولوجيا كاساليب للحصول على هدفه: في المحافظة على الحكم الظالم ٠٠٠ هو يحتل غيره من خلال استخدام جميع الاساليب، منها اللينة ومنها الشديدة وبذلك فهو يفرض سيطرته على المظلوم ويجعله ملكه الخاص"٠

"عامل هام في علاقة احتلال - محبط هي عملية فرض الاوامر ... فرض رغبة الواحد على الاخر وسيطرة على وعيه وتصرفاته".

"يمكن تفسير تصرفات الاحتلال وكيفية فهمه للعالم وبني البشر حسب تجربته كطبقة مسيطرة".

"مبادرو العنف هم ذوي القوة. ، ينتقل العنف عندهم من جيل الى جيل، يرثونه ويبلورونه حسب اقليمهم وظروفهم".

"مصلحة الاحتلال هي الاستمرار في تضعيف المحبط وتجزئته".

اذا تنقسم ثقافة الاحتلال الى اربعة عناصر رئيسية كما يبدو مما ذكر اعلاه:

١) التعريف: تعريف تصرفات المحبطين بالعنف والوحشية، في حين ان الاحتلال ينسى انه هو العنيف وانه هو الظالم.

٢) التفسير: يتمشى الاحتلال حسب ايديولوجيته التي تعني السيطرة على المحبطين، والتوسع على حسابهم، فعنف الاحتلال نابع من هذه الايديولوجية.

٣) الحلول: يستخدم الاحتلال شتى الاساليب وذلك لتطبيق ايديولوجيته، فالهدف يبرر الوسيلة.

٤) النتائج: الحصول على سيطرة كاملة في النواحي الفكرية - الاجتماعية - الاقتصادية والسياسية.

كيف ترى النظريات والاتجاهات التي تطورت في مجال العلوم الاجتماعية وعلم الاجرام هذه الثقافة؟؟ تم التركيز على النظريات التي تكونت في الغرب وخاصة في اميركا وبريطانيا اما باللغة العربية فلم تتوفر مادة حول الموضوع.

نظرية ثقافة السيطرة:

ان استعمال مصطلحات مثل "اجرام"، "انحراف"، "اضطراب"، "اخلال بالنظام" هي مهمة معقدة وصعبة. فالنظر لمواد نظرية - دراسة عملية ومراحل تعريف تصرفات معينة، كاخلال بالنظام او اجرام او تعريف افراد معينين كمخلين بالنظام العام، او مجرمين - هي مهمة هامة لبحث الموضوع الذي نحن بصدده: وردود فعل سلطات الاحتلال تجاه تصرفات الفلسطينيين في فترة الانتفاضة، وبالتحديد في السنوات الاولى من اندلاعها.

التساؤل العلمي هو: كيف تلصق مجموعات معينة تعريف "المخل بالنظام" على افراد مجتمع اخر ولماذا؟

مع تطور "نظرية الوصمة"، في مجال علم الاجرام وعلم اجتماع الانحراف منذ سنوات الستينات من القرن الحالي، حصل تغيير في ماهية التركيز العلمي: الانتقال من مستوى تحليل الفرد وتصرفاته واسباب ذلك لمستوى ردود الفعل الموجهة ضده.

لذلك تطور في هذا المجال اتجاهين نظريين:

الاول: "خرق النظام موضوعيا" **Objective Rule Breakig**

يفترض هذا الاتجاه ان النظام هو امر واضح وموافق عليه في وسط جميع الافراد في المجتمع، ومن الواضح ايضا انه يجب فرض هذا النظام على جميع خارقيه في كل مكان وزمان. حسب ذلك، عملية خرق النظام امر عالمي مرتبط بمعلومة موضوعية. على سبيل المثال، عملية السرقة: هناك نظام، والمقبول على

الجميع، ان خارقه هو منحرفا اجتماعيا ومجرما في حالة ادانته في المحكمة الجنائية.
(Rubington & weirberg, 1981).

الثاني: النظرة الذاتية للانحراف Subjective veiw of Deviance: عملية تصنيف تصرفات معينة كاجرام او انحراف مرتبطة ليس بمميزات هذه التصرفات وانما بردود الفعل الموجهة وخاصة ردود فعل مجموعات مسيطرة (Goode 1978) .

فكوننا نتعامل مع قوانين وانظمة عسكرية وغير مقبولة على جميع فئات المجتمع على مجتمع اخر، وبدون اخذ بالحسبان موافقته، من هنا نرى ان الاتجاه النظري الثاني هو الاكثر ملائمة لفهم الموضوع قيد البحث.

الاجرام امر مرتبط بالتعريف والتصنيف:

النظر للاجرام من زاوية "نظرية الوصمة" (Labelling Theory) تقترح ان من المهم دراسة العناصر التي تؤدي لتعريف فعاليات معينة في المجتمع كاجرام في زمان ومكان محددين: عملية استعمال الوصمة - التصنيف - تجاه تصرفات او افراد، عوامل وجود نظام الذي يعرف خارقه من خلال استخدام تصنيفات مثل "ارهابي، مجرم، خارق، مخل ..." (Cohen 1980, PfohI 1985).

العامل الهام في عملية التصنيف هو المصنف. لذلك يجب التركيز على دراسة مميزات الافراد والجماعات التي تلعب دور المصنفين.

عملية التصنيف تساعدنا في فهم المصطلح "التعريف الجماعي" لفعالية معينة كاجرام. اي ان هناك موافقة بين المصنفين حول مميزات هذه الفعالية وحول تكوين انظمة لمواجهتها.

لذلك، تعكس عملية التعريف والتصنيف صراع بين طرفين، الطرف الاول (المصنف) الذي يعمل على لصق وصمة سلبية على فعاليات الطرف الاخر وتعريفها بالاجرام، ويعمل على وضع الانظمة لمواجهة هذه الفعاليات. والطرف الثاني الذي يعمل على مقاومة المصنف احتجاجا على تصنيفه وانظمته. تسمى هذه العملية "صراع على الوصمة"

stigma contests (schur 1980) او Deviance struggle

- اي ان التعريف ناتج عن صراع واختلاف في القوة بين الطرفين.

التصنيف والعامل السياسي:

لكي نفهم عملية التعريف والتصنيف علينا فحص الاسس السياسية التي تتدخل وتؤدي بدورها لوجود عملية كهذه. مصطلح "القوة" قد يفسر وجود هذه العملية: تعريف تصرفات معينة كاجرام هو الناتج عن الصراع وعدم الموافقة. الاختلاف في المقدرة على وضع الانظمة والمقدرة على فرض هذه الانظمة، يعكس اختلافا في القوة. لذلك المجموعات المعينة، والتي وضعها الخاص يمنحها السلاح والقوة، هي تلك التي تملك المقدرة على تكوين الانظمة وعلى فرضها على مجموعات اخرى. عملية التعريف مرتبطة بمالك

القوة في وضع الانظمة وفرضها.

قد يتساءل المرء بشأن العوامل التي تؤدي لوجود مثل هذه التصنيفات وبشأن اسباب فرضها على فئات سكانية معينة. للاجابة على هذين السؤالين، تطور نموذجان في مجال علم اجتماع الانحراف وهما يفسران اسباب وجود عملية التصنيف.

الاول: يستعمل هذا النموذج مصطلح "الصراع الاخلاقي". اي ان هناك مجموعات معينة والتي تعمل على فرض اخلاقياتها وقيمها على فئات اخرى وذلك عندما تشعر هذه المجموعات ان اخلاقيات الفئات الاخرى مهددة لوجودها الاخلاقي والقيمي. لذلك فان تكوين انظمة جديدة، بما يشمل تعريف جديد لتصرفات هذه الفئات، بواسطة الطبقة المسيطرة معناه فرض ايديولوجية واخلاقيات على الطبقة المسيطر عليها. (Cohen 1980).

الثاني: يستعمل هذا النموذج مصطلحات مثل "القوة" "السياسة". ووفق ذلك، فالتعريف وسيلة رمزية للحصول على مصالح مجموعات معينة، تكوين التعريف وفرضه بالقوة يرمزان الى وجود عظمة سياسية واقتصادية لمجموعات معينة، مقارنة بمجموعات اخرى (Schur 1980). عملية لصق وصمة على افراد معينين وجدت للمحافظة على مصالح هؤلاء الموجودين في مكانة القوة (Pfohl 1985).

احدى الوسائل التي تستخدمها المجموعات المسيطرة لهدف المحافظة على سيطرتها هي لصق اراء واحكام مسبقة على الفئات المسيطر عليها. استعمال احكام مسبقة معناه استخدام طرق بسيطة لتفسير الامور او تفسير تصرفات مرتبطة بالفئات المعرفة كـ "ضعيفة"، وهدف اللجوء لمثل هذا الطرق هو ربط هذه الفئات بالدونية الاخلاقية - الثقافية والسياسية.

تقترح هذه الخلفية النظرية ان عملية تكوين التصنيف/ التعريف واعطاءه الشرعية القانونية، تعكس عملية سياسية تفرض من خلالها مجموعات ذات المصالح ايديولوجيتها على فئات اخرى بهدف تقوية مصالحها الشخصية و /او مصالح المجتمع المسيطر.

سياسة السيطرة والقمع:

عملية تصنيف فعالية معينة وتعريفها تؤدي الى تكوين سياسة معينة وذلك من اجل مواجهة هذه الفعالية. يتطرق علم الاجرام لمصطلحين اساسيين: السياسة الاجتماعية والسيطرة الاجتماعية. ما معنى ذلك؟؟

السياسة الاجتماعية: تتطرق التعاريف المختلفة لعنصرين مرتبطين في هذا المصطلح. الاول - اوضاع معينة المعرفة كـ "مشكلة" والثاني - فعالية مأسسية للحد من وجود هذه الاوضاع.

يقترح Higgins (1980) ان السياسة الاجتماعية هي "اسلوب مأسسي يتم وضعه للتأثير والسيطرة على الاوضاع الاجتماعية الموجودة في صراع مع قيم المجتمع". يركز هذا التعريف على وضع من الصراع الثقافي والاجتماعي بين فئتين سكانيتين، حيث تقوم فئة واحدة (هي تلك التي تملك المقدرة على تصنيف تصرفات فئة اخرى وتعريفها بالاجرام ...) بتكوين اجهزة معينة بضمنها الانظمة وذلك بهدف السيطرة والحصول على مصالحها الضيقة.

تعريف اخر يتطرق لاهمية المتغير "القوة"٠ حسب هذا التعريف، السياسة الاجتماعية هي: "فعالية منظمة تهدف للتأثير على افراد معينين او سلوك معين" - (Cahnman & Schmitt 1979).

دراسة هذا المصطلح في معناه الضيق، تنقلنا الى توضيح موضوع "السيطرة الاجتماعية"٠ تطور اتجاهان اساسيان لبحث ذلك٠ الاتجاه الاول: يركز على المبنى الاخلاقي في المجتمع٠ عملية تكوين اجهزة مثل الشرطة، المحاكم جاءت للمحافظة على تقوية المبنى القيمي في المجتمع - (Coser 1982)٠ يؤكد Lemert (1967)، وهو من رواد "نظرية الوصمة" الاجتماعية، ان المبدأ العام الذي يبني السيطرة الاجتماعية هو قرار افراد معينين فاذا اعتبر فردا معينا او فئة معينة خطرة، لا تطاق وغير مقبولة من الناحية الاخلاقية، عندئذ يحاول هؤلاء الافراد تطبيق "شيء ما" والذي لا يطبق على اناس اخرين في المجتمع٠ هذا الـ "شيء ما" هو العقاب٠

الاتجاه الثاني: يؤكد ان السيطرة هي ليست اخلاقية وانما سياسية، حسب هذه النظرة السيطرة هي: مجموع ردود الفعل الرسمية والتابعة للدولة والتي تطبق على افراد معينين بهدف المحافظة على مصالح الدولة ومجموعاتها٠ "السيطرة" هي سيطرة سياسية تضمن استمرارية سلطة الدولة ومؤسساتها على "الضعفاء"

(وذلك حسب - Gibbs 1981 ; Davis & Anderson 1983 ; Cohen 1985)٠

تركز التطورات الراديكالية الاخيرة في مجال علم الاجرام على الاتجاه الثاني: "السيطرة الاجتماعية كقضية سياسية" ومن هنا يبرز التساؤل حول ما وراء هذه السيطرة٠ الدوافع والاعتبارات لوجود فعاليات مثل الاعتقالات هي سياسية صرفة٠ وحسب هذه الرؤية النظرية تستخدم دولة معينة اجهزتها وتسيطر على الفئات المصنفة كـ "غير مقبولة" وذلك للمحافظة على قوتها وعظمتها السياسية، الايديولوجية والاقتصادية

(Quinney 1980)٠

نتائج السيطرة:

هناك اربعة احتمالات حول ماهية النتائج الحاصلة خلال او بعد فرض نموذج السيطرة:

الاول: توافق بين اهداف، دوافع وقصد الفئات التي تحاول السيطرة على فئات اخرى وبين النتائج، اي نجاح هذه الفئات في السيطرة على الطرف الاخر٠

الثاني: الحصول على نتائج غير متوقعة٠

الثالث: الحصول على نتائج عكسية لتلك المتوقعة٠ مثلا، ظهور عملية تصعيد وغليان وتفاقم حدة الصراع بين الفئتين المتعاركتين٠

الرابع: الحصول على خليط من النتائج٠

تؤكد النظريات الراديكالية في مجال علم الاجرام ان عملية" السيطرة الاجتماعية" (Marx 1981) تؤدي الى عملية تصعيد في فعاليات الطرفين المتنازعين٠ فعاليات الشرطة، مثلا،

واستعمالها تكتيكات مثل الرقابة، الاعتقالات الفجائية والجماهيرية، المضايقة، التفتيش، الضرب وغير ذلك تؤدي الى توسيع حدة المقاومة ضدها٠ في احيان كثيرة تعمل السلطات على تطوير اساليب سيطرة جديدة وتعديل اخرى قائمة٠ في المقابل، فان عملية التصعيد في وسط الفئة المقاومة، تحصل على ثلاثة مستويات: ظهور افراد جدد وتوسيع عدد المشتركين في المقاومة، تعديل في اساليب المقاومة القائمة، واضافة اساليب مقاومة جديدة٠ هذه هي هزلية السيطرة: في حين ان هدف السلطات هو مواجهة التصرفات المعرفة كـ "مشكلة" والتقليص من حدتها وعمقها، لكن في نهاية الامر فان فعاليات هذه السلطات تعمل على تصعيد وتوسيع الفعاليات الموجهة ضدها وبالتالي الحصول على نتائج غير متوقعة وعكسية (Ditton 1979 Cohen 1980) ٠

قد نطرح السؤال المرتبط بماهية العوامل التي تستطيع تفسير عدم التوافق بين الاهداف (السيطرة) وبين النتائج (التصعيد)، اي كيف تفسر السلطات نتائج فعالياتها؟؟

بشكل عام، يمكن تفسير ذلك على ثلاثة اصعدة:

الصعيد الاول - يرتبط الخلل بالعامل النظري، السياسي، الايديولوجي الكائن لدى السلطات٠ حيث يمكن القول ان فشل السلطة في الحصول على قصدها الحقيقي مرتبط بسياستها (مثلا: السياسة القائلة انه بواسطة القوة والقمع يمكن مواجهة وضع معين)٠

الصعيد الثاني - يرتبط الخلل بالتطبيق٠ اي ايمان السلطات بان سياستها صحيحة، لكن هناك خلل في كيفية تطبيقها٠ مثلا، القول انه لا توجد موارد مادية وبشرية كافية، التكتيكات المستخدمة هي غير كافية٠٠٠٠ - (Edilman 1977,Cohen 1982; Cohen 1985)

الصعيد الثالث - في احيان قليلة قد تعترف السلطات في ان العامل الذي يؤدي الى الخلل هو قوة الجهات المقاومة، اي تعترف انها لا تستطيع فرض السيطرة على الطرف الاخر بسبب قوته المتصاعدة٠

في هذا الصدد، تتطرق النظرية للعلاقة بين ثلاثة مستويات:

الاقوال (الايديولوجية ٠٠٠٠)، الافعال (التنفيذ والتطبيق) والنتائج (التغييرات الحاصلة)٠ لذلك من الاهمية فحص، فهم وتفسير ماهية التوافق والفارق بين هذه المستويات: هل هناك علاقة بين الاقوال والافعال؟؟ هل توجد علاقة بين الاهداف والنتائج؟؟ وهل توجد علاقة بين الواقع والخيال؟؟

هذه الخلفية النظرية تساعدنا في فهم وتفسير ردود فعل (اقوال، افعال) ممثلو الاحتلال ونتائجها تجاه الانتفاضة الفلسطينية واتجاه الاحتلال نفسه٠ لكن هناك عدة نقاط يجب اخذها بالحسبان حين استخدامنا للنظريات المذكورة:

١) هذه الخلفية كونت في مجتمع "عادي" خال من الحكم العسكري٠

٢) تتطرق هذه الخلفية لفئات مختلفة داخل المجتمع الواحد وليس لمجتمع واحد (الاحتلال) مقابل مجتمع اخر (المحتل)٠

٣) تتطرق اغلب الدراسات التي ذكرت لاوضاع/ تصرفات اجتماعية التي عرفتها السلطات بالاجرام وهناك ايضا الاتفاق الاجتماعي والذي يعني ان هذه التصرفات هي غير مقبولة ثقافيا وقانونيا٠ لكن الحالة قيد الدراسة هي اوضاع سياسية تعتبرها سلطات الاحتلال فعاليات اجرامية، في حين ان المجتمع

الفلسطيني يعتبرها اساليب للتحرر من قبضة الاحتلال.

٤) منبع ومصدر اغلب المصطلحات النظرية التي تم استخدامها اعلاه (مثل : "السياسة الاجتماعية"، "السيطرة الاجتماعية" "التصعيد" ...) هي العلوم السياسية اذ ان علماء الاجرام الراديكاليين تأثروا باتجاهات نظرية تطورت في العلوم السياسية.

الانتفاضة والاحتلال:

مقدمة:

ما هي النظرية التي تتمشى وفقها اذرع الاحتلال عند حديثها حول الانتفاضة الفلسطينية؟؟

الخطاب الذي القاه وزير الدفاع الاسرائيلي امام الكنيست تاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٣، (٦) الذي جاء بعد مرور حوالي اسبوعين من بداية الانتفاضة، هو خير مثال يمكن البدء منه كنقطة انطلاق، وذلك للاجابة على السؤال المطروح٠

يقسم رابين اقواله الى اربعة اجزاء: وصف الانتفاضة، عوامل انطلاقتها، ماهية الحلول التي من شأنها مواجهتها ونتائج هذه الحلول المطروحة٠

١) من ناحية القسم الاول، فهو يعرف الانتفاضة من خلال استخدامه الجمل التالية: "فعاليات مخلة بالنظام المختلفة من ناحية انتشارها، قوتها وشدتها في مناطق يهودا، السامرة وقطاع غزة ٠٠٠ شدتها من ناحية عدد المشتركين، انتشار الفعاليات في جميع المناطق واستمراريتها ٠٠٠ بدأت الحوادث في الاسبوع السابق في القدس وبالامس امتدت الحوادث العنيفة لمواطني اسرائيل العرب ٠٠٠ حوادث محلية، تنظيمات تلقائية، حادث هامشي ولمرة واحدة"٠

٢) من ناحية العوامل، فرابين يتطرق لعدة اسباب: "متطرفون قلائل مؤثرون على الجمهور ٠٠٠ منظمات الارهاب ونشطاء في المناطق استغلوا الوضع، وسائل الاتصال العربية وخاصة في الدول العربية المتطرفة، هؤلاء نادوا مواطني المناطق لخرق القانون والنظام وبشكل عنيف، الصحافة العربية في القدس"٠ ويكمل تفكيره ويقول: "هذا ليس الزمان والمكان لتحليل الظروف العامة والحالية التي تعتبر الخلفية لحوادث العنف٠

٣ - ويسرع رابين في اعطاء الحلول للوضع الذي سماه "هامشي" وذلك خلال تجزئة اقواله لعنصرين٠ العنصر الاول - السياسة والعنصر الثاني - مجموع التكتيكات الواجب استعمالها للحصول على السياسة العامة٠ يقول بشأن العنصر الاول: "الوقوف امام معرفة حقيقة وجودها وايجاد الطرق الملائمة للتغلب عليها حالا ومنع استمراريتها في المستقبل ٠٠٠ ذلك بهدف منح السكان الامن ٠٠٠٠، حرب ضد الارهاب من جهة، والمحافظة على القانون والنظام العام، والمساعدة في تحسين مستوى هؤلاء الذين يريدون العيش بسلام من جهة ثانية"٠

للحصول على هذه الاهداف وللحصول على ما سماه "الهدوء والشعور بالامان" فيا ترى ما هي هذه الاساليب والتي يعتبر تنفيذها في اطار "القانون"؟؟ هذه الاساليب هي اربعة:

أ) "تركيز قوات كثيرة"٠

ب) "تفعيل قوات كثيرة للتغلب على حوادث خرق النظام"٠

ج) "في حالة مواجهة عملية خرق النظام، يجب تحذير الخارقين والطلب منهم التفرق بارادتهم، اذ لم يستجيبوا - يجب استعمال، اساليب مثل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي في المرحلة الاولى، واذا

لم يستجيبوا وخرقوا النظام وبدأوا يشكلون خطرا على حياة الجيش وحرس الحدود، انذاك يسمح لهم باستعمال الرصاص الحي باتجاه الارجل وبعد اطلاق الرصاص اولا في الهواء"٠

د) " لا يوجد حدود للقادة العسكرية المسؤولة في مناطق يهودا، السامرة وغزة باستعمال عقاب الابعاد او الاعتقال الاداري ضد المحرضين ومنظمي الارهاب وخارقي الانظمة بشكل عنيف ٠٠٠ سنبذل قصارى جهدنا للتركيز على اعتقال المحرضين حتى لو وصل عدد المعتقلين الى المئات ٠٠٠ لا يوجد حد من استعمال منع التجول ٠٠٠ حسب الانظمة القائمة توجد حرية في اغلاق المعاهد المحضرة للتحريض، للارهاب وخرق النظام ٠٠٠ هذا في اطار الاجراءات القضائية المحددة في القانون"٠

٤ - يتأمل رابين، انذاك، ان تكون هذه الحوادث عابرة، للحصول على هذا الامل، يقول: "من الممكن ان يستغرق هذا الامر اربعة ايام اخرى وربما عدة اسابيع"، وهذه الرؤية الاولية؟؟

القاعدة التي يستند اليها "رابين" وممثلي سياسته هي ما يسمى "النظام"٠ عملية خرق "النظام" هي عملية المخالفة لما يسمى، حسب لغته، بـ "القانون"، قلة من الناس اسماهم "متطرفون" هم السبب٠ اغلبية السكان هم، حسب نظرته، متأثرين بالاقلية، هذا هو وضع عفوي وليس مخطط، يمكن القضاء عليه بسرعة وحسب اساليب عسكرية وادارية وكلها، كما يقول، حسب "القانون"، اما الهدف، وهذا القول في اطار الهزلية، فهو "امن" السكان وسلامتهم٠

هذه الاقوال هي في نطاق التعريف وفي نطاق الرؤية، ليس الا ٠٠٠ هذا هو سيناريو كلام ولغة الاحتلال٠

هذه اللغة قد تتغير وهذه التعريفات، السالفة الذكر، قد تصقل من خلال استعمال مصطلحات اخرى، وربما قد تعكس رؤية اخرى٠ ماذا قال نفس المتكلم، في نفس الموضوع ونفس المكان والظروف ولكن بعد مرور ثلاث سنوات من بداية الانتفاضة وحين وجوده في مكانة "المعراخي - التجمعي" المعارض؟؟ المقابلة الصحفية معه (٧) تعكس اوجه التشابه والاختلاف مقارنة باقواله السابقة الذكر:

١) وصف الموضوع: "ان الانتفاضة في جوهرها هي ثورة شعبية عنيفة لقطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الحكم العسكري وهذه ثورة شعبية واسعة النطاق، لم يسبق ان عهدنا مثلها ابدا٠ ان من لا يفهم الانتفاضة على هذا النحو ويرى فيها اولا وقبل كل شيء عملا ارهابيا، لا يفهم جوهرها ٠٠٠ المشكلة في جوهرها سياسية"٠

٢) التفسير: "وعلى الرغم من كون المنظمات الفلسطينية هي التي تسيرها وتقودها، فيجب التمييز بين العمليات الارهابية وبين الامور التي وقعت طوال السنوات الثلاث الاخيرة، والتي تعبر اساسا عن مواجهة شاملة بين كيانين منفصلين تماما من ناحية دينية، سياسية ووطنية"٠

٣) الحلول: "لقد كنت بحاجة لعدة اشهر حتى ادرك جوهر عمق الانتفاضة، والسؤال الذي كان مطروحا امامي حينها كان: كيف يمكن معالجتها؟ هل يمكن انهاؤها عن طريق القوة فقط، وبوسائل قضائية واجراءات ادارية؟ ان عام ١٩٨٨ كان عام انتخابات، لذلك واصلنا في ذلك العام استخدام وسائل القوة: اعتقالات، عقاب، انظمة ادارية واقتصادية، هدفها اولا وقبل كل شيء معالجة المظاهرات الجماهيرية ومحاولات العصيان المدني٠٠٠ ان الاعتقال لم يكن قائما على اساس حقائق، بل نبع من دوافع سياسية

... لقد وصلت الى نتيجة مؤداها بان الطريق الوحيدة لمعالجة الانتفاضة هي صياغة سياسية جديدة ... تسعى لايجاد حل للمشكلة القائمة بيننا وبين الفلسطينيين".

٤) النتائج: "بالفعل ففي عام ١٩٨٨ وخلال اشهر معدودة انخفضت بنسبة كبيرة النشاطات الجماهيرية ... لقد اثبت اطلاق النار لوحده بانه وسيلة غير فعالة .. وتشير المعطيات الى وجود توجه معاكس فقد انخفض عدد القتلى برصاص قوات الجيش الاسرائيلي، لكن عدد الاحداث ارتفع .. وارتفاع عدد جنود الجيش الاسرائيلي المصابين ... انا لا اعتقد بان اعتقال قسم من عناصر الائتلاف الذي يقود الانتفاضة سيؤثر بحد ذاته على الانتفاضة، لانها تحرك من الاسفل ... المشكلة ليست هذه الخطوة او تلك، اليوم هنك حوالي احد عشر الف فلسطيني معتقل ومن يظن بان اعتقال مائة اخرين سيغير شيئا ما انه مخطىء، بعد كل اعتقال يكون هناك هدوء لحين امتلاء الفراغ".

الاختلاف واضح بين هذه اللغة واللغة السابقة، بعد ثلاث سنوات من انطلاقة الانتفاضة الشعبية الفلسطينية يتوصل "رابين" الى حقيقة ان الاحداث التي عرفها، حين وجوده في دور "وزير الدفاع الاسرائيلي" كهامشية يعرفها اليوم بالثورة الشعبية والتي تستمد جذورها من عوامل سياسية، المسألة هي ليست عملية خرق للنظام وانما صراع كائن بين شعبين، لكل منهما هويته، عمليات الاحباط والقهر هي ليست الحل، انما الصياغة السياسية الجديدة. يتوصل "رابين" الى استنتاج بان السلطات العسكرية والسياسية قد فشلت في مواجهة الانتفاضة بالوسائل العسكرية والادارية.

يعكس "رابين" تيار واحد من مجموع التيارات السياسية والعسكرية القائمة، وفحواه هو ممارسة القمع والوحشية من جانب. ومع استمرار الانتفاضة راح يعلن من جانب اخر انه ليس هناك حل عسكري للانتفاضة وان الحل الوحيد هو سياسي.

هذه الاراء غير مختلفة عن اراء "موشيه ارنس" (وزير الدفاع الاسرائيلي منذ اواسط ١٩٩٠). كيف ينظر للانتفاضة (٨)؟؟

١) وصف الوضع: "دولة اسرائيل تعاني من مشاكل امنية منذ اقامتها...".

٢) التفسير: "ازدياد المشاكل الامنية ينبع في الاساس من ازمة الخليج ومن الارتفاع في مستوى التعصب والتطرف في العالم العربي ... لا توجد اية صلة لهذا الامر بسياستنا".

٣) السياسة والممارسات: "نحن نتخذ كافة اشكال الاجراءات بما فيها سياسة الابعاد ... لا يجب التحدث عن الفصل او الانفصال، ومع ذلك نحن نحظر دخول العرب ذوي الماضي الجنائي او التخريبي لاماكن العمل في اسرائيل ... هنا للعقوبة هدفان: العقاب والردع، ولكن لا توجد عندي مشكلة اخلاقية فالانسان الذي يرتكب عملا كهذا "قتل يهود" حكمه الاعدام".

٤) النتائج: "سيمضي وقت ما حتى نستطيع القول بان المشاكل حلت. نحن لا نعاني من مشكلة فقدان الردع، المشكلة تكمن في الحركات الاسلامية المتطرفة ... في الحقيقة نجحت سياستنا خلال فترة معينة على خفض حجم الاحداث بصورة كبيرة وبتحسين الوضع الامني .. لم ادع ابدا انه بالامكان تصفية الانتفاضة بامر عسكري".

بشكل مبدئي، يوجد تشابه بين الاثنين. من الواضح انه لا توجد تغييرات جوهرية بين الاثنين في

مجال معالجة الانتفاضة. بل بالعكس فان "التوصية التي تلقاها الوزير الجديد "ارنس" من قادة المؤسسة الامنية هي السير على خطى رابين، ومعالجة الانتفاضة على النحو الذي عولجت فيه خلال الشهور الواحد والثلاثين الاخيرة" (٩). وقد عبر عن ذلك جليا المحلل العسكري المعروف لصحيفة "هآرتس" زئيف شيف - بقوله: "هناك امور عديدة جدا لا تحتمل في علاقتنا بالفلسطينيين في المناطق وهذا ما يستطيع ارنس تغييره وهذه ليست سياسة جديدة، بل مقاربة جديدة ....."(١٠).

بشكل عام، هناك اربعة اتجاهات اساسية والتي تعتبر التفسيرات الاسرائيلية لظاهرة الانتفاضة (١١).

الاول - الانتفاضة هي مجرد غليان مخزون اليأس والفقر في حياة لا انسانية. يمكن محاصرة هذه الظاهرة واستيعابها بمجموعة محددة من القرارات واستمرار الهيمنة الاسرائيلية. "سياسة الامر الراهن" - القمع باقصى درجاته وابشع صوره ووسائله هو الحل الذي لا بديل له، بناء المستوطنات وتفريغ الارض من الفلسطينيين هما الضمان لامن اسرائيل.

الثاني - الانتفاضة فوره من فورات الثورة التي تصيب الاجيال الجديدة من الشباب. الحل هو انتهاج سياسة حكيمة وحازمة في نفس الوقت لاستيعاب وامتصاص "مرض التمرد على النظام".

الثالث - الانتفاضة هي من صنع "التيارات الاسلامية المتطرفة". الحل هو عدم استعمال مصطلحات مضللة مثل "يد قوية" ، "يد ضعيفة" او "يد حكيمة" وانما المطلوب هو استخدام العقل اثناء مواجهة اي مشكلة.

الرابع وهو الهامشي - الانتفاضة هي حركة مقاومة شعبية منظمة ضد الاحتلال تجمعت اسبابها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على مدى الاعوام الماضية ومنذ الاحتلال، الحل هو السلام وليس الاحتفاظ بالارض المحتلة.

اذا، لفهم وجهة نظر سلطات الاحتلال المختلفة (التي تشمل ست قوى رئيسية: ادارة الامن المشترك، فرع جهاز الامن العام، القيادة العامة للجيش الاسرائيلي المكونة من قادة المناطق، مكتب منسق الاعمال في الاراضي المحتلة والملحق به مستشار خاص للشؤون العربية، الادارة المدنية وقوات الشرطة الاسرائيلية) يجب التطرق لاربعة عناصر اساسية والتي تعكس ثقافة الاحتلال:

١ - السيناريو الثابت الذي يصف مضمون الحوادث ويعرفها من خلال استخدام مصطلحات ولغة ثابتة من ناحية مضمونها ومن ناحية كيفية طرحها ومع مرور الزمن. في احيان كثيرة، هناك تضارب في المعلومات المعطاة تجاه الانتفاضة.

٢ - العوامل الثابتة الخارجية وفحواها هو ان الضحية هي المذنبة، فعملية تصعيد حدة وعمق الاحداث مرتبطة بالضحية. ولا يرى الاحتلال بتصرفاته على انها السبب لتصعيد فعاليات الطرف المقاوم.

٣ - البدائل العسكرية هي الحل. توجد عملية تصعيد في انواع التكتيكات المطروحة. يرى المستوى السياسي والعسكري هذه الاجراءات قانونية وشرعية بالرغم من انها في الحقيقة مخالفة للقانون الدولي وللاخلاقيات الانسانية. يستند هو على نظرية "النظام" و "القانون" حين استعماله اساليب القوة، في حين ان الهدف المعلن هو الحصول على ما يسمى "الامن" والمحافظة على سلامة السكان المحليين وما يسمى "النظام العام والمصلحة العامة"، لكن في الحقيقة هذه هي المبررات التي يستند عليها الاحتلال. اما

هدفه الخفي فهو المحافظة على الايديولوجية التي توجهه.

٤ - النتيجة، كما تراها هذه الجهات، هي الحصول على الاهداف المخططة الباطنية وخلال فترة وجيزة. عوامل فشل الاحتلال في الحصول على اهدافه مرتبطة، كما يراها هو في بعض الاحيان، بالنظرية التي تقف ورائه وبعملية تطبيق التكتيكات/ الاجراءت العسكرية والمستوى العملي. لذلك يعمل الاحتلال دائما على خلق اجراءات جديدة يراها ملائمة لاهدافه الايديولوجية، في احيان اخرى يرى سياسته ناجحة ولكنه يبرر استمرارية الانتفاضة وفشله بالقضاء عليها، بالتطرق لعامل وجود ما يسميها "عناصر متطرفة وفردية" في المناطق. في اغلب الاحيان، يضع الاحتلال مبررات عديدة لتفسير فشله.

يجب التنويه هنا الى ان فحوى ومضمون هذه العناصر قابل للتغيير، مع الاخذ بالحسبان ان لمتغيرات - مثل الزمن وتطور الاحداث، تغيير السلطة السياسية، قوة الاطراف المتصارعة والايديولوجيات المتداخلة - التأثير على الفحوى المذكور.

يركز هذا الفصل على دراسة، فهم وتفسير ثقافة الاحتلال في فترة الثلاث سنوات من الانتفاضة، في حين ان النموذج والمنهج الدراسي الذي نستند اليه هو التطرق بتوسع للتفاصيل الثابتة و / او المتغيرة لكل عنصر من العناصر سالفة الذكر.

أ) ما هي الانتفاضة؟؟

بالرغم من توفر تفاصيل متغيرة حول الانتفاضة في الشارع الفلسطيني وحدوث عمليات التصعيد المتنوعة في فعاليات الحدث السياسي عبر الثلاث السنوات الاخيرة، وبالرغم من دخول الانتفاضة لمرحلة جديدة بعد مرور الف يوم من بدايتها وانتقالها لمرحلة تصعيد جديدة "استعمال اساليب جديدة مثل السكاكين والطعن داخل اسرائيل"، الا اننا نلاحظ وجود مضمون ثابت وغير متغير بشكل واضح للانتفاضة كما تراها اذرع الاحتلال الحاكمة.

دراسة مجموع التصريحات التي عبرت عنها هذه الجهات الرسمية، على المستويين السياسي والعسكري، تظهر ان هذه الرؤية لم تتغير من ناحية فحواها وتبقى هذه النظرة ثابتة لتعكس الوجهة الحقيقية والايديولوجية الصلبة التي تقف وراء ذلك.

يتركز هذا الفصل على التصريحات التي تعكس اراء التيارات السياسية والعسكرية المسيطرة من "التكتل" و "التجمع" ولم نتطرق لاراء اليمين المتطرف او اليسار الصهيوني بسبب هامشيتهما.

نقطة اخرى هامة يجب اخذها بالحسبان، هي بشأن التطور التاريخي لهذه التصريحات، اذ انه من الواضح ان الجهات موضع البحث عبرت عن هذه التصريحات والشعارات في مناسبات وظروف عينية وفي ازمنة وفترات مختلفة، خلال المراحل التي سارتها الانتفاضة لكن لم يطرأ التغيير الملموس في ماهية وفحوى اللغة المستخدمة. ووجود ايديولوجية حادة قد يفسر هذا الثبات.

المعطيات المتنوعة التي تم جمعها من مصادر مختلفة "الصحف العبرية والعربية"، وسائل الاتصال المسموعة والمرئية، التقارير، الكتب العلمية "ومحاضر الكنيست" تظهر وجود اتجاهين رئيسيين في وصف الانتفاضة:

يركز الاتجاه الاول على تصنيفات محددة، من المصطلحات المستخدمة: عنف، عنف مدني، عنف زائد، موجة عنف، ظواهر من الكراهية، خرق النظام، مواجهات قانونية، ثورة شعبية، صراع ومواجهات، ظاهرة عابرة، ظاهرة غير عابرة، ظاهرة جماهيرية، ظاهرة طبيعية، حركة عصيان مدني، اضطرابات، أجرام، تحريض.

ويركز الاتجاه الثاني على مصطلحات مختلفة مثل: خطر يهدد اسرائيل، ارهاب داخلي، حرب، حرب استنزاف، مقاومة، كفاح مسلح، احداث فردية، بربرية ووحشية وفعاليات غير انسانية، تخريب وشغب.

بشكل مفصل يرى الاتجاه الاول والمميز "الذي يعكس اراء حزب التجمع العمالي" ان الانتفاضة هي ظاهرة عنف غير مبنية، وغير منظمة مخلة بالنظام والقانون الاسرائيلي والدولي وتلحق اضرارا بالامن الاسرائيلي، وبامن ورفاهية السكان القاطنين في المناطق الموجودة تحت الحكم العسكري. عبر "رابين" عن ذلك جليا بقوله: "الانتفاضة هي الفعاليات المخلة بالنظام المختلفة من ناحية انتشارها، قوتها وشدتها" (١٢).

ما يميز هذه الانتفاضة من نحية عوارضها، كما يراها مؤيدو هذا الاتجاه، هو "العنف السلبي" من ناحية واحدة كالاضرابات التجارية وقطع العلاقة مع الادارة المدنية والمحلية وتشويش اداء الاجهزة السلطوية والعصيان المدني (١٣)، ومن ناحية ثانية وجود "العنف الفعال" كالمظاهرات ورمي الحجاة والزجاجات الحارقة والاطر الملتهبة والطعن بالسكاكين واستخدام الاسلحة النارية (١٤).

من الواضح وجود تناقض في فحوى اللغة المستخدمة، فالمعطيات توضح ان مؤيدي هذا الاتجاه استعملوا تعبيرات متناقضة في وصفهم للانتفاضة. فعلى سبيل المثال، فمن جهة يقول "رابين" ان الانتفاضة هي حوادث عابرة ومن جهة ثانية يقول ان الانتفاضة ليست ظاهرة عابرة (١٥). يعرف "رابين" الانتفاضة بالاجرام (١٦) من ناحية ومن الناحية الاخرى يعرفها بالفعالية السياسية بقوله انها "تحمل ميزة وتلبس صورة لم نعرفها في الصراع العربي الاسرائيلي، صراع ليس على حقوق الانسان وليس على حق التعبير وانما هي صراع سياسي اهدافه طويلة الامد، القضاء على مستقبل وامن اسرائيل" (١٧). هذا الصراع هو حرب في حين ان الظروف والاساليب تختلف، صراع شامل بين فئتين منفصلتين من ناحية وطنية، سياسية ودينية. يدعي من جهة ان فعاليات الانتفاضة مقتصرة على مناطق محددة ومن جهة ثانية الانتفاضة هي ثورة شعبية ومواجهة شاملة يشترك فيها جميع فئات السكان (١٨).

هذا التناقض واضح ايضا في اراء اخرى من مؤيدي هذا الاتجاه، فـ "باراليف" (وزير الشرطة في حكومة الائتلاف الوطني - حتى منتصف سنة ١٩٩٠) يقول ان الانتفاضة تشمل جمهورا واسعا وليس فقط مجموعات من المحرضين والمنظمات (١٩) . اما "هارينوف" (سكرتير عسكري سابق لرابين) فيقول ان الانتفاضة هي "ظاهرة مقاومة بحجم كبير ذات حياة طويلة ونفس قوي" (٢٠). بالمقارنة، يعبر "ابا ايبان" المعراخي عن راي مختلف: "لكن ما حدث جاء ليذكرنا بان الفلسطينيين لا يريدون اطالة صبرهم اكثر. لذلك فان ما يحدث الان يعتبر شيئا طبيعيا كان لا بد له من ان يحدث" (٢١).

نقطة اخرى يجب ذكرها في هذا الصدد هي استخدام لغة غير واضحة او قاموس من الكلمات غير الواضحة، ما معنى "عنف مدني"؟ ما معنى "عنف زائد" كما قال "شمعون بيرس"؟ (٢٢)، هل الظاهرة هي

وضع تميزه الاستمراية ام "ظاهرة عابرة"؟ ما معنى "انتفاضة سلبية وعنيفة"؟؟

الاتجاه الثاني يركز على مصطلحين اساسيين: الارهاب والحرب في وصفه للانتفاضة، حسب ذلك الانتفاضة "او ما يسمى بالانتفاضة حسب وجهة نظر اصحاب هذا الاتجاه هي حرب ككل الحروب الاخرى التي حدثت في اطار الصراع العربي الاسرائيلي، كما قال "اسحق شمير" : "الانتفاضة هي حرب جديدة ضد اسرائيل" (٢٣) او "ان ما ترونه ليس مظاهرات وليس اعمال خرق للنظام واضراب، وليس عصيان مدني ، انها حرب ٠٠٠ حرب ضد وجود اسرائيل" (٢٤)٠ او كما قال "عميرام متسناع" (قائد المنطقة الوسطى حتى نهاية ١٩٨٩) : "الانتفاضة خطر يهدد اسرائيل وهو لا يقل خطورة عن اي خطر اخر هدد ويهدد اسرائيل" (٢٥)٠

ما يميز الانتفاضة حسب هذا التيار الايديولوجي هو: موجة عنف متصاعدة حسب راي "بنيامين نتنياهو" "نائب وزير الخارجية" (٢٦)، اعمال ارهابية صعبة تعرض امن وسلامة اليهود في المناطق للخطر حسب راي "موشيه ارنس" (وزير الدفاع منذ منتصف ١٩٩٠) (٢٧)، فترات من الهدوء ومن العاصفة وحرب استنزاف من وجهة نظر "روني ميلو (وزير الشرطة منذ منتصف ١٩٩٠) (٢٨)، موجة الارهاب الاخذة في الازدياد كما ميزها "يغال كرمون" "مستشار الحكومة الاسرائيلية لشؤون الارهاب" والذي قال ايضا ان الانتفاضة هي "انتفاضة شعبية، حرب تخوضها جماعتان بشريتان الواحدة ضد الاخرى في حين ان احداهما تعتمد على وسائل ارهاب قاسية" (٢٩)٠

يظهر التناقض بوضوح في تصريحات مؤيدي هذا الاتجاه، فمن ناحية اولى، وكما اسلفنا ذكره، يتم تعريف الانتفاضة كحرب والحرب كما نعرف هي مواجهة جماهيرية شاملة وعسكرية ولكن من الناحية الثانية نسمع ونقرأ التصريحات القائلة بان الانتفاضة هي "ظاهرة فردية" كما عرفها "موشيه ارنس" (٣٠)، او "تطرف فردي" كما عبر عنها "دان شومرون" (رئيس اركان الجيش الاسرائيلي سابقا" (٣١)٠ اذا كانت الانتفاضة "اوضاع فردية" فلماذا قام هذان الشخصان باعتقال حوالي ٧٥ الف فلسطيني منذ بدايتها؟؟!!

الاسئلة هي: من المعرف. وما هو المعنى والدوافع والمصالح الكامنة وراء التعريف؟ الاتجاه الاول يستند على قاعدة القانون في تعريفه للانتفاضة٠ العملية هي تجريم الانتفاضة اي تحويلها من مسالة سياسية لامر اجرامي٠ هناك محاولات معينة، في اطار هذا الاتجاه، تركز على الانتفاضة كظاهرة سياسية في حين انه لا توجد عملية تسييس الانتفاضة، اي تحويلها من ظاهرة اجرامية لظاهرة سياسية٠ اما الاتجاه الثاني فيركز على عملية تجريم الانتفاضة من خلال استخدامه مصطلح "الارهاب" ولكن من ناحية ثانية يؤكد وجود ظروف حرب٠ وهنا الاستناد ليس فقط على القانون الجنائي والعسكري وانما على القوانين الحربية وقوانين الطوارىء٠

عملية تركيز ما يسمى "الناطق باسم الجيش الاسرائيلي" و "منسق النشاطات الاسرائيلية في يهودا والسامرة وقطاع غزة" على الاحصائيات المرتبطة بالفعاليات التي وجهت ضد اليهود وضد الفلسطينيين في المناطق، هي خير مثال يوضح كيف تحول السلطات الانتفاضة لعملية اجرامية٠ لا يوجد تركيز في هذه الاحصائيات على مجموع فعاليات الجيش ضد السكان المحليين في الاراضي المحتلة، الهدف هنا واضح:

صقل وصف محدد لماهية الانتفاضة في الاحصائيات الرسمية وعرضها للراي العام في الداخل والخارج وذلك لاظهار "وحشية" الانتفاضة٠

بعد مرور ثلاث سنوات، يركز "صموئيل غورين" (منسق النشاطات الحكومية في المناطق المحتلة) على عملية ارتفاع في اعمال "العنف" على كل الاصعدة٠ حسب المعلومات التي طرحها (٣٢):

١) هجوم بالعبوة الناسفة ضد الجيش والموجهة من بعد - ٩٠ هجوم في سنة ١٩٩٠ مقابل ٦٥ سنة ١٩٨٩ و ٨٣ عام ١٩٨٨٠

٢) هجوم بالسلاح الناري ضد الجيش - ٧٩ هجوم في عام ١٩٩٠ مقابل ٧٧ في سنة ١٩٨٩ و ١٥ هجوم في ١٩٨٨٠

٣) القاء قنابل يدوية - ٨ عمليات خلال عام ١٩٩٠، عمليتان خلال سنة ١٩٨٩ بالمقارنة مع ١٣ عملية في ١٩٨٨٠

٤) مقتل جنود اسرائيليين - مقتل جنديين في ١٩٩٠، ٥ في ١٩٨٩ و ٤ جنود في عام ١٩٨٨٠

اما الناطق باسم الجيش الاسرائيلي فقد ركز ، بعد مرور ثلاث سنوات للانتفاضة، على المعلومات (٣٣):

١) الاحصائية العامة (لا تشمل القدس الشرقية، وذلك لتطبيق السياسة القائلة ان هذه المنطقة غير تابعة للضفة الغربية) - ٢١٨، ١٢٢ حالة "الاخلال بالنظام" (رمي حجارة، وضع اطر ملتهبة، حواجز حجرية ٠٠٠) منها ١٠٢،٣٣١ في الضفة الغربية (لا يشمل القدس الشرقية) و ١٩،٨٨٧ في قطاع غزة٠

٢) حالات اطلاق النار: ١٥٨٠

٣) رمي مواد متفجرة: ٢٥٩٠

٤) اصابات بواسطة السكاكين والاسلحة البيضاء: ٣٩٠٠

٥) حرائق: ١١٠٤ عملية٠

٦) القاء زجاجات حارقة: ٢٦٢٢٠

التركيز على هذه الفعاليات وتضخيمها من ناحية واحدة والتقليل من عدد المصابين الفلسطينيين بنيران البنادق الاسرائيلية من ناحية ثانية يعكس سياسة الاحتلال ونظرته للانتفاضة٠

ب) نظرة الاحتلال لعوامل الانتفاضة

الجدال القائم هو حول الاسباب الحقيقية التي ادت لوجود انتفاضة الشعب الفلسطيني٠ هل الاسباب متعلقة بسياسة الاحتلال في المناطق ام الامر منوط بالمواطنين الفلسطينيين انفسهم؟؟

الجدال قائم بين مؤيدي الاتجاهين بشأن هذه المسالة ولكن هناك ايضا موافقة معينة٠ الاتجاه الاول يركز على متغير "النظام والسلطة"، فالانتفاضة اندلعت بسبب ان "السكان لا يسالموا مع سلطتنا، لا يريدوا العيش تحت سيطرتنا ويحاولون ازالة سلطتنا" (٣٤)٠ في بداية الانتفاضة ادعى "رابين" ان هناك ثلاثة اسباب رئيسية : المتطرفون القلائل، الصحافة العربية المحلية والخارجية والمنظمات الفلسطينية الخارجية" (٣٥) ولكن مع تطورها، راح يركز على الاختلاف السياسي والقومي والديني بين الفلسطينيين واليهود كسبب لاندلاع الحدث السياسي (٣٦)٠

مؤيدو الاتجاه الثاني يركزون على عامل "التطرف الديني" لافراد قلائل، فحسب راي "موشيه ارنس" وجود حركات اسلامية "متطرفة" وارتفاع مستوى "التعصب والتطرف" في العالم العربي هما السبب (٣٧)٠

يتفق الاتجاهان حول "اليأس" كعامل اساسي لوجود الانتفاضة - "اليأس هو الذي يفسر الانفجار الحالي ٠٠٠ شعور بالاحباط، المرارة واليأس في وسط المواطنين ٠٠٠ الاهانات وشروط الحياة غير المحتملة في المخيمات، القمع الاقتصادي وتأثير النموذج الذي وضعته امامهم الديمقراطية الاسرائيلية" (٣٨) وكما وصف "دان شومرون" الوضع في المناطق انه شبيه بـ "برميل بارود" (٣٩)٠

فحص هذه التفسيرات يوضح ان الاحتلال لا يعطي العوامل الحقيقية التي ادت للانتفاضة٠، فعملية رفض الفلسطينيين للحكم الاسرائيلي، ووجود التيارات الاسلامية والشعور بالاحباط واليأس هي ليست عوامل وانما تعكس معنى الانتفاضة٠ السؤال هو حول العوامل التي ادت لوجود اليأس٠ هذه هي طبيعة تفكير كل احتلال: تجاهل دور سياسته المنفذة في المناطق المحتلة وتأثيرها على بداية ونمو وتصاعد فعاليات المقاومة٠

على ضوء هذه الرؤية وهذه العوامل نتساءل: ما هي الحلول التي تراها السلطات كفيلة وقادرة على مواجهة الانتفاضة ؟؟؟؟

لا توجد معادلة سحرية:

الحلول المطروحة

يقول الجنرال "دان شومرون" رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية، سابقا: "... ومحاربة الانتفاضة ليس شبيهة باي معركة عسكرية يضع فيها كل قواته ليصل الى حسم. فهذا صراع من نوع اخر. فنحن السلطة في المناطق، ونحن المسؤولون عن امن السكان حسب القانون الدولي، وفي هذا الصراع علينا ان نقوم بالفصل الواضح بين النواة الصلبة التي تتضمن ارهابيين بكل معنى الكلمة، وبين الجزء الاعظم للسكان الذي، لاسباب مختلفة، لا يريد ان يكون شريكا فعالا في الانتفاضة .. القانون الاسرائيلي ليس اصطلاحا تقنيا جامدا. فهو يعبر عن قواعد، تصرف واخلاق المجتمع الاسرائيلي الذي وضع القانون ... يوجد لدينا جيش قوي جدا، بامكانه ممارسة قوة رهيبة ولكنه اذا فعل ذلك دون تفكير فان الوضع سيكون خطيرا جدا جدا" (٤٠).

هذه الاقوال توضح ان هناك اربعة عناصر هامة يجب التطرق اليها حين دراستنا لموضوع الحلول، والتي نركز عليها في هذا الجزء من الفصل: الاهداف والسياسة العامة التي يضعها الاحتلال نصب عينيه، مجموع الاجراءات التي يراها كفيلة للحصول على هذه الاهداف وكيفية رؤية القانون كوسيلة لتنفيذ اجراءته، وماهية الصعوبات التي يراها كمعرقلة للحصول على اهدافه.

١) الاهداف والسياسة العامة:

مع بداية الانتفاضة، وضع "رابين" نصب عينيه هدف واحد هو: "منح السكان الامن ...تحسين مستوى معيشة هؤلاء الذين يريدون العيش بسلام" ومن الاهداف الفرعية : "محاربة الارهاب من جهة واحدة ومن جهة ثانية المحافظة على القانون والنظام الجماهيري لكل المواطنين" (٤١).

تمسكت السلطات بالايمان ان هذا هو الهدف الرئيسي، وان هذه هي الاهداف الثانوية. لم يحصل تغيير ملموس على فحوى هذه الاهداف خلال ثلاث سنوات الانتفاضة. فالسياسة العامة التي تم وضعها، والتي تقف وراء هذه الاهداف هي "توضيح انه بواسطة العنف لم يحصلوا على شيء ويتم مجابهة العنف بالقوة وفي اطار القانون الذي حددته دولة اسرائيل، الكنيست والمحاكم في اسرائيل". هذه الاهداف تشمل الامور التالية كما يراها وزير الدفاع الاسرائيلي السابق "رابين" والحالي "ارنس":

أ) سياسة الحكومة هي توفير الهدوء!! الهدوء معناه استرجاع النظام والحياة كما كان سابقا قبل انطلاقة الانتفاضة (٤٣).

ب) في سلم افضليات اولي: منع ظواهر "العنف" المختلفة!! رفع رفاهية السكان من خلال تقوية اداء الادارة المدنية واجهزة السلطة المحلية. قال "ارنس" بهذا الشأن: "نحن نحمل مسؤولية الامن لجميع

المواطنين يهودا وعربا ويجب عدم التمييز بين قدسية حياة الانسان ... بين قدسية حياة اليهودي وبين قدسية حياة العربي" (٤٥).

هذه الاهداف يضعها وزير العدل التكتلي السابق "ابراهام شرير" في قالب واحد بقوله : "فرض قانون ونظام، توفير حياة هادئة في جميع اجزاء ارض اسرائيل، منع الاضطرابات، منع خرق النظام واحضار المذنبين للحكم والقضاء" (٤٦).

هكذا يؤمن الاحتلال: الهدف هو مصلحة وسلامة وامن ورفاهية الجماهير "المواطنين"!!! .... فما هي الطرق التي بواسطتها يريد الاحتلال تحقيق هذه الاهداف.

٢) اجراءات عسكرية وادارية واقتصادية:

هل هذه هي المعادلة السحرية؟!! :

قال البريغادير جنرال "هار - نوف" السكرتير العسكري السابق لـ "رابين" في مقابلة صحفية: "كان هناك جدال غير قليل حول سبل الرد، وكان هناك جدال مبدئي حول التناقض القائم بين اعداد الجيش وبنيته وهدفه المركزي وبين المصادر والوسائل والزمن الذي يجب استثماره في الانتفاضة ... حيث عملت كافة العقول في مجال تقديم الاقتراحات ... اقترح استخدام الكلاب بصورة واسعة، وعرضت ايضا اقتراحات لاستخدام محدود لوسائل حربية رئيسية، على سبيل المثال الدبابات، وعرضت اقتراحات للعمل ضد جميع السكان بصورة عامة وضد افراد بصورة اكثر عنفا، ووصلت لوزير الدفاع اقتراحات تعتبر خارجة عن القانون ... مثل تكسير ايدي وارجل" (٤٧). هكذا بدت الامور في بداية الانتفاضة.

نقطة هامة يجب ذكرها في هذا الموضوع، هي بشأن التصعيد في ماهية الاجراءات المستخدمة، ومع التطور في فعاليات الانتفاضة، كما تراها الجهات العسكرية والسياسية. فحص مجموع الاجراءات التي تم اقتراحها وتطبيقها، خلال ثلاث السنوات، يوضح انه يمكن التطرق لاربع مراحل رئيسية تتميز من ناحية نوعية الاجراءات المقترحة والمطبقة.

في المرحلة الاولى: التي امتدت حوالي ثلاثة اشهر (١٩٨٧/١٢ وحتى ٢/ ١٩٨٨) تم فيها التركيز على تفريق وقمع المظاهرات والتجمعات الاحتجاجية. بهدف الحصول على ما سمي "الهدوء ... الشعور بالامان لكل المواطنين". تم اللجوء لثلاثة اجراءات اساسية وحسب "الخطة" التي وضعها "رابين" (٤٨):

١) تركيز قوات كبيرة من الجيش في المناطق.

٢) تفعيل قوات الجيش وذلك لمواجهة حوادث "خرق النظام" وذلك وفق المسار الذي يضم ثلاث مراحل: في المرحلة الاولى - تحذير "الخارقين" والطلب منهم التفرق وبارادتهم. المرحلة الثانية - اذ لم يكن تجاوب، يجب استخدام اساليب مثل قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والبلاستيكي، وفي المرحلة الثالثة - اذا لم يكن تجاوب ويشكل "الخارقون" خطرا لحياة الجيش، يجب استعمال الرصاص الحي واطلاقه في الهواء اولا وفي اتجاه الارجل ثانية.

٢) استخدام عقاب الابعاد والاعتقال الاداري ضد ما سمي "المحرضون ومنظمو الارهاب وخرق

الانظمة"، فرض حظر التجول، هدم البيوت واغلاق المعاهد التي تم تعريفها بـ "المحضرة للتحريض، للارهاب ولخرق النظام٠

فكر "رابين" ان هذه الاجراءات ستؤدي للقضاء على "الظاهرة العابرة" لكن مع استمرار الانتفاضة وشعوره بالفشل اخذ يفكر، وبمساندة اعضاء حكومة "الائتلاف الوطني" في اجراءات جديدة تساعدهم في الحصول على اهدافهم٠

المرحلة الثانية: منذ ١٩٨٨/١/١٧ اصدر "رابين" سياسته التي عرفت باسم "تكسير الاطراف والعظام" ومنذ ١٩٨٨/١/٢٦ تم تبني سياسة الهروات٠ في نفس الفترة ومنذ شهر اذار ١٩٨٨ تم اللجوء الى تطبيق اجراءات اقتصادية (٤٩)، قال "رابين: بهذا الشأن: "في اعقاب التعلم من الاخطاء توصلنا للنتيجة الصحيحة للتغلب على المظاهرات العنيفة الجماهيرية، وعلى اضطرابات اخرى، وهي رد الفعل بالقوة والشدة من خلال استعمال العصي ومنع اطلاق الرصاص الحي٠ هكذا استعملنا طريقة شرطة المظاهرات" (٥٠)٠ في هذه المرحلة، والتي امتدت حتى اوائل ١٩٨٩، كان الهدف كما راته مجموعة "رابين" العسكرية والسياسية هو "منع ظواهر العنف على صورها المختلفة" وذلك من خلال استخدام اجراءات اساسية: فرض منع التجول لفترات طويلة والتي "تمكن من الحصول على الهدوء ومنع صراعات زائدة" وفرض القوة ضد المتظاهرين٠ كيف تم تخطيط وتنفيذ هذه الاجراءات وخاصة المرتبطة بما سمي "فرض القوة"؟؟

حسب هذه "الخطة الجديدة" يتم تنفيذ الاجراءات وفق ثلاث خطوات رئيسية كما اوردها "رابين" (٥١):

الخطوة الاولى: اطلاق القنابل المسيلة للدموع لتفريق المظاهرات التي عرفت بـ "العنيفة"٠

الخطوة الثانية: اطلاق الرصاص المطاطي "على امل المساعدة" في تفريق المظاهرات٠

الخطوة الثالثة: عدم نجاح الاجراءات السابقة يؤدي للتقدم الى الخطوة التالية وفحواها "التقدم والهجوم على منفذي الفعالية العنيفة وفرض قوة كالضرب ٠٠٠ ملاحقة المشتركين واذا كان الشخص الذي رمى زجاجة حارقة قد دخل لبيت يجب الدخول لنفس البيت واعتقاله واذا كانت هناك قوة مقابلة للجنود يجب فرض قوة ضدها"٠

لتفادي استخدام الرصاص الحي ضد المتظاهرين في هذه المرحلة، وضع طاقم "رابين" مجموعة من المقاييس التي توضح للجندي متى يستطيع اطلاق النار: "المقاييس للجندي حول اطلاق النار تميز بين ما هو معروف كسلاح - اي اطلاق النار، رمي زجاجة حارقة، رمي قنبلة يدوية - وهنا الاوامر هي اطلاق النار بهدف الاصابة٠ بالنسبة لرمي الحجارة - المقياس هو خطر على الحياة ٠٠٠٠" (٥٢)٠

في هذه المرحلة تم ايضا اقتراح طرق جديدة، والتي لم يتم الموافقة على تطبيقها، لمواجهة المظاهرات وذلك بواسطة "يهوشوع ساجي" رئيس سابق للمخابرات الاسرائيلية وقد قال: "ان استخدام الكلاب والسهام الصغيرة المغطاة بمواد مخدرة سيخفض عدد القتلى ٠٠٠ يجب ان نستبدل البندقية التي تطلق الرصاص ببندقية صيد لا تحدث سوى جروح سطحية ومن الممكن التصويب بدقة لاستخدام بندقية من النوع الذي يطلق سهاما صغيرة مهدئة" (٥٣)٠

المرحلة الثالثة والتي استمرت حتى الثامن من شهر تشرين اول ١٩٩٠ (حدوث مجزرة الاقصى)٠ ماذا

يميز هذه المرحلة من ناحية نوعية الاجراءات المستخدمة وكما يراها الاحتلال نفسه؟؟

توصلت القيادة العسكرية الاسرائيلية للنتيجة ان استخدام الرصاص الحي او الضرب بالهروات البلاستيكية والمطاطية لم يفد، ولذلك اخذت بالتفكير في طرق اخرى تضمن الوصول الى اهدافها٠ من هذه الطرق هي المبادرة "لمنع حدوث العنف" او القيام بفعاليات رادعة٠ حسب هذه الاجراءات يتم اعتقال ما سمي بـ "المشتركين، المنظمين والمحرضين" بعد حصول الفعاليات وبعد اعطاء فرصة للمشتركين للهرب او قبل حدوث الفعالية وذلك ضمن السياسة التي تسمى بـ "الاجراءات الوقائية او الرادعة"٠

بعد دخول "ارنس" لوزارة "الدفاع" استمر في سياسة "رابين" وهي التركيز على اهداف عينية ومحددة، فالاجراءات التي تم التركيز عليها، في هذه المرحلة، هي مضاعفة تواجد الجيش على الطرق الرئيسية، وعلى حساب تواجدهم داخل القرى والمدن، وتعبيد الطرق الجديدة البعيدة عن اماكن سكنية فلسطينية، واقامة "نقاط مراقبة" بمحاذاة الطرق الرئيسية، واعتقال نشطاء سياسيين وذلك كفعالية رادعة (٥٤)٠

ينبع استخدام هذه الاجراءات من النظرية التي تؤمن بها الجهات العسكرية والسياسية وهي ان الانتفاضة "ظاهرة فردية" ولذلك يجب التركيز على "النواة الصلبة"، كما تعرفها هذه الجهات، واعتقال افرادها٠

المرحلة الرابعة: (منذ اوائل تشرين اول وحتى اواخر كانون اول ١٩٩٠) عملية التصعيد في فعاليات الانتفاضة "في اعقاب مجزرة الاقصى" بضمنها تنفيذ عمليات الطعن بالسكاكين داخل اسرائيل وخاصة في مناطق القدس وتل - ابيب يافا، وعمليات اطلاق الرصاص الحي واستخدام القنابل الموقوتة المتفجرة ضد اهداف عسكرية - ادت لاستخدام اجراءات عسكرية واقتصادية "جديدة" في حين ان الهدف كما عرفه "شمير" هو : "حرب ضد الارهاب" (٥٥)٠ فيا ترى ما هي هذه الاجراءات؟؟

أ) ابعاد نشطاء حركة "الجهاد الاسلامي" وحركة "حماس" المتداخلين في عمليات سميت بـ "التحريض"٠ كما قال "ارنس": الابعاد هي وسيلة فعالة بصورة خاصة ضد المحرضين" (٥٦)٠

ب) القيام بحملات اعتقال واسعة٠

ج) فرض قيود السفر واقتراح فصل اقتصادي وفرض طوق بحري وبري على المناطق، تشديد القيود على حركة الداخلين لاسرائيل، حيث تم تزويد ممن عرفوا بذوي "الخلفية الامنية والجنائية" بالبطاقات الخضراء، التي تمنع دخولهم لاسرائيل وتشديد الشرطة على فرض القانون الذي يمنع تواجد سكان المناطق في اسرائيل في ساعات الليل٠

ضمن هذه الاجراءات، تم اقتراح باقالة جميع الفلسطينيين العاملين في اسرائيل حيث قام "ارنس" بتشكيل طاقم من الخبراء لفحص اقتراح تطوير قطاع غزة من الناحية الاقتصادية (٥٧) لكن بعد كل هذه الاقتراحات جاء اقترح "الادارة المدنية": "السماح للعمال العرب بالنوم في اسرائيل وذلك لمنع تأخير بناء الوحدات السكنية الطارئة"!! (٥٨)٠

د) فرض عقوبة الاعدام: صرح "رابين" بتاريخ ١٩٨٨/١١/١ انه "يجب دراسة فرض عقوبة الاعدام على رجال المنظمات" (٥٩) بعد مرور حوالي السنتين قال "روني ميلو" وزير الشرطة: "يجب فرض عقوبة الاعدام على القتلة" (٦٠) اما "شمير" فقال انه " لا يوجد ما هو ليس اخلاقي في عقوبة الاعدام" (٦١)٠

٥ - تجنيد واسع في وسط الجمهور اليهودي: اقترح "بنيامين نتنياهو" نائب وزير الخارجية" سلسلة من فعاليات الردع، حيث يقترح "ابعاد المحرضين، تطبيق عقوبة الاعدام في حالات متطرفة، عدم الافراج عن المجرمين في السجون والتواجد في كل مكان تقريبا شخص مسلح، مؤهل وجاهز للعمل" (٦٢)٠ قال "يغال كرمون" "مستشار رئيس الحكومة لشؤون الارهاب" ان "الحل التكتيكي سيكون بتعزيز الطاقة البشرية بالمدنيين لمحاربة الانتفاضة ٠٠٠ تشريع انظمة تلقي على عاتق قطاعات واسعة من الجمهور واجب التجنيد للقيام بمهام الحراسة" (٦٣)٠

نوع التكتيكات المميزة، المقترحة والمنفذة يتغير من مرحلة الى مرحلة في اطار عملية تفاقم وتصعيد٠ اذ ان السلطات عملت دائما على تعديل اساليب قائمة و/ او اضافة اساليب و / او تجديد الاساليب وفي اغلب المراحل ، السالفة الذكر، عملت على تطبيق اساليب متنوعة ومختلفة من ناحية تأثيرها على السكان الفلسطينيين، في نفس الزمان ونفس المكان٠

من الواضح هو انه عند دراستنا لمجموع الاجراءات التي تم اقتراحها او تطبيقها عبر المراحل الاربع المختلفة يبدو التناقض في اللغة التي يستعملها الاحتلال٠ فمن ناحية واحدة، هناك التصريحات بشأن اتخاذ جميع الاساليب التي تعتبر لازمة لمواجهة احداث الانتفاضة، فقد قال "شمير" على سبيل المثال: "ان اسرائيل ستتخذ جميع الوسائل اللازمة لمواجهة الاحداث" (٦٤) وقال "دان مريدور" وزير "العدل" الاسرائيلي بهذا الشأن: "الفترة هي غير طبيعية وعلينا ان نتخذ خطوات غير اعتيادية" (٦٥)٠ وقال "ارنس": "نحن نتخذ كافة اشكال الاجراءات بما فيها الابعاد" (٦٦)٠ ومن ناحية ثانية: هناك التصريحات التي تشكك بجدوى ونجاعة هذه الاجراءات في الحصول على الاهداف المخططة٠ قال "عمرام متسناع" قائد المنطقة الوسطى سابقا: "ليست عندنا معادلة سحرية" (٦٧) وقال "دان شومرون" قائد الجيش الاسرائيلي ان "المسألة هي ليست تكتيكية٠ نزع الفتيل لم يأتي الا بشكل سياسي، ولم يكن بامكاننا نزعه بشكل عسكري" (٦٨)٠ فمن ناحية اولى - يتم فرض منع التجول، ويتم هدم البيوت، ويتم اغلاق المعاهد والمؤسسات الفلسطينية، ويتم منع العمال من العمل في اسرائيل، ومن الناحية الثانية - يصرح "ارنس" ان التكتل لا يؤيد ويشجع العقاب الجماعي (٦٩) ويقترح الجهاز المسمى "الادارة المدنية" السماح للعمال العرب النوم في اسرائيل، وذلك لاتمام وحدات السكن التي يتم بناؤها للمهاجرين اليهود!٠

عملية التناقض التي تعكس الفارق بين الاقوال والتنفيذ، هي عملية مخططة ونابعة من الدبلوماسية والايديولوجية الصهيونية: من ناحية واحدة - يريدون التوضيح، كلاميا، للراي العام ان نواياهم حسنة، طيبة ومصلحتهم هي الاهتمام بالمصلحة العامة للسكان في المناطق، ومن الناحية الاخرى يعملون على تنفيذ اعمال القمع ويقولون ان الفلسطينيين هم السبب٠

يدد الاحتلال في تصريحاته على شرعية هذه الاجراءات فالامر المميز لهذه الثقافة هو الايمان بان هذه الاجراءات مستندة الى القوانين٠ اذا ما هي نظرة السلطات لهذه القوانين؟؟

٣) القانون هو الحد؟!!

كل فعالية تنفذها السلطات العسكرية والادارية في المناطق هي حسب القانون وحسب الاخلاق!! هذه هي النظرة المسيطرة في اوساط القيادة الاسرائيلية العسكرية والسياسية٠

فحسب راي "رابين" ان الاوامر المعطاة للجنود هي قانونية، فاطلاق النار على المتظاهرين، او ضربهم خلال هذه الفعالية هي امور قانونية والمقياس الذي يستند عليه هو: هل هذه الفعالية تعرض جنوده للخطر (٧٠)٠ وخلال تنفيذ الضرب او اطلاق النار على انواعه "الحي، المطاطي، البلاستيكي" يطلب "رابين" من جنوده "الحفاظ على القيم والاخلاقيات" !! (٧١) "اوامر غير قانونية هي عمل المعاكس للاوامر القائمة ٠٠٠ الضرب كعقاب هو شيء ممنوع وهذه هي حوادث قليلة وهامشية ٠٠٠ بشأن الانحراف عن الاوامر - المحكمة هي التي تقرر ذلك" (٧٢)٠ هكذا قال "رابين" واقواله هذه تعكس النظرية القائمة: الاساس هو القانون!!! الحد هو القانون للحصول على الاهداف!!! لا توجد حدود لاستعمال عقاب الابعاد والاعتقال الاداري ٠٠٠ هذا في اطار الاجراءات القضائية المحددة في القانون!!!٠

يتمشى "عمرام متسناع" (قائد المنطقة الوسطى سابقا) حسب ثلاثة اسس حين اختياره لماهية الممارسات التي يطبقها على الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة: "اعمالنا تحددها معاهدة جنيف، التوفيق بين الاوامر وبين الاعتبارات القانونية، استعمال القوة المفرطة هي الشذوذ" (٧٢)٠ اما بالنسبة لـ "دان مريدور" حامل حقيبة وزارة "العدل والقضاء الاسرائيلي" فعمليات القمع والاحباط هي شرعية، يقول: "كل ما يمارس في الحرب ضد الانتفاضة هو قانوني واخلاقي ولو كان جماعيا" (٧٤)٠ هذه القوانين التي تعطي الشرعية للقضاء على الانتفاضة، تعكس موافقة اجتماعية اسرائيلية وكما وضحها "دان شومرون" بقوله ان "القانون يعبر عن تصرف واخلاق المجتمع الاسرائيلي" (٧٥)، اذا، قد نستنتج من هذه الاقوال من هو "المجتمع الاسرائيلي" وما هي اخلاقياته!!

عملية تحويل الانتفاظة (وضع سياسي) لفعالية اجرامية وارهابية وممارسة شتى الاساليب لمواجهتها وتحت غطاء القانون والاخلاقيات، وذلك للحصول على النظام والامن، ورفع مستوى ورفاهية السكان في المناطق المحتلة هي فقط لغة رمزية٠ هذه اللغة تعكس امورا اكثر عمقا والتي بدورها تفسر عوامل وجود هذه العملية٠ ما هي هذه الامور؟؟

الايديولوجية هي الاصل

من ناحية التعريف، الايديولوجية هي مجموع الافكار والمفاهيم والعقائد والقيم والاراء التي تتمسك وتؤمن بها مجموعة او فئة اجتماعية، عسكرية او/ و سياسية والتي تقف من وراء تصرفاتها وسلوكياتها٠ ولفهم هذه الايديولوجية من المهم الرجوع للوراء ودراسة التطور التاريخي لها٠ هذا المنهج التاريخي يعطي للقارىء الفرصة ليس فقط لفهم الماضي وانما ايضا الحاضر والمستقبل٠

التساؤل الاساسي هو: كيف ينظر وكلاء الحركة الصهيونية للاراضي المحتلة ولسكانها الفلسطينيين؟؟

قال "فلاديمير جابوتنسكي" الذي يعتبر من رواد الفكرة الصهيونية: "قبل كل شيىء اكثرية يهودية في فلسطين وكما يتسنى للنظرية اليهودية ان تسود على الدوام تحت حكم ديمقراطي" (٧٦)٠ وجاء بعده "بن غوريون" ليعطي صيغة واضحة ووصف صريح حول من هم العرب، وما هي مقدراتهم في اطار ثورة ١٩٣٦، ولتي امتدت ثلاث سنوات فقال: "لم تكن هناك انتفاضة قومية ٠٠٠ ولم يشارك الشعب العربي او جله في الحوادث، فهو يفتقر للارادة والطاقة والقوة لان يثور ٠٠٠ اقلية ضئيلة، تحارب حتى الموت وتستخدم في قتالها اي وكل وسيلة وترتكب ابشع الجرائم" (٧٧)٠ وهذه هي اللغة التي يستعملها الاحتلال اليوم حين تحدث وكلاءه عن الانتفاضة٠

وتطورت هذه الافكار الاولية بعد حرب ١٩٤٨ وبعد طرد ونزوح الالاف من الفلسطينيين قهرا من ديارهم، في يافا وحيفا وعكا والقرى المجاورة والقدس وضواحيها٠ وتبلورت انذاك فكرة "ارض اسرائيل الكبرى"، وخير مثال على ذلك اقوال "مناحيم بيغن" وبعد مرور ١١ سنة من تأسيس كيان دولته، حيث قال : "ان تقسيم ارض اسرائيل عمل غير شرعي ٠٠٠ اليس من العبث ان يكون حكم اليهودية والسامرة والجليل في يد غير اليهود؟ ان اسماء هذه الاراضي نفسها لتدل على اصحابها الحقيقيين" (٧٨)٠ وجود هذه الاراء تدل على نوايا الصهيونية الحقيقية واطماعها الاستيطانية ليس فقط في المناطق الفلسطينية الداخلية، وانما ايضا في المناطق التي كانت انذاك تحت سيطرة الحكم الاردني٠

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة سيطرت ايديولوجية حزب العمل على زمام الامور في اسرائيل، الشيىء الذي انعكس على سياستها وخططها في هذه المناطق٠ السياسة المسيطرة التي طبقت هي "سياسة الامر الواقع" (٧٩) وكان من روادها المعروفين "موشيه ديان وشمعون بيرس ويتسحق رابين" وقد تمسك هؤلاء بالسياسة التي يمكن تسميتها بـ "قرار عدم اتخاذ القرار" بشأن مدى استعداد اسرائيل للانسحاب من الاراضي المحتلة٠ في هذه الفترة تم تطوير عدة افكار او اتجاهات فكرية نحو الفلسطينيين في هذه الاراضي، ومن هذه الافكار:

١) برنامج "العيش معا الى الابد": قال "موشيه ديان"، عام ١٩٧١، على سبيل المثال، بهذا الصدد: "ان تعايش الاسرائيليين والعرب غير ممكن الا في ظل حماية الحكومة الاسرائيلية والجيش الاسرائيلي٠ ولا يمكن ان يحيى العرب حياة طبيعية الا تحت سلطتها ٠٠٠ على اسرائيل ان تصغي الى اراء العرب وتلبي ما يطلبون بقدر ما تستطيع ٠٠٠ لكن علينا قبل كل شيىء ان نثابر على تحقيق رؤيتنا الخاصة" (٨٠)٠

٢) استراتيجية "التسوية الوظيفية" : التمسك بفكرة ان وجود اسرائيل في المناطق هي حق وليس

غزو٠ لذلك فعملية الحاق هذه المناطق باسرائيل من دون ضمها ومن دون اعطاء سكانها حقوق المواطنة الاسرائيلية هي الطريقة التي تحقق هذه الاستراتيجية، وسياسة "قرار عدم اخذ القرار"٠

٣) المناطق هي جزء من اسرائيل: قال "ديان" حول مصير القدس الشرقية عند دخوله لها وما زالت المعركة مستمرة عند حائط المبكى:" يا اورشليم لن نتركك بعد الان ابدا" (٨١)، وقال "رابين" ، عام ١٩٧٤،" ان مستقبل بيت لحم هو مستقبل القدس وان الاثنين لا ينفصلان" وكما اكدت حكومته انذاك ان قطاع غزة سيبقى جزءا لا يتجزء من اسرائيل (٨٢)٠

٤) سياسة "القبضة القوية": كانت الاستراتيجية ترتكز على فرضية انه يمكن القضاء على معارضة الفلسطينيين للاحتلال (٨٣) وعلى الفرضية القائلة ان المقاومة تقتصر على عدد ضئيل من "المتطرفين" ٠ وكما قال "ديان": هدف اسرائيل ابعاد السمك عن البحر٠ علينا ان نضرب فقط المخربين ونتيح للسكان ان يمارسوا حياتهم العادية" (٨٤)٠ اللجوء للقوة والسيطرة، مثل قطع الخدمات الاساسية عن المواطنين المصرين على المقاومة، السيطرة على الارض واليد العاملة والموارد هي من اساليب "القبضة القوية"٠

في اواخر سنوات السبعينات نجحت ايديولوجية حزب التكتل وسيطرت على قطاعات واسعة من الشعب اليهودي، الشيء الذي انعكس في انتصار هذا الحزب في انتخابات الكنيست لعام ١٩٧٧٠ امنت قيادة هذه الكتلة بـ "ايديولوجية اسرائيل الكبرى"، ومعناها ان المناطق التي ضمت لاسرائيل هي جزء من "ارض اسرائيل" وقد عبر "مناحيم بيغن" عن ذلك جليا عام ١٩٨١: "ان ارض اسرائيل الغربية كلها تحت سيطرتنا ولن تقسم مرة اخرى، ولن نسلم اي جزء منها الى الحكم الاجنبي او الى السيادة الاجنبية" (٨٥)٠ فبعد سنة ١٩٨١ تم تطبيق فكرة "الصهيونية التصحيحية" حيث يركز بندها العاشر على موضوع المساواة في الحقوق في "ارض اسرائيل" دون التمييز على اساس الدين، اللون، القومية، الجنس او الانتماء العرقي٠

هذه الافكار العقائدية اخذت بالظهور وبوضوح منذ بداية الانتفاضة، وخاصة تلك المرتبطة بحزب التكتل الحاكم والمسيطر (حتى ان رابين ابدى تقربه من سياسة هذا الحزب، خلال تنفيذه لمنصب وزير الدفاع)٠ دراسة ماهية الاتجاهات الفكرية التي نمت في وسط حركة التكتل، تظهر وجود اربعة اتجاهات ايديولوجية على الاقل بشأن كيفية النظر لفلسطينيي المناطق، نورد باختصار عناصر كل واحدة منها:

الاتجاه الاول وهو المسيطر: "ارض اسرائيل الكبرى"٠ الايديولوجية هي "من البحر حتى النهر"٠ من مؤيديها البارزين هم "شمير" و "ارنس"٠ حسب ذلك، لا يوجد حل للقضية الفلسطينية لان اصحابها سيبقون تحت الحكم الاسرائيلي٠ يقول "شمير" حول هذه القضية وبعد مرور حوالي ثمانية اشهر من بداية الانتفاضة: "المشكلة ليست نزاعا بشأن الاراضي يمكن حله بالتنازلات عن بعض الاراضي، او بحل سياسي ينزل من السماء٠ المشكلة مشكلة وجود٠ ثمة تهديد عربي دائم يتجدد بين الفينة والفينة، للوجود اليهودي في ارض اسرائيل كلها ويجب ان نواجهه ونتغلب عليه٠٠٠ وما من حل غير هذا" (٨٦)٠

يؤمن "شمير" انه يجب تنفيذ كل حل لهذه القضية في اطار الايديولوجية الواحدة "من البحر حتى النهر"٠ عبر عن ذلك بوضوح "يوسي احيمئير"، مدير مكتب رئيس الحكومة، بقوله: "لا توجد بلبلة، توجد ايديولوجية واحدة، من البحر حتى النهر، هذا هو الامل الاساسي غير المتغير" (٨٧)٠

في بداية سنة ١٩٨٧، في حينها كان يلعب دور الوزير المسؤول عن "الشؤون العربية"، حدد "ارنس" فرضية بالنسبة لماهية شبكة العلاقات المتبادلة التي يجب ان تتكون بين العرب واليهود في هذه البلاد (٨٨)٠ هذه الفرضية تتطرق لفكرتين: الاولى - لكل مواطن في دولة ديمقراطية مساواة كاملة في الحقوق ٠ اسرائيل هي دولة ديمقراطية، لذلك يجب ان لا يكون فرق في نظرة الدولة لمواطنيها عربا ويهودا٠

الثاني - "السامرة ويهودا" هما جزء من اسرائيل ولذلك يجب ان يعطي فرصة لكل مواطن، في هذه المناطق، والذي يريد قبول الهوية الاسرائيلية بشرط التزام واحترام الحقوق والواجبات، بما يشمل الاشتراك في انتخابات الكنيست٠ يؤمن هذا الانسان ايضا ان "ارض اسرائيل الغربية" هي وحدة اقتصادية واحدة، ويجب ايجاد التوازن الصحيح بين الحاجة للتعايش وبين مواجهة مشكلات الامن (٨٩)٠

من العناصر الاخرى المرتبطة بهذا الاتجاه:

١ - ينظر رواد هذا الاتجاه للصراع على "ارض اسرائيل" ليس على انه صراع الجيش وانما صراع ذا مضمون سياسي، والسؤال هو ليس حول المدى القصير وانما حول المدى الطويل٠

٢ - لا يوجد خط اسمه "الخط الاخضر"٠ الحدود الوحيدة هي مع الاردن٠ يجب عدم تقسيم هذه الارض لانه لا فرق بين "لفينجر" الذي ينام في الخليل وبين العامل العربي الذي ينام في تل - ابيب - هكذا يؤمنون٠

٣ - يجب العيش سوية مع عرب ارض اسرائيل، وهذه المساومة٠ الحل الصهيوني هو ايجاد النموذج الذي يعطي العرب المساواة في الحقوق والواجبات ٠٠٠ هذه هي اللغة التي يستخدمونها٠

٤ - الحل هو ليس حكم ذاتي ولا اي شيىء اخر ٠٠ لا توجد حلول الهية!!

الاتجاه الثاني: الحكم الذاتي هو الحل٠ من رواد هذا الاتجاه هو "أهود اولمرت" و "موشيه كتساب"٠ وبموجبه فان عزل الشعوب هو الهدف للمدى الطويل٠ اي وجود استعداد للتخلي عن الحكم الاسرائيلي في المناطق بشرط ان يقبل الفلسطينيون الحكم الذاتي كحل نهائي٠ هدف هذا الحل هو المحافظة على الامن الداخلي لاسرائيل٠ يصنف انصار هذه الافكار "عرب ارض اسرائيل الكبرى على ضفتي نهر الاردن" الى ثلاثة اقسام: عرب اسرائيل الذين يتمتعون بالمساواة في الحقوق، عرب السامرة ويهودا الذين سيتمتعون بالحكم الذاتي التام، وفلسطينيو شرق الاردن اذا رغبوا تحويل الاردن لدولة فلسطينية٠

الاتجاه الثالث: الترانسفير الداخلي هو الحل٠ يؤمن "دافيد ليفي" بانه يجب تنفيذ "ترانسفير داخلي" لسكان مخيمات اللاجئين في غزة ونقل ٤٠٠ الف منهم لمناطق الضفة الغربية وهناك سيتم تأهيلهم٠ على ارض هذه المخيمات، سيتم بناء مستوطنات جديدة٠ يقول "ليفي" في هذا الصدد: "هذه الخطوة تؤدي لخفض الضغط٠ فالفلسطينيون الذين يفكرون ان وجودهم في غزة هو مؤقت وحتى ارجاع اشكلون ومجدال، سيفهمون انهم ينتقلون لمكان جديد، وبشكل نهائي" (٩٠)٠

الاتجاه الرابع: الترانسفير٠ هذا هو الاتجاه الاكثر تطرفا ومن اصحابه هو ابن "غئوله كوهين" المدعو "تصاحي هنجبي"٠ حسب ذلك، يجب اغلاق المناطق بشكل فوري ومحكم في المرحلة الاولى، وابعاد شعبها جماعيا للاردن في المرحلة التالية٠

لهذه الافكار والمعتقدات التأثير على كيفية مواجهة السلطات الانتفاضة٠ عملية تعريف الانتفاضة من

خلال استخدام مصطلحات معينة (مثل ارهاب، اجرام، ظاهرة فردية)، وضع عوامل لتفسيرها وارجاع هذه العوامل للمجتمع الفلسطيني "اليأس والضغط والتطرف الديني" وليس لسياسة الاحتلال وثم اقتراح وتطبيق اجراءات لا ينظر اليها كتعسفية او وحشية وانما ينظر اليها كأساليب شرعية يتم تنفيذها في اطار القانون الدولي والقانون الاسرائيلي - العسكري وذلك، كما يقال، بهدف المحافظة على النظام وعلى سلامة الجمهور الفلسطيني، والذي ينظر اليه كجزء من ما يسمى "ارض اسرائيل الكبرى" ... هذه هي لغة ترجع جذورها لايديولوجية قائمة منذ تطور الحركة الصهيونية وهي لا تعكس الحقيقة. وعبر "يتسحق رابين"، بوضوح وبصراحة، عن الحقيقة قائلا: "ان الاعتقال لم يكن قائما على اساس حقائق، بل نبع من دوافع سياسية" (٩١).

اذا، الاعتبارات السياسية هي من العوامل الاكثر تأثيرا وهي التي توجه الاحتلال في تصرفاته تجاه الانتفاضة. يمكن القول على ضوء ذلك، ان الممارسات المختلفة التي ينفذها ويطبقها العسكريون والساسة الاسرائيليون جاءت لكي تحقق مكاسب ومصالح سياسية - ايديولوجية ليس الا.

على ضوء هذه الايديولوجية، هل ينجح الاحتلال في مواجهته للانتفاضة؟؟ هل يستطيع تحقيق اهدافه الاصلية؟؟ الاسئلة هي: ما هي النتائج التي يراها؟ وما هي التفسيرات التي يضعها لكي يبرر وجود مثل هذه النتائج؟

النتائج هي عكسية!

لا توجد نتائج سحرية

قال مؤخرا "يغال كرمون"، الانسان الذي يلعب دور "مستشار رئيس الحكومة لشؤون الارهاب": "اليوم الجمهور الفلسطيني هو البحر، ومقاتليه هم الاسماك، وقوات الامن الاسرائيلي مضطرة للدخول الى منطقة غطس مع قليل من الهواء، وعندما يصعب التنفس تسارع الى الخروج" (٩٢)٠

ما معنى هذا الامر والذي يعكس واقع الانتفاضة؟ هل يفكر اخرون بمثله؟؟ دراسة مجموع اراء القادة العسكريون والسياسيون ذوي الادوار المؤثرة في اجهزة الاحتلال توضح امر اساسي هو: فشل الاساليب العسكرية في الحصول على تحقيق الاهداف التي وضعتها هذه الاجهزة، وهي القضاء على الانتفاضة والمحافظة على ما سمي بـ "النظام والامن العام" في المناطق المحتلة٠

الراي المسيطر يركز على النتائج العكسية التي احدثتها سياسة الاحتلال العسكرية، وعلى فشلها في الحصول على الاهداف التي وضعتها منذ بداية وخلال الانتفاضة٠ فالكثيرون يرون ان الاعتقالات المكثفة والاحباطات وعمليات القمع المستمرة لا تؤدي لشيىء سوى تصعيد فعاليات الانتفاضة وتقوية العوامل المقاومة٠ قال "شمعون بيرس" في هذا الشأن: "الابعاد سيؤدي الى تطرف العملية الحاصلة في المناطق" (٩٣)٠

مع اندلاع الانتفاضة فكرت السلطات وعلى راسهم وزير الدفاع انذاك "رابين" ان للاساليب العسكرية التأثير على خفض فعاليات الانتفاضة وعلى الحصول على ما يسمى بـ "الهدوء النسبي"٠ قال "رابين" في بداية سنة ١٩٨٨ انه استطاع خفض "العنف المدني" وبشكل ملموس، وقد توصل للاستنتاج بان "المظاهرات العنيفة"، حسب رايه، والتجمهرات غير موجودة بعد (٩٤)٠ لكن تغيرت هذه الافكار، لغويا، مع تطور الانتفاضة٠

القضاء على الانتفاضة هو امر مستحيل، ان استخدام جميع القوى العسكرية لن تجدي٠ هذا الاتجاه يرتكز على عنصر الفشل وعدم استطاعة الاساليب العسكرية في القضاء على استمرارية الانتفاضة٠ يقول "دان شومرون" قائد هيئة الاركان الاسرائيلي: "ان استخدام القوة العسكرية لن يسفر عن اخماد الانتفاضة بشكل مطلق، الا اذا ارادت تلك الجماهير الثائرة الهدوء لوحدها٠ فطالما اننا لا نستطيع اطلاق النار على كل من يغادر باب بيته من الفلسطينيين فلن نستطيع تغيير الوضع القائم" (٩٥)٠ يعطي "شمعون بيرس" ، زعيم حزب العمل الاسرائيلي، رايا مشابها فيقول: "انه من المستحيل السيطرة على مليون عربي حتى لو ضربناهم عاما كاملا٠٠٠٠ لا يمكن العمل بطريقة الجز بدون تقديم الجزرة، هذه الحكومة تعمل بقوة وبدون حكمة" (٩٦)٠ وقال "يغال كرمون"، (مستشار رئيس الحكومة لشؤون "الارهاب"): "ان كافة الوسائل العسكرية التي استخدمت ضد الانتفاضة حتى الان بلغت حد الاستنفاد، ليس بوسع الوسائل العسكرية احداث تغيير جوهري، بل في افضل الاحوال تحقق الهدوء النسبي"٠ ان "الجهات الامنية الاسرائيلية" على وعي تام بان جميع الاجراءات التي تتخذها قد لا تحقق اهدافها - "ان كافة الحواجز، عمليات التفتيش والتدقيق الموجودة اليوم لا يمكنها أن تضمن عدم وقوع أعتداءات من قبل أفراد

معدودين" (٩٧)٠

اذا ما هي هذه النتائج وحسب هذا الاتجاه؟؟

من النتائج البارزة التي ادتها سياسة السلطات (٩٨) هي: ١) ازدياد عدد الاصابات جراء اطلاق النار الحي٠ ٢) ارتفاع عدد راشقي الحجارة٠ ٣) ازدياد عدد الجنود المصابين٠ ٤) تصعيد عدد وطبيعة الحوادث المنفذة بواسطة الفلسطينيين اكان داخل المناطق او داخل اسرائيل٠ ٥) ظهور عنف الجمهور اليهودي تجاه الفلسطينيين٠

كيف يفسر مؤيدو هذا الاتجاه هذه النتائج؟

النتائج العكسية - اي وجود عدم توافق بين الاهداف التي وضعتها السلطات والتغييرات التي حصلت وتحصل نتيجة لتطبيق الممارسات المختلفة - تعكس خلل في السياسة والنظرية التي تتمشى وفقها جهات الاحتلال وفي نوعية الاجراءات النابعة من هذه السياسة٠ فالتركيز على سياسة القمع، من خلال استخدام شتى الاساليب، تزيد من الطين بلة٠ بالرغم من تنفيذ جميع الاساليب واعتقال الالاف وقتل المئات وابعاد المئات وتنفيذ عمليات الهدم وغيرها ٠٠٠ بالرغم من كل هذا فان الانتفاضة ما زالت مستمرة٠ يؤكد هؤلاء (مثل رابين، بيرس، شومرون) انه من المستحيل السيطرة على الشعب الفلسطيني ومن المستحيل القضاء على انتفاضته بالوسائل العسكرية٠ هذه النتائج العكسية حصلت لانه، حسب اقوال "بيرس"، لا يمكن العمل بطريقة الجز بدون تقديم الجزر! اذا للتغلب على الخلل القائم "عدم استطاعة السلطات القضاء على الانتفاضة" يقترح هؤلاء انه يجب التعامل مع سكان المناطق بالحكمة والليونة "الجزرة!! بما يشمل البدء معهم بمفاوضات سياسية وبدون مفاوضات مباشرة مع منظمة التحرير الفلسطينية٠ هذا هو الحل الذي يرونه وهذه هي اللغة التي يستعملونها!!

فالفارق وعدم التجانس واضح بين هذه اللغة وبين الواقع والتنفيذ٠ الهزلية هي ان "رابين" و "بيرس" واصدقاءهما ينظرون للاساليب العسكرية على انها غير ناجحة من ناحية واحدة، في حين انهم هم الذين ابتدأوا في ممارستها لقمع الانتفاضة من ناحية اخرى٠

اما الاتجاه الاخر، والذي يمثله "ارنس"، فيؤكد ان النتائج هي "ايجابية" وحسب المتوقع٠ فالاساليب العسكرية هي طرق ناجحة، حسب هذا الاتجاه، اما الانتفاضة فلن تثمر ولن تؤدي لاي نتائج٠ يركز مؤيدو هذا التفكير على ان اغلبية سكان المناطق دفعوا الثمن وان الانتفاضة ادت "ليس فقط لقتل الابرياء على ايدي اخوتهم الفلسطينيين وانما ايضا فان اغلبية السكان وجدوا انفسهم تحت سيطرة الارهاب" (٩٩)٠

يقول "ارنس" في هذا الشأن: "نحن لا نعاني من مشكلة الردع٠ نجحت سياستنا على خفض حجم الاحداث بصورة كبيرة وعلى تحسين الوضع الامني بدرجة كبيرة" (١٠٠)٠ لكن عملية تصعيد فعاليات الانتفاضة، وخاصة في اواخر العام الثالث لانطلاقتها، لم تبرهن هذه الاقوال، اذا كيف يفسرون هذا التغيير؟؟ حسب "أرنس" وزملائه، وحسب المصطلحات التي تعودوا على استخدامها لتبرير نتائج تصرفاتهم، فالتغيير "نحو الاسوأ" حصل نتيجة لعوامل الغير مرتبطة بسياسة القمع، وهي بداية ازمة الخليج وازدياد حدة "التطرف الديني" في المناطق٠

ماذا يتنبأ "ارنس" على ضوء النتائج التي يصيغها (نجاح سياسته!!؟؟): "سيمر وقت حتى نستطيع خلق ظروف امن لجميع المواطنين العرب في المناطق" (١٠١) هذه هي الاهداف التي يصبون اليها (الامن والنظام!!) وهذه هي النتائج التي يرونها (نجاح سياستهم!!) والكل مرتبط بايديولوجيتهم.

في جميع الاحوال، الاحتلال يبقى احتلالا مهما تشعبت اتجاهاته وافكاره في حديثه حول تقييم اعماله وممارساته. هذا التشعب يبقى دائرا حول نفسه لينصب في نقطة واحدة، والتي تخدم الايديولوجية الواحدة والتي تأخذ بالتطرف يمينا مع الوقت، نتيجة لضغوطات الاحزاب المتطرفة.

التلخيص:

الظاهرة، العدالة المزيفة والسيطرة

"الظاهرة" هي انتفاضة تحرر شعبية يقودها الشعب الفلسطيني، "العدالة الملفقة" هي مجموع التصنيفات التي يستخدمها الاحتلال والتي يلصقها على وضع سياسي لتشويش صورته الحقيقية في حين انه يعتبر هذه التصنيفات، التي اختلقها، هي الواقع وهي الحقيقة. اما "السيطرة" فهي مجموع الاستراتيجيات والتكتيكات التي يكونها وينفذها لكي يحصل على عدالته المبتدعة ولكي يقضى على الانتفاضة الحقيقية.

الخلفية النظرية التي ذكرت قد تساعدنا في توضيح العلاقة بين الثلاثة مصطلحات المذكورة اعلاه. تبدو هذه الخلفية، ومنبعها علم اجتماع الانحراف وعلم الاجرام، ملائمة لمعرفة وفهم وتفسير العلاقة بين الاحتلال الذي يضع نصب عينيه النظام والقانون والامن "العدالة الاسطورية" من جهة واحدة، وبين شعب منتفض الذي يرفض واقع يلصق اليه قهرا من الجهة الثانية.

يتطرق علم الاجرام، بشكل عام، لوضعين رئيسيين: الوضع الاول - تحويل وضع سياسي لوضع اجرامي، اي تجريم الفعالية السياسية. الوضع الثاني المعاكس: تحويل الوضع الاجرامي لوضع سياسي، اي تسييس الاجرام. هاتان العمليتان تحدثان ضمن اطار في غاية التعقيد والتركيب والذي يؤدي في نهاية المطاف لما يسمى "تكوين الواقع". عملية تحويل وضع معين من مكانة واحدة لمكانة اخرى، معناها استخدام مجموعة من التصنيفات والتعريفات الجديدة ولصقها على الوضع ليصبح وضعا جديدا ذات ميزات جديدة ومختلفة عن الوضع السابق. هذه التعريفات تنبع من ايديولوجية المحول او المصنف والتي بدورها تضمن تكوين، وجود وتجسيد العملية نفسها وما تتضمن من عناصر وفحوى.

نحن بصدد الوضع الاول سالف الذكر، فالانتفاضة هي في الحقيقة وضع سياسي، لكن التركيز النظري هو حول كيفية تحويل هذه الحقيقة، بواسطة الاحتلال، لواقع اخر وحول العوامل المؤدية لذلك.

النظرية التي تم الاستناد اليها، في مستهل هذا الفصل، تؤكد انه في احيان كثيرة تعمل مجموعات "القوة" على خلق النظام الملائم لها والمعارض لاغلبية السكان. هذا النظام هو نظام مختلق، لانه عبارة عن مجموعة تصنيفات مبتدعة، وغير موافق عليها بواسطة المجتمع المحيط. دراسة ماهية المصطلحات التي تستخدمها الجهات المختلفة والممثلة للاحتلال توضح ان العملية نفسها - استخدام مصطلحات - تعكس واقع مختلق ومزيف. يستخدم الاحتلال مجموعة من الاحكام المسبقة ومن الوصمات والخيالات والخرافات وذلك بهدف تجريم الانتفاضة. يهدف الاحتلال دائما على لصق الوصمة السلبية على الطرف الاخر، وذلك من خلال بناء لغة معينة مرتبطة به فقط، مثل وصف الانتفاضة بالعنف، التطرف، الظاهرة الفردية، الوحشية، الارهاب، الحرب وما الى ذلك من صفات خيالية. معنى ذلك، ان المصنف يعمل على وصف الطرف الاخر بالدونية الاخلاقية - الثقافية والسياسية.

من ناحية العوامل، نظرية الاحتلال واضحة في تفسيرها لتصرفات محركي الانتفاضة: عدم رؤية الفلسطينيين كضحايا لفعاليات السلطات، وانما رؤية الفلسطينيين كمذنبين والمسببون في كل الممارسات ضدهم.

في جميع الاحوال، هناك اهداف مخفية المختبئة وراء اللغة المستعملة: السيطرة وتحقيق مصالح ذاتية تحقق استمرارية الاحتلال من جهة واحدة، واضعاف قوة معنويات الشعب الفلسطيني من الجهة الثانية٠

الدراسات النظرية في موضوع "السياسة الاجتماعية" تؤكد ان اختيار ماهية الحلول "الملائمة" مرتبطة بنوعية التصنيفات المختارة٠ فاذا وصف وضع معين حسب المصطلحات المأخوذة من عالم الطب، مثلا، فسيتم اختيار النموذج الطبي كحل ملائم٠ النماذج النظرية المتوفرة هي: النموذج الطبي، النموذج القانوني - القضائي (البوليسي - العسكري)، النموذج التربوي - الرفاه الاجتماعي والنموذج السياسي٠

فالاحتلال اختار مصطلحات مثل "الاجرام" و "العنف" و "الارهاب" في وصفه للانتفاضة وجرد هذا الوضع من ميزته السياسية الاصلية، معنى ذلك انه لم يختار النموذج التربوي او النموذج الطبي او النموذج السياسي كحل ملائم، وانما يرى بنموذج السيطرة واذرعته القانونية والقضائية على انه الافضل، وبالتالي فهو يعمل على خلق وتنفيذ الاجراءات منها الفردية ومنها الجماعية، منها الادارية ومنها العسكرية وتحت غطاء قانونه المختلق والقانون الدولي ٠ حسب هذا النموذج النظري يمكن القول ان من طبيعة فئات معينة رؤية وتبرير افعالها في اطار الشرعية القانونية وفي اطار المصلحة العامة، في حين ان الحقيقة هي غير ذلك٠ فحسب هذا الاطار النظري، استخدام اساليب مختلفة جاءت اولا واخرا لتخدم الفئات نفسها ليس الا٠ على سبيل المثال، الاعتقال حسب رؤية الاحتلال هو عملية تستند على معلومات موضوعية، في حين ان هذا الاتجاه العلمي، موضع البحث، يوضح ان الاعتقال هو عملية سياسية٠

الحقيقة ان وراء هذه التصنيفات وهذه الاجراءات توجد ايديولوجية٠ هذه الحقيقة ينكرها الاحتلال، لكن تؤكد وجودها النظريات الراديكالية التي نحن بصددها، فالمصنف والمحبط لا يعكس نواياه الحقيقية، ولكن يضع مكانها "نوايا طيبة"٠ تتطرق النظرية لنوعين من النوايا: "النوايا الطيبة" و "النوايا القذرة" فهناك الاهداف الظاهرة وهناك الاهداف المبطنة ٠الاحتلال يقول ان هدفه في القضاء على الانتفاضة هو المحافظة على "النظام العام" وعلى رفاهية جميع سكان المناطق وهذه هي النوايا الطيبة٠ لكن المنطق يقول ان من وراء هذه النوايا نوايا اخرى تختلف كل الاختلاف: المحافظة على مصالح وايديولوجية ضيقة تعطي الشرعية للسيطرة على الالاف من الفلسطينيين٠

رفع راية "النوايا الطيبة" لم تؤدي الى "نتائج طيبة او ايجابية"٠ النظرية التي تم استخدامها تشير للعلاقة بين النوايا/ الاهداف وبين النتائج، ووفقها يمكن القول ان وجود نوايا قذرة سيؤدي الى وجود نتائج سلبية٠ يعترف الاحتلال بان اهدافه المعلنة لم تتحقق والانتفاضة لا تزال مستمرة ولكن ثمة علاقة بين "نواياه السيئة" ونتائج افعاله٠

فقيامه بعمليات القمع على انواعها هي في الاصل نتائج سلبية تعكس نوايا باطنية٠ ففي بعض الحالات يبرر الاحتلال وجود هذه النتائج ليس بسبب وجود نواياه الباطنية (لانه لا يعترف بوجود هذه النوايا) ولكن بسبب العوامل المرتبطة بالطرف الاخر "الضحية"٠ في حالات اخرى يعترف بوجود هذه النتائج، ولكن هذا الاعتراف وهذه الاراء تبقى هامشية، ولا تأثير لها على الممارسات التي يطبقها وعلى نواياه الاصلية٠

فحص العلاقة بين الاقوال والتنفيذ، بين النوايا والنتائج وبين الموضوعية والايديولوجية هي مهمة

صعبه في مجال علم الاجرام. بالرغم من تطرق النظريات الراديكالية الجديدة لهذه المشكلة [illegible] لاوضاع اجتماعية وفي خلفية ليس بها احتلال، يبدو ان المهمة هي اصعب حين تطرقنا لوضع سياسي يشمل في طياته صراع ايديولوجي بين الطرفين المتنازعين، في حين ان طرف واحد يحاول وباقصى قوته تجريم تصرفات الطرف الاخر. . بالرغم من وجود هذه الصعوبة، فقد راينا، في هذا الفصل، ان النماذج والاتجاهات والمصطلحات النظرية التابعة لعلم الاجرام الجديد هي مناسبة ايضا لتوضيح، فهم وتفسير رؤية الجهات المحتلة تجاه الانتفاضة الفلسطينية.

ونظرة الكاتب المشهور "باولو فريرة"، التي تم التطرق اليها في مستهل هذا الفصل، تبقى صحيحة وقابلة للتطبيق والتي تؤكد ان الاحتلال يتناسى تصرفاته وكتبرير لموقفه يعمل على لصق هذه الوصمة على الشعب المقهور والمضطهد. ان الاحتلال يتمشى حسب ايديولوجية السيطرة الكاملة على نواحي حياة المقهور، وان سياسته حين قمعه واحباط الاخرين هي ان الاهداف تبرر الوسائل. هذا هو الواقع الذي نعيشه ونلمسه.

يبقى السؤال الهام بشأن مدى قابلية نظرة الاحتلال في التغير مع مرور الزمن ومع تطور الانتفاضة. الجواب يميل للسلبية. وجود الايديولوجية التي ترى بسكان المناطق كجزء من "ارض اسرائيل الكبرى ... من النهر حتى البحر" تعزز هذا الجواب ... الاحتلال سيستمر بالتمسك بارائه وسيستمر في المحافظة على سياسة قمع الانتفاضة، وذلك كي يحصل على اهدافه السياسية وهي تحقيق ايديولوجيته، وحرصه على ارجاع الوضع كما كان قبل السادس من كانون الاول لعام ١٩٨٧.

الملاحظات:

١) حسب صحيفة "الصنارة"، ١٩٩٠/٢/٧

٢) في حديث لـ "رابين" في قطاع غزة، يوم الاحد الموافق ١٩٨٨/١/١٠٠

٣) "القدس"، ١٩٨٨/٨/٢١٠

٤) "الطليعة"، ١٩٨٩/٥/٤٠

٥) "رابين" يتحدث عن الاوضاع السياسية والمشكلة الفلسطينية في المصدر: "القدس"، ٢ كانون اول ١٩٩٠٠ مقال مترجم من جريدة "دفار"٠

٦) بحث تحت عنوان "الاحداث في القدس، يهودا، السامرة وقطاع غزة وانعكاساتها" في المصدر: "محاضر الكنيست"، ٢٣ كانون الاول ١٩٨٧٠

٧) مقابلة صحفية نشرت بالعربية في صحيفة "القدس"، ٢ كانون الاول ١٩٩٠ وتم ترجمتها عن الصحيفة العبرية"، ١٩٩٠/١٢/٢٢ وترجمت عن "يديعوت احرونوت"٠

٩) صحيفة "دافار"، ١٩٩٠/٦/١٥٠ انظر ايضا لمقالة عايد خالد حول موشيه ارنس والانتفاضة وحسب المصدر: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، خريف ١٩٩٠م٠

١٠) حسب صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٠/٧/١٥٠

١١) لطفي الخولي "١٩٨٩" حول المنظور الاسرائيلي للانتفاضة، ص٠ص ١٤١ - ١٩٥٠

١٢) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٧/١٢/٢٣، ١٩٨٨/٥/٣٠م٠

١٣) اقوال "رابين" في "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١١/١٩٠

قوال "شموئيل غورن" منسق شؤون الحكومة الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة - في مجلة الجيش الاسرائيلي "بمحنيه"، ربيع ١٩٨٨٠

١٤) "حدشوت"، ١٩٩٠/١٢/٧، "محاضر الكنيست" بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨ وتاريخ ١٩٨٩/٢/٨٠

١٥) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٧/١٢/٢٣، صحيفة "دافار" بتاريخ ١٩٨٩/٧/١٥٠

١٦) محاضر الكنيست"، ١٩٨٩/٢/٨٠

١٧) "محاضر الكنيست" ١٩٨٩/١/١٨٠

١٨) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٧/١٢/٢٣ وصحيفة "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢٠

١٩) ابو صالح زياد والمدني رشاد (١٩٩٠)٠

٢٠) "القدس"، ١٩٩١/٩/٢١.

٢١) وذلك حسب صحيفة "حدشوت"، ١٩٨٨/٢/٩٠

٢٢) "الاتحاد"، ١٩٨٩/٦/١٤٠

٢٣) "الشعب"، ١٩٨٩/١/٢٤٠

٢٤) الخولي لطفي (١٩٨٩) حول المنظور الاسرائيلي للانتفاضة٠

٢٥) "الاتحاد"، ١٩٨٨/١١/٢٠

٢٦) "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/١٢.

٢٧) "هآرتس"، ١٩٩٠/٧/٦، "محاضر الكنيست"، ١٩٨٩/٢/٢٨.

٢٨) "الصنارة"، ١٩٩٠/١٢/٧. "محاضر الكنيست"، ١٩٨٩/٢/٢٨.

٢٩) "هارتس"، ١٩٩٠/١/٩.

٣٠) حسب مقابلة تلفزيونية اجريت في التلفزيون الاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٣.

٣١) "الشعب"، ١٩٩١/١/٨ ترجمة عن "يديعوت احرونوت".

٣٢) "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/١٣.

٣٣) "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/٧.

٣٤) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/٥/٣٠ وحسب ما ورد في أقوال "رابين"

٣٥) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/٥/٣٠ وحسب ما ورد في أقوال "رابين".

٣٦) "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢.

٣٧) "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٩/٢٦ و "يديعوت احرونوت"، ١٩٩٠/١٢/٢٢.

٣٨) "النهار"، ١٩٨٨/١/١٣، "هآرتس"، ١٩٩٠/٧/٦، "الاتحاد"، ١٩٩٠/١٢/٢.

٣٩) "دافار"، ١٩٨٨/٦/١

٤٠) "الشعب" ، ٨ كانون ثاني ١٩٩١ عن "يديعوت احرونوت" في موضوع: الجيش الاسرائيلي والالة الحربية.

٤١) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٧/١٢/٢٣.

٤٢) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١/١٩.

٤٣) "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٧/١١ وتاريخ ١٩٩٠/٧/٢٥.

٤٤) "الطليعة"، ١٩٩٠/٩/٢٩. لمعلومات اخرى في نفس الموضوع، انظر للمصادر: "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١٢/١٦، "هآرتس"، ١٩٩٠/٧/٦.

٤٥) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/٥/٣٠ و ١٩٩٠/٩/٢٦ "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢٢.

٤٦) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١/١٣.

٤٧) "القدس"، ١٩٩٠/٩/٢١ عن صحيفة "معاريف".

٤٨) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٧/١٢/٢٣.

٤٩) "النهار، ١٩٨٩/٩/٢٤.

٥٠) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١/١٩.

٥٢) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١/١٩.

٥٣) "النهار"، ١٩٨٩/١٠/٢٦.

٥٤) "هآرتس"، ١٩٩٠/٧/٦، "محاضر الكنيست" ١٩٩٠/٧/٢٥.

٥٥) "يديعوت احرونوت"، ١٩٩٠/١٢/١٧.

٥٦) "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/١٦.

٥٧) حول هذه الاجراءات، انظر: "الشعب"، ١٩٩٠/١٢/١٦، "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/٨ عن "عل همشمار".

٥٨) "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/٢٨ ترجمة عن صحيفة "دافار".

٥٩) عن "النهار"، ١٩٨٩/٩/٢٤.

٦٠) "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/١٦٠

٦١) "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/٢١٠ عن الصحيفة العبرية "يديعوت احرونوت"٠

٦٢) المصدر السابق٠

٦٣) "النهار"، ١٩٨٨/١/١٣٠

٦٤) "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/١٦.

٦٥) "هآرتس"، ١٩٨٩/٩/٢٦٠

٦٦) "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢٢٠ عن "يديعوت احرونوت"٠

٦٧) "البيادر السياسي" عدد ٣٤٣٠ مقال تم ترجمته عن مجلة الجيش الاسرائيلي "بمحنيه"٠

٦٨) "دافار"، ١٩٨٨/٦/١٠

٦٩) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/٢/١٦ وبتاريخ ١٩٨٩/٥/٣٠م٠

٧٠) "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٩/٢٦.

٧١) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/٢/١٦٠

٧٢) "محاضر الكنيست"، ١٩٨٨/١/١٩.

٧٣) "البيادر السياسي"، العدد ٣٤٣٠

٧٤) "هآرتس" بتاريخ ١٩٨٩/٩/٢٦٠

٧٥) "الشعب"، ١٩٩١/١/٨٠ ترجمة عن "يديعوت احرونوت"٠

٧٦) عن تقرير "شو" لعام ١٩٣٠٠ انظر للمصدر : السفري عيسى (١٩٣٦)، ص٠٧٠

٧٧) توما اميل (١٩٧٦)٠ فقرة من خطاب "بن غوريون" في الثالث من شهر اب ١٩٣٦ المصدر الاصلي: جون سانت روبرت "بن غوريون"، ص٠ص٠ ٦٥ - ٦٦٠

٧٨) بيغن مناحيم (١٩٥٩)٠ "بمحتيرت" (في المنفى)، تل ابيب: هادار٠

٧٩) جيفري ارونسون (١٩٩٠)٠

٨٠) برنارد رايخ (١٩٧٥)، ص٠ ١٨٥ (بالانجليزية)٠

٨١) "معاريف"، ٢٢ ايلول لعام ١٩٦٨٠

٨٢) رابين يتسحق (١٩٧٩)، بالانجليزية٠

٨٣) Dishon Daniel (1968)٠

٨٤) الخولي لطفي (١٩٨٩)، ص٠ص٠ ١٥٢ - ١٥٣٠

٨٥) "معاريف"، ٩ اب ١٩٨١٠

٨٦) حسب راديو الدفاع الاسرائيلي (بالعبرية)، ١٩٨٨/٦/٢٢٠

٨٧) حسب الصحيفة العبرية المحلية "كل هعير"، ١٩٩٠/١٢/٢١٠

٨٨) "عل همشمار"، ١٩٩١/١/٢٠

٨٩) "يديعوت احرونوت"، ١٩٩٠/١٢/١٧٠

٩٠) "كل هعير"، ١٩٩٠/١٢/٢١

٩١) "القدس"، ٢ كانون الاول ١٩٩٠.

٩٢) "الفجر"، ١٩٩١/١/٦. ترجمة عن "هآرتس".

٩٣) "محاضر الكنيست" بالتواريخ ١٩٨٨/١/١٩ و ١٩٨٨/١٢/٢٦.

٩٤) "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/١٧.

٩٥) "دافار"، ١٩٨٨/٦/١.

٩٦) "الطليعة"، ١٩٨٨/٢/٤، "الفجر" ١٩٩٠/١٢/١٧.

٩٧) "الفجر" ١٩٩٠/١٢/١٧. عن "هآرتس".

٩٨) حسب اقوال رابين في الكنيست الاسرائيلي. انظر لـ "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٧/١١، انظر ايضا لاقواله في صحيفة "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢. وحسب اقوال شلومو غزيت (منسق سابق لنشاطات الجيش الاسرائيلي في المناطق)، "الفجر" بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢.

٩٩) "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٧/٢٥.

١٠٠) "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢٢. عن "يديعوت احرونوت".

١٠١) "محاضر الكنيست"، ١٩٩٠/٩/٢٦.

المراجع العربيه:

١) ابو صالح زياد والمدني رشاد (١٩٩٠)٠ الانتفاضة في نظر الاسرائيليين - توثيق اعلامي ، القدس: منشورات العرب للصحافة٠

٢) الخولي لطفي (١٩٨٩)٠ الانتفاضة والدولة لفلسطينية ، القدس وكالة ابو عرفة (الطبعة الثانية)٠

٣) السفري عيسى (١٩٣٧) فلسطين العربية - بين الانتداب والصهيونية، سجل عام لقضية فلسطيني في عشرين سنة، يافا: مكتبة فلسطين الجديدة، القدس، منشورات صلاح الدين (الطبعة الثانية)٠

٤) جيفري ارونسون (١٩٩٠)٠ سياسة الامر الواقع في الضفة الغربية - اسرائيل والفلسطينيون من حرب ١٩٦٧ الىالانتفاضة ، جامعة البحرين: مؤسسة الدراسات الفلسطينية٠

٥) عايد خالد (١٩٩٠)٠ "موشيه ارنس والانتفاضة: السياسة الجديدة - القديمة"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، السنةالاولى ٠ خريف ١٩٩٠ ، ص ص ٣٠٩ - ٣١٢٠

٦) توما اميل (١٩٧٦)٠ جذور القضية الفلسطينية ، القدس: بدون ذكر اسم مؤسسة الطبع والنشر٠

المراجع الاجنبية

1 . Cahnman, W. and Schmitt , C. (1979). "The concept of social policy ", Journal of Social Policy, 8(1), PP.47 -59.

2 . Cohen, S. (1980). Folk Devils and Moral Panics, London: Martin Robertson.

3 . Cohen, s. (1982). "social control talk; Telling stories about correctional change ", In; Garland, D.& Young,p. (eds), The Power to Punish, London; Heinemann.

4 . Cohen, S. (1982). "Social control talk; Telling stories about correctional change", In: Garland, D. & young, P.(eds) ,The Power to Punish, London; Heinemann.

5. Coser , L. (1982). "The notion of control in sociological theory ", From: Gibbs,J. (ed), Social control: Views from the Social Science, Beverly Hills & London: Sage Publications, PP. 13 - 22.

6 . Davis, N. and Anderson , B . (1983). Social control - the Production of Deviance in the Modern state , N.Y.: Irvington Publications.

7 . Ditton , J. (1979) . contrology - beyond the New Criminology, London; Macmillan Press.

8 . Dishon , D. (1968) ed., Middle East Record shiloah center, P. 244.

9 . Edelman, M. (1977). Political Language; Words that Succeed and Policies that Fail. N.Y.: Academic Press.

10. Gibbs, J. (1981). Norms, Deviant and cocial control - conceptual Matters, Beverly Hills & London: Sage Pub.

11. Goode, E. (1978). Deviant Behavior: An Interactionist Approach , Englewood Cliffs , N.J.: Prentice - Hall.

12 . Higgins, J . (1980). "social control theories of social policy" , Journal of Social Policy, 9 (1), PP.3-22.

13. Lemert, E. (1967). Human Deviance ,Socail Problems and Social Control, Englewood Cliffs, N.J.; Prentice - Hall.

14. Marx, G. (1981). "Ironies of Social control : authorities as contributors of deviance through escalation .non - enforcement and over - facilitation", Social Problems, 28 (3), PP. 221 - 242.

15 . Pfohl. S. (1985). Images of Deviance and Social control: A sociological History, N.y. : mcgrow - Hill.

16. Quinney , R. (1980). class, state and crime, N.Y. : MaKay.

17. Rabin, Y. (1979). The Rabin Memories, London: Weid. Nicolson, P.230.

18. Reich, B. (1975). Quest for Peace, New Brunswick, N.J.: Transaction b.Books, P.185.

19. Rubington , E. and Weinberg , M. (1981). The study of cocial problems, London; sage Publications.

20 . Schur, E. (1980). The Politics of Deviance: stigma Contests and the Use of Power , N,J.: Prentice - Hall.

القوانين العسكرية واسطورة النظام والامن

* تطور انظمة الاحتلال

* هزلية وجود الانظمة

* رفاهية السكان ام الضرورة العسكرية؟؟

يقول احد علماء الاجرام في حديثه حول القانون والنظام :

"Conflict - coercion defines law as power, conflict as ubiquitous struggle and order as the balance of power, While Integration - consensus theory defines law as authority , conflict as unnecessary struggle and order as voluntary association".

(Turk 1976: 282)-

السؤال الذي يعتبر محور النظريات الجديدة في علم الاجرام، وخاصة النظريات الراديكالية والماركسية هو: لماذا توضع الانظمة والقوانين؟ هل هي تعكس مصالح المجتمع عامة بشرائحه المختلفة ام تعكس مصالحا ذاتية ضيقة لمجموعات معينة؟

ان تحليل وظائف الانظمة والقوانين مرتبطة بالظروف التي تطبق فيها هذه الانظمة، وبنوعية السكان الذين هم عنوانا لذلك. ففي مجتمعات معينة، قد يعكس القانون مصالحها اما في مجتمع محتل فالسلطات تفرض انظمتها لاهداف ومصالح اخرى متعلقة بها، وليس بالمجتمع العام. هنا يجب ايضا التمييز بين قوانين وانظمة جنائية وعسكرية، والعلاقة بينهما وعملية التحول من الجنائي الى العسكري وبالعكس.

ان دراسة مصادر وجود القانون في الماطق المحتلة من زاوية علم الاجرام، هي عملية صعبة وذلك لسببين اساسيين: الاول - ان اغلب الابحاث الغربية حول جهاز القانون لم تأخذ بالحسبان وجود متغييرات مثل الاحتلال. لذلك، فان لوجود منطقة معينة في وضع احتلال له تأثير على ماهية وعوامل وجود انظمة معينة.

الثاني - ان جميع المقالات والدراسات المحلية تطرقت للقوانين والانظمة التي وضعتها السلطات حسب نظرة "علم القانون - الحقوق" مع التركيز على القوانين الدولية، ومقارنتها بتلك التي وضعتها السلطات الاسرائيلية.

في جميع الاحوال، هذه الدراسات تعد مراجع رئيسية بهدف فهم وتحليل الانظمة المحلية وخلفيتها. زيادة على ذلك، تم الرجوع لمصادر اخرى مثل المقالات الصحفية، اوامر ومنشورات بشأن تعليمات الامن التي اصدرتها الجهات العسكرية واقوال "الكنيست" الاسرائيلي، في فترة ما قبل وخلال الانتفاضة.

هدف الفصل الحالي هو تسليط الاضواء على الاسباب الحقيقية لتكوين انظمة المحتل.

قوانين، انظمة واوامر عسكرية:

بعد الاحتلال بحوالي ثلاثة اشهر وضعت الاوامر بشأن تعليمات الامن، ومنذ ذلك الحين تم تكوين اكثر من ١٣٥٠ امر عسكري في الضفة الغربية، اكثر من ٩٠٠ نظام في قطاع غزة زيادة على فرض القوانين الاسرائيلية في منطقة القدس الشرقية.

خلال هذه المدة تم وضع اوامر جديدة ومناقضة للاتفاقيات الدولية، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وللقوانين الاردنية المحلية. ففي بداية الوجود الاسرائيلي في المناطق المحتلة كانت هذه الاوامر محددة لامور متعلقة "بالامن والنظام العام" ولكن مع مرور الزمن تم تعديل، تبديل واضافة اوامر جنائية كانت ام عسكرية.

فعلى سبيل المثال، في بداية الثمانيات كان هناك اكثر من ٨٩٠ امرا منها ١١٥ امرا كانت قوانينا محلية "حسب النظام الاردني المحلي" (١). ومنذ بداية الانتفاضة، ظهرت احكاما جديدة لم تكن قائمة من قبل، هذا من ناحية، كما تم الاستناد على اوامر سابقة، ولكن مع اختلاف في درجة فرضها بالمقارنة مع الفترة ما قبل الانتفاضة، من ناحية ثانية (٢).

هذه الاحكام بمفهومها استندت على انظمة الدفاع "الطوارىء" لسنة ١٩٤٥ وبمقتضى المادة رقم ٦ من مرسوم الدفاع عن فلسطين - ١٩٣٧ وحسبه خول للمندوب السامي البريطاني صلاحية اصدار انظمة الدفاع التي يراها ملائمة وضرورية للحفاظ على النظام والسلامة العامة.

كما ان ميثاق جنيف الرابع - ١٩٤٩ اعطى الشرعية لسلطات الاحتلال بتكوين او تعديل او اضافة اوامر عسكرية وذلك حسب "الضرورة"، فحسب المادة رقم ٦٤، فقرة ٢ من ميثاق جنيف الرابع: "يجوز لدولة الاحتلال اخضاع سكان الاراضي المحتلة للاحكام التي تراها ضرورية لتتمكن من القيام بالتزاماتها التي تقضي بها هذه الاتفاقية، وللاحتفاظ بحكومة نظامية للاراضي، ولضمان امن دولة الاحتلال وافراد وممتلكات قواته او ادارة الاحتلال، وكذلك المنشآت وخطوط المواصلات التي يستخدمها".

بعد ١٩٦٧ سنت هذه الانظمة كتشريع امن، واخذت مفهوما اوسع مما هي عليه، فالامر بشأن تعليمات الامن (الصادر بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤) والذي تم تعديله في سنة ١٩٧٠ "منشور رقم ٣٧٨" اقر صلاحيات الحكم العسكري في الاراضي المحتلة، فحسب المواد ١ - ٣ من هذا الامر تخول هذه الصلاحيات المتعلقة بالحكم، التشريع، التعيين والادارة مما يتعلق بالمنطقة او بسكانها الى قائد عسكري او نائب عنه والذي يجوز له استعمال القوة اللازمة، ضمن الحد المعقول، لاقرار حكم منتظم في المنطقة، لصيانة سلامة الجمهور وجنود الاحتلال ولاقرار النظام العام او التموين وجميع الخدمات الحيوية لحياة الجمهور.

اما المادة ٤٤ من هذا الامر فقد اقرت نوعية الجرائم التي تعتبر مخالفة للحكم المنتظم، مثل استعمال وحمل الاسلحة النارية والمواد المتفجرة بدون ترخيص، جرائم ضد اقرار النظام العام والمس بسلامة الجمهور وسلامة الجيش.

كذلك تم وضع الامر رقم ١٠١ (١٩٦٧) الذي يمنع فعاليات تحريض ودعاية "معادية" والامر رقم ٢٨٤ (١٩٦٧) الذي يمنع التدريب والعلاقة مع جهة "معادية". على اساس هذه الاوامر واوامر اخرى تركز على السلوك والفعاليات وضعت النصوص بشأن العقاب كالحبس (المواد ٤٤ - ٥٩ من امر بشأن تعليمات الامن)، التقيد (المادة ٦٥) الرقابة الخاصة (المادة ٦٦) والاعتقال الاداري (المادة ٦٧) (٢١).

مع وجود الاحتلال ظهرت تغييرات تنظيمية وقانونية على المواد الاولية، فاهم التغييرات التنظيمية كانت تأسيس الادارة المدنية وذلك بموجب الامر العسكري رقم ٩٤١ (بتاريخ ١٩٨١/١١/٨). حسب ذلك تم تقسيم الحكم العسكري لقطاع مدني بهدف الاهتمام بالامور المدنية في المناطق ولقطاع عسكري

الذي يهدف الاهتمام بالامور العسكرية - "الامنية"٠

بالطبع حصلت ايضا تغييرات وتعديلات قانونية اذكر اهمها وخاصة تلك التي وضعت منذ بداية الانتفاضة:

١) الاعتقال الاداري: ان القانون الذي يتحكم بذلك يأتي، في الاساس، من المادة ٧٨ لاتفاقية جنيف ومن المادة ٨٤ (أ) والمادة ٨٧ من الامر العسكري ٣٨٧ لعام ١٩٧٠ (او المادة ٦٧ من امر بشأن تعليمات الامن ١٩٦٧)٠ طبقت هذه المواد خاصة بعد ١٩٨٥ وعدلت عدة مرات، ففي ٨٨/٣ وسعت صلاحية الاعتقال (مقارنة بالامر من ١٩٨٠) ومنذ ٨٩/٨ اصبحت فترة الاعتقال ١٢ شهرا بدلا من ٦ اشهر كما كان من قبل مع وجوب احضار المعتقل كل ٦ اشهر امام قاض لبحث امر اعتقاله (٤)٠

٢) امر بشأن جباية الضرائب: في ٨٨/٨/١٧ فرض امر ١٢٤٩ وبموجبه يجوز لكل شرطي او جندي حجز سيارة اذ لم تدفع الضريبة الخاصة بشأنها وفي ٨٨/١٢/١٧ تم فرض الامر رقم ١٢٦٢ الذي ربط اعطاء خدمات للسكان مقابل دفع الضرائب، بموجب ذلك اقر حجز الهوية الشخصية، حجز رخصة السيارة وحجز السيارة، منع السفر للخارج وامور اخرى اذ لم تدفع الضرائب المفروضة (٥)٠

٣) اوامر وتعليمات "سياسية اليد الحديدية": مع تطور الانتفاضة اخذت السلطات وخاصة العسكرية بتوسيع الصلاحيات في بعض الاوامر المتعلقة بالعقاب كصلاحية اطلاق النار الحي على المتظاهرين، وخاصة الملثمين وراميي الزجاجات الحارقة، صلاحية هدم البيوت، صلاحية العقاب الجماعي كمنع التجول والطرد وصلاحية الضرب وكسر العظام كالاذرع (٦)٠

٤) امر بشأن استعمال جهاز الفاكسيميليا الذي اصدره قائد المنطقة الوسطى في بداية ١٩٩٠ والذي يعطي الصلاحية لقائد عسكري او لرئيس الادارة المدنية فصل جهاز تلفون او فاكس اذا كان هناك شك في استعماله لاغراض سياسية (٧)٠

٥) امر رقم ١٢٣٥ - نيسان ١٩٨٨، الذي يخول الصلاحية لقائد عسكري في فرض كفالة مالية على والدي حدث (تحت جيل المسؤولية الجنائية) المتهم بتنفيذ "فعالية ضد السلطة" (٨)٠

توضح هذه الخلفية المختصرة بان الاوامر العسكرية شملت جميع نواحي الحياة في الضفة الغربية وقطاع غزة اذ ان مع تطور الاحداث السياسية تم ايضا تعديل اوامر قائمة منذ الانتداب البريطاني، او منذ ١٩٦٧ واضافة اوامر جديدة تتناسب مع اهداف السلطات في فترة الانتفاضة٠

يجب التنويه هنا الى ان الاوامر التي ذكرت تعد جزءا من المجموع اذ ان هناك اوامر اخرى متعلقة بالمؤسسات الفلسطينية، بالاجهزة القضائية المحلية وغيرها من الامور المتعلقة بالارض والانسان في المناطق المحتلة٠

هذا في الضفة الغربية وقطاع غزة اما في القدس فقد طبقت وتطبق القوانين الاسرائيلية٠ فبعد ايام معدودة من نهاية حرب ١٩٦٧ سنت "الكنيست" حسب اقتراح حكومة اسرائيل قانون تعديل انظمة نظام السلطة والقضاء (رقم ١١) لعام ١٩٦٧٠ لهذا التعديل عنصران : سيطرة عملية على مناطق القدس المحتلة وتطبيق القانون والقضاء الاسرائيلي في هذه المناطق٠ يعني ذلك ان الانظمة الاردنية والانظمة العسكرية غير سارية المفعول في القدس مقارنة مع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة٠ في سنة ١٩٨٠ سن "قانون

القدس" والذي اعتبر القدس "الموحدة" عاصمة اسرائيل وبذلك ضمت القدس الشرقية بشكل نهائي لما يسمى "اورشليم القدس" (٩)٠ لكن لم يمنع ذلك من فرض اوامر عسكرية وخاصة بشأن تعليمات الامن كاوامر الاعتقال الاداري، حظر التجول، هدم البيوت، انظمة الضرائب واوامر اخرى شأن العقاب الجماعي٠

ما وراء الانظمة العسكرية!

السؤال هو كيف يرى الاحتلال اهداف الاوامر التي يضعها على المحتلين؟

في البداية نفحص ذلك من خلال الاوامر نفسها وبعد ذلك بالرجوع لمصادر اخرى مثل اقوال "الكنيست" الاسرائيلي٠

يقول المحامي رجا شحادة حول القانون والنظام في الضفة الغربية وقطاع غزة (١٠):

The assumption on which this myth is based is that the palestininians in the West Bank are hostages to terror, PLO terror. Israel and its security forces are the "saviors" of the Palestinians" (1988).

وهكذا ترى السلطات ان فعالية معينة تعتبر اجراما اذا مست بسلامة الجمهور، سلامة قوات الجيش وسلامة النظام العام٠ فالغاية المقصودة من وراء ذلك هو مصلحة الجمهور والنظام العام٠ فالمادة الاولى من الامر بشأن تعليمات الامن (١١) توضح: " ٠٠٠ خدمات حيوية لاقرار حكم منتظم في المنطقة، لصيانة سلامة الجمهور ووجود جنود ص٠هـ٠ل٠ لاقرار النظام العام او التموين وجميع الخدمات الحيوية لحياة الجمهور"٠ هذا الشيء هو ما يسمى بواسطة السلطات مصطلح "الامن"٠ فحسب المادة ٨٤ من الامر العسكري ٣٨٧ "الاعتقال الاداري" مثلا، يجوز لقائد عسكري ممارسة صلاحية الاعتقال اذا اعتقد ان ذلك ضروريا لاسباب امنية٠

يظهر من خلال دراسة هذه الاوامر ان المعايير التي يستند عليها الاحتلال وكما يراها هي موضوعية وليست ذاتية وهذا القول هو جزء من اسطورة النظام والقانون في الاراضي المحتلة، اذ ان هذه السلطات وخاصة السياسية والعسكرية تستند على النظرية القائلة بان وجودها في المناطق هو امر هام للمحافظة على الجمهور المحتل وسلامته وهذا امر هزلي ومناقض لاهدافها الاصلية والحقيقية٠ فالضرورة العسكرية النابعة من تشريعات الامن، اخذت مفهوما واسعا لدى هذه السلطات واصبح معيارها شخصي وليس موضوعي - كما يظهر لها (١٢)٠ فسلطات الاحتلال تقوم بتغليف "جرائم الحرب" مثلا بذريعة الضرورة العسكرية، تقوم بقتل المدنيين وغيرها من "الخروقات الخطيرة" وذلك من خلال اعطاء واستعمال مبرر لهذه الضوررة وهذا الامر يعتبر مناقضا لمفهوم الضرورة العسكرية كما وردت في الاتفاقيات الدولية (١٣)٠

مبررات المحافظة على القانون ورفاهية السكان:

من اجل فحص اسطورة النظام والقانون التي يتمسك بها قادة الاحتلال، علينا رؤية وفهم الايديولوجية الموجودة وراء ذلك، اي مجموع النظريات والاراء والعقائد التي تؤدي الى تكوين وفرض قوانين واوامر عسكرية.

بعد اسبوعين من بداية الانتفاضة عرف وزير الدفاع الاسرائيلي رابين الانتفاضة كعمليات مستمرة من الشغب من ناحية انتشارها، حدتها وشدتها، كظاهرة يشترك فيها عدد كبير من السكان والناتجة من اقلية متطرفة يحاولون التأثير فيها على الاخرين (١٤). هذه الاعمال بدأت، حسب رايه، نتيجة لحوادث محلية وتنظيمات تلقائية. امن رابين انذاك ان هذه العمليات هي عابرة ولذلك امر على تركيز قوات عسكرية كبيرة في اماكن الحوادث واستعمال الاوامر العسكرية وجميع الاساليب المتاحة وحسب "ما ورد في القانون" مثل استعمال قنابل الغاز المسيلة للدموع، الرصاص المطاطي، الطرد والاعتقال الاداري، اغلاق المعاهد التعليمية وذلك بهدف، حسب رايه، توفير الامن لجميع السكان المحليين واعطاء الفرصة للاجهزة الادارية والسلطات المحلية في تنفيذ مهامها.

هذه الايديولوجية تشتمل على عدة عناصر:

١) تعريف الوضع من خلال استعمال مصطلحات مثل الشغب، الارهاب، الاخلال بالنظام الجماهيري والعنف.

٢) عوامل الوضع: الرجوع للعوامل المرتبطة بالمجتمع المحتل نفسه. حسب هذه النظرية، عمليات الشغب نابعة من الاقلية السكانية التي تؤثر بدورها على قطاعات سكانية واسعة اخرى.

٣) الحلول: مرتبطة بالقانون، يفسر الاحتلال الاساليب التي يفرضها بالرجوع للقانون والاوامر التي وضعها، وبالتالي نتيجة لذلك تصبح اعماله شرعية.

٤) الغايات: يؤمن الاحتلال ان تنفيذ القانون سيؤدي للحفاظ على الامن العام، وسلامة الجمهور المحلي، وارجاع الوضع كما كان قبل الانتفاضة.

هذه هي الفلسفة التي ترشد الاحتلال في المناطق، وهي تعكس اولا واخيرا رؤيته للوضع، للحلول وللمبررات التي يضعها لتفسير اعماله واحتلاله.

في اغلب الجدالات والنقاشات الحكومية (١٥) تظهر نفس الايديولوجية التي تركز على ان: الانتفاضة هي عملية عدوانية; رامي الحجارة هو مجرم الذي يهدد امن الدولة وامن السكان المحليين; الشعب اليهودي هو ضحية لهذه الفعاليات; لذلك يجب الحد من هذه الفعاليات وكل ذلك في اطار القانون الدولي والقانون المحلي - العسكري.

من الهزلية ان تنظر السلطات السياسية واذرعتها العسكرية للاوامر التي تضعها كوسائل للحفاظ على السكان الفلسطينيين الذين هم في صراع معهم. فهل من المعقول ان ينظر الاحتلال الى مصالح المحتل؟ هذا الوضع يسمى في علم الاجرام بـ "هزلية السيطرة الاجتماعية". اي ان الجهات المسؤولة تضع

التعليمات القانونية من منطلق ان ذلك يخدم المجتمع المسيطر عليه، وان المسؤولية الاخلاقية والالتزام الاخلاقي توجه هذه الجهات في فعالياتها وذلك لضمان سلامة الجمهور العام• زيادة على ذلك فالسلطات تبرر وضع الاوامر والانظمة بمبررات انسانية (مثلا المحافظة على رفاهية السكان المحليين)•

هنالك ايضا الالتزام القانوني، اي ان السلطات تدعي بان غاياتها هي المحافظة على عناصر القانون الدولي• وهذه هي الهزلية:

سيطرة واحباط من منطلق التزام اخلاقي وانساني وقانوني (القانون الدولي)•

العنصر الاخر الذي يعتبر جزءا من اسطورة النظام في المناطق المحتلة هو القول بان اغلب قطاعات السكا هم ضحايا لاقلية من الافراد الذين يستعملون العدوانية، والذين بدورهم يهددون امن السكان• بواسطة استعمال هذا الاسلوب، تقنع السلطات نفسها بان السكان في المناطق المحتلة هم مسالمون ويتقبلون الاحتلال ولكن قلة منهم غير ذلك• فالاوامر وضعت وتطبق من منطلق منع تأثير الاقلية على الاغلبية•

فالامر بشأن حظر التجول وامثلة اخرى من العقاب الجماعي وضع، حسب هذه الفلسفة العسكرية، للمحافظة على سلامة الاغلبية من "اقلية متطرفة" وليس الا•

ان استعمال مصطلحات لغوية مثل "خرق للنظام العام" "المس بسلامة الجمهور" تعبر عن سياسة الاوهام التي تتمشى حسبها السلطات والتي هي جزء من اللعبة السياسية - العسكرية: القانون في خدمة المصالح العامة•

فهل بالفعل وضعت الاوامر والانظمة لخدمة الجمهور؟

القوانين العسكرية وعلم الاجرام:

يتطرق علم الاجرام وعلم اجتماع القانون لدراسة القوانين وخاصة الجنائية ولمراحل تكوينها ولعوامل وجودها• اغلب هذه الدراسات والنظريات المتعلقة بذلك تكونت في الولايات المتحدة وبريطانيا• لذلك، لم تتطرق لقوانين عسكرية ولمجتمعات موجودة في وضع احتلال•

بالرغم من ذلك، يستطيع علم الاجرام المساعدة في فهم وتحليل الانظمة العسكرية والقوانين السياسية•

النظرة المقبولة لدى السلطات هي رؤية القوانين المطبقة في المناطق المحتلة كناتجة عن اتفاق اجتماعي وعن اتفاقيات دولية موضوعية ومقبولة على جميع القطاعات الاجتماعية اكانت في المناطق انفسها ام خارجها• يعكس ذلك نموذجين تطورا في علم الاجرام: النموذج العقلاني(Rationalistic Model)ونموذج الوفاق والموافقة - (Consensus Model)

ان القانون هو جزء من النظام ويعكس الوعي الجماعي والرمز الظاهر للالتحام الاجتماعي والاخلاقيات الجماعية العامة• حسب ذلك، القانون هو وسيلة لتحديد ومنع الاضطرابات الاجتماعية والحصول على الاهداف الجماعية وحماية العناصر الاخلاقية•

(Durkheim 1964; Hagan 1987; parsons 1977; Eitzen & Timmer 1985).

وفق النظرية الوظيفية، هنالك عدة عناصر اساسية يتميز بها القانون:

١) يعكس القانون الموافقة الاجتماعية.

٢) يعكس القانون القيم والاتجاهات الاساسية في المجتمع.

٣) يعكس القانون المصالح العامة وليس الخاصة.

٤) يعتبر القانون الوسيط بين مصالح جماعات اجتماعية مختلفة.

(Lynch & Groves 1986; chambliss 1976)

يؤمن الاحتلال ان هذه العناصر هي التي توجه وجود قوانينه وانظمته ولكن، حقيقة، يعكس ذلك ايديولوجية الاسطورة التي تستند اليها السلطات. دراسة القوانين العسكرية واهدافها بموضوعية وجدية توضح غير ذلك. فهذه القوانين وضعت للمحافظة على مصالح ضيقة وذاتية ومرتبطة بالسلطات نفسها. النظريات الراديكالية التي تكونت وتطورت في علم الاجرام تساعد على فهم هذه الاهداف الضيقة. مع تطور نظرية الوصمة الاجتماعية تم التركيز على العلاقة بين ذوي الاكثر قوة وذوي الاقل قوة لتفسير وجود الانظمة، كما يظهرها احد انصار هذه النظرية:

Social rules are the creation of specific social groups ... Those Groups whose social position gives them weapons and power are best able to enforce their rules ... (Becker 1963 ,P 18).

بالتالي يمكن القول بان الاوامر العسكرية ناتجة عن الواقع العسكري الذي يعطي السلطات القوة والسلاح مقارنة بالمجتمع المحتل الذي يملك اقل قوة عسكرية. حسب هذه النظرة، يعكس القانون الصراع بين مجموعات جزء منها "مسيطر" وجزء منها "محبط" وذلك بهدف فرض اراء وسياسات محددة، وبهدف المحافظة على مصالح خاصة وايديولوجيات سياسية.

(Goode 1978; lynch & Groves 1986)

فالاوامر العسكرية تعطي الاحتلال الشرعية والقوة وبالتالي السيطرة على السكان في المناطق المحتلة. من الهزلية القول، حسب نظرية الصراع، بان غاية الانظمة التي تضعها الجهات السياسية والعسكرية هي المحافظة على سلامة وامن الجمهور.

بالعكس، الغاية هي السيطرة السياسية، الاقتصادية والمحافظة على وضع تميزه مجموعة واحدة تفرض قوتها على مجموعات عديدة ودون الاخذ بالحسبان القوة التي تملكها هذه المجموعات. لذلك فوجود الانظمة، معناه حماية مصالح الاحتلال بشكل خاص.

من جهة ثانية، المجموعات المرتبطة بالسلطات تتصارع فيما بينها حول تكوين اوامر معينة وبالطبع الاوامر المطبقة تعكس اتجاهات وايديولوجيات المجموعة التي تملك المقدرة والقوة مقارنة بالمجموعة الاخرى. هناك، على الاقل مثلان: الاول - الصراع بين المستوى السياسي والمستوى العسكري. وهذا امر يظهر جليا في جلسات الحكومة الاسرائيلية (١٦) فالعسكريون يطالبون بعدم فرض اوامر معينة لانه، كما يرون، استعمال هذه الاوامر قد يضعف من اخلاقيات الجيش، اما السياسيون وخاصة وزراء حزب الليكود فقد يطالبون باستعمال جميع الاوامر التي قد تؤدي للغايات التي يريدون الوصول اليها (مثل اخماد

الانتفاضة). والنتيجة هي واضحة في صراع كهذا: حيث ينتهي القرار الى يد الكادر السياسي لان لديه القوة ولان الكادر العسكري هو فقط منفذ للانظمة.

والمثل الثاني: الصراعات الموجودة بين المجموعات والافراد المرتبطين بالكادر السياسي، اليمين واليمين المتطرف من جهة واحدة واليسار من جهة ثانية، فاليمين يطالب بوضع الاوامر التي من شأنها الحد من الانتفاضة اما اليسار فيطالب بوضع الحلول السياسية وليست العسكرية، والنتيجة هي ايضا واضحة في صراع ايديولوجي كهذا: القرار لليمين لانه يملك قوة التأثير على واضعي الاوامر.

هنا يجب الاخذ بالحسبان تأثير مجموعات متطرفة وضغوطاتها على الاجهزة السياسية المسيطرة مثل المستوطنين وافراد من غوش ايمونيم، كاخ، موليدت وغيرها. لذلك، فوجود الانظمة العسكرية ناتجة ايضا عن وجود ضغوطات اليمين الاسرائيلي على القادة السياسيين والعسكريين.

في بداية سنوات السبعينات ظهرت النظريات الراديكالية التي اخذت بالحسبان متغيرات مختلفة حين تداولها لموضوع القوانين. فالقانون ، وفق ذلك، يعتبر اداة للاحباط الطبقي والسيطرة الايديولوجية وهو جزء من القاعدة السياسية والايديولوجية للمحافظة على شرعية اجهزة السيطرة الاجتماعية. المبدأ الاساسي الذي يوجه هذه النظريات هو وجود طبقتين: الاولى - الحاكمة التي تفرض افضليتها على الطبقة الثانية التحتية اما القانون فهو الذي يحدد مبنى العلاقة بين هذه الطبقات (الصراع الطبقي). يتم وضع القوانين عندما تشعر الطبقة المسيطرة بان مصالحها الذاتية مهددة -

(Chambliss 1976; Quinney 1975; Greenberg 1981; Eitzen & Timmer 1985; Edwards 1988)

يلخص Quinney هذا الاتجاه بقوله:

"Law is made by men, representing special interests, who have the power to translate their interests into public policy ..." (1970; 37).

صنع الاوامر من منطلق المصالح الطبقية الذاتية يعطي لهذه العملية الصبغة السياسية وبالتالي تعطي الاوامر نفسها الخاصية السياسية وبالتالي يمكن تسمية ذلك بالاوامر السياسية. اذا فالاوامر السياسية هي تلك التي تخدم مصالح "الاقوياء" والموجهة ضد هؤلاء الذين يعتبرون مهددين لهذه المصالح.

هذه النظرية قابلة للتطبيق. فقد اجرى الباحثان اليهوديان **Saltman & Rosenfeld (1990)** بحثا حول تأثير الاعتبارات السياسية على عملية فرض القانون في اسرائيل. . فقد تم دراسة حالة مقتل سجينين عربيين بواسطة قوات الامن الاسرائيلي والتساؤل هو هل للمصالح السياسية قدرة التأثير على مجرى فرض القانون والمحاكمة ؟؟ فقد توصل الباحثان للنتيجة القائلة ان هناك علاقة قوية بين ايديولوجية دور القانون والمصالح السياسية اذ ان الجهاز القانوني لا يتمتع بالاستقلالية. حقيقة كون هذه القوانين كونت بواسطة جهاز سياسي فرعي - الهيئة التشريعية - معنى الشيء اننا لا نستطيع الادعاء ان القوانين نفسها هي محايدة، لذلك فعملية فرض القانون تعمل تحت ضغط وهيمنة السياسة.

ان جهاز القوانين العسكرية هي قوانين سياسية التي تنظم سلطة الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تهدف في الاصل ليس فقط لاخماد الانتفاضة وانما ايضا لخدمة مصالح هذه السلطة ومصلحة

"الاغلبية" اليهودية، والاوامر العسكرية قد تتغير مع تغير هذه المصالح.

حسب نظريات الصراع (نظرية الوصمة الاجتماعية، النظريات الراديكالية والماركسية) تستعمل اجهزة السيطرة اسلوب تجريم الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية للسكان في المناطق وذلك بواسطة وضع القوانين السياسية. من هنا نفهم ان لهذه القوانين وظيفة اعطاء سلوك معين صفة الاجرام. فمثلا فرض امر بشأن حظر التجول في منطقة معينة معناه تحويل السكان، في هذه المنطقة، لمجرمين. فالعقاب الجماعي - منع وحظر التجول - وتطبيقه معناه لصق الوصمة على جميع السكان ومحاولة لتجريم حياتهم وتصرفاتهم. فالسلطات المسيطرة تعمل على بناء ايديولوجية الاجرام وتعمل على تمييز تصرفات معينة اجراما وذلك من خلال وضع الاوامر التي تعطي المميزة الرسمية لذلك وبدون الاخذ بالحسبان ان هذه التصرفات هي مقبولة وطبيعية في المجتمع الفلسطيني.

يجب هنا التنويه، ان تعريف تصرفات معينة، في المناطق، كاجرام ووضع الاوامر والانظمة تتغير مع تغيير مصالح وايديولوجية سلطات الاحتلال.

حسب النظرة الراديكالية في علم الاجرام يطبق نموذج السيطرة الاجتماعية لدوافع سياسية، المحافة على القوة السياسية والاقتصادية والايديولوجية التي تملكها مجموعة واحدة مقارنة باخرى في المجتمع - وذلك حسب

(Quinney 1980 ،Edwards 1988)

هذا التحليل يساعد على فهم مصادر الانظمة العسكرية، فسياسة السلطات العسكري٧ة هي مجموع الايديولوجيات، العقائد والنظريات التي تهدف للحد من انتفاضة الشعب الفلسطيني والتي تنعكس بواسطة مقاييس ملموسة بما تشمل السيطرة على الارض والانسان من النواحي العديدة منها الفكرية - الايديولوجية، الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية عامة، وللحصول على هذه السيطرة، تفرض الاوامر العسكرية.

احد المتغيرات الهامة المتداخل في هذه العملية هو بما يسمى "التصعيد". اي ان اساليب السيطرة تتغير حسب التغيرات في وجهات نظر مطبق ذلك. فعندما يشعر الاحتلال ان الاساليب التي يطبقها هي فاشلة وان المجتمع ما زال يقاوم هذه الاساليب، فيعمل على ايجاد اخرى اشد حدة وتأثيرا بضمنها ايجاد اوامر وتعليمات عسكرية جديدة وهكذا دواليك. يمكن تسمية هذه العملية بـ

"stigma contests" (schur 1980)

اي ان الاحتلال يشعر بان الانتفاضة ما زالت مستمرة بالرغم من جميع الاساليب التي يطبقها، ويعمل طبق ذلك، على تجريم تصرفات الطرف الاخر ولصق وصمات جديدة على تصرفات لم تعرف من قبل كاجرام.

تحصل هذه العملية عندما يشعر الاحتلال ان قوته العسكرية موجودة في خطر ومهددة بواسطة العوامل المقاومة. حسب هذا النموذج كلما زادت المقاومة الشعبية، كلما عمل الاحتلال على صنع اوامر وتعليمات جديدة.

النموذج

يعمل الاحتلال ضمن عملية مسارها واضح لضمان وجوده في الاراضي المحتلة. يمكن تلخيص هذه العملية بالخطوات التالية:

١) وجود ايديولوجيات عسكرية وسياسية ومصالح ذاتية - امنية.

٢) شعور السلطات بالتهديد. وجود الانتفاضة اخذ بتهديد المصالح الضيقة لهذه الجهات العسكرية والسياسية.

٣) تعريف/ تجريم تصرفات الانتفاضة (تجريم الحياة في المناطق المحتلة).

٤) ظهور السياسة العسكرية النابعة من تعريف تصرفات الانتفاضة ومن مجموعة افكار عسكرية وسياسية.

٥) تكوين السيطرة العسكرية كنموذج للتعامل مع الانتفاضة.

٦) تكوين اوامر وانظمة وقوانين عسكرية كأساليب للسيطرة.

٧) تطبيق هذه الاوامر.

٨) الشعور بان هذه الاوامر لا تستطيع الحد من الانتفاضة.

٩) عملية تصعيد. حصول تعديل /اضافة/ تغيير في ايديولوجيات السلطات، في تعريفه لتصرفات الانتفاضة وبالتالي تغييرات في سياسة السيطرة وبالتالي في الاوامر العسكرية وكيفية تطبيقها.

١٠) هكذا دواليك.

الخلاصة

حاولت في هذا الفصل التطرق لمصادر وجود القوانين العسكرين وخاصة في فترة الانتفاضة• تم فحص هذا السؤال بمساعدة النظريات التي تكونت في علم الاجرام، وذلك اختلافا لمقالات ودراسات محلية واجنبية بحثت نفس الموضوع من زاوية علوم اخرى كعلم السياسة وعلم القانون• تم التركيز على اسطورة "نظام القانون" والمبررات التي تضعها السلطات حين فرضها وتطبيقها لهذا النظام•

يوضح التحليل ان استعمال مصطلحات مثل "المحافظة على سلامة الجمهور" لتبرير وجود الاوامر العسكرية، لا يعكس الدوافع الحقيقية لهذا الوجود وانما هناك غايات/ دوافع اخرى• فالدافع الرئيسي هو خدمة المصالح الذاتية الضيقة للاحتلال، فمن خلال وجود الانظمة العسكرية، تستطيع السلطات فرض سيطرتها العسكرية – السياسية، الاقتصادية والاجتماعية على قطاعات عديدة في المناطق المحتلة وخاصة في فترة تصاعدت وتتصاعد فيها المقاومة الشعبية•

لذلك نستنتج ان وجود الاوامر، الانظمة عامة، والقوانين العسكرية خاصة، لا تعكس عملية تلقائية وانما عملية مركبة مستندة على ايديولوجيات وعقائد سياسية التي بدورها تعطي القوة للاحتلال، تؤدي لتجريم تصرفات العاملين في الانتفاضة وبالتالي وضع الاوامر من منطلق التفكير على ان هذه العملية قد تؤدي للحد من مسار الانتفاضة•

ان النظرة للاوامر القانونية كأساليب للحد من التصرفات المعرفة اجتماعيا كـ "انحراف" او "اجرام" هي نظرة غير ملائمة لتحليل اوضاع الانتفاضة، لان الاوامر القانونية المفروضة في المناطق هي سياسية، وهي مطبقة على مجتمع يرفض الاحتلال• لذلك فمن الواضح والمقبول استعمال النظريات الراديكالية في علم الاجرام حين تطرقها لادوار القانون العادي او العسكري على حد سواء فالتغيرات التي حصلت في ماهية الاوامر العسكرية في فترة الانتفاضة تعكس اولا واخيرا تغييرات في ايديولوجية الاجرام التي تستعملها السلطات للحد من الانتفاضة الفلسطينية•

ملاحظات:

١ ٠ حسب:

INSICJ (1981)

٢ ٠ حول التغييرات التي حصلت في ماهية ومضمون الاوامر والانظمة العسكرية خلال الانتفاضة انظر للمصدر: الحق (١٩٨٨)٠

٣ ٠ انظر لمناشير، اوامر واعلانات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي (١٩٦٧) ولـ

Preisler, Z (1984)

٤ ٠ حول التغييرات التي حصلت في امر الاعتقال الاداري انظر:

أ) بلايفير (١٩٨٦)، ب) مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، نشرة ٠١٩٨٩/٩

٥ ٠ جهاز الضرائب كوسيلة لفرض السلطة٠ مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، نشرة ٠١٩٩٠/٢

٦ ٠ لمعلومات اكثر حول هذه الاوامر راجع المصادر: أ) يعري وشيف "١٩٩٠"، ص ص ٤٢ - ٠٤٨ ب) "جروزليم بوست"، ٠١٩٨٨/١/٢٠

٧ ٠ الجريدة العبرية المحلية "كول هعير" - ٠١٩٩٠/٢/١٦

٨ ٠ "كول هعير"، ٠١٩٩٠/٢/٢٣

٩ ٠ حول تطبيق القانون في القدس الشرقية انظر لمقال يورام بار - سيلع (١٩٨٣)٠

١٠. Shehadeh, R., "The myth of law and - order" Jerusalem Post , march 23, 1988 .

١١ ٠ مناشير واوامر واعلانات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي ٠١٩٦٧

١٢ ٠ الضرورية العسكرية حسب: عمر ياسين (١٩٨٩)٠

١٣ ٠ حسب الاتفاقيات الدولية هناك على الاقل ثلاثة عناصر تبرر الضرورية العسكرية: وجود حاجة لا تحتمل التأخير، ان الاجراءات المتخذة ضرورية لاستسلام العدو الكامل ويجب ان يكون هناك عنف منظم مع استثناء اصابة المدنيين او من تكبيدهم معاناة غير ضرورية وهذه الاجراءات يجب ان لا تكون محظورة بموجب قانون واعراف الحرب٠ انظر للمصدر ابراهيم شعبان (١٩٨٩) حول ذلك٠

١٤ ٠ اقوال الكنيست الاسرائيلي بتاريخ ٠١٩٨٧/١٢/٢٣

١٥ ٠ انظر لاقوال الكنيست بالتواريخ: ١٩٨٨/١/١٩، ١٩٨٨/٢/١٦، ١٩٨٨/١٢/٢٦، ١٩٨٩/١/١٨، ١٩٨٩/٢/٨، ١٩٨٩/٥/٣٠، ٠١٩٨٩/٧/١٢

١٦ ٠ حول الصراعات الموجودة بين قادة المستوى العسكري وقادة المستوى السياسي حول تكوين الاوامر والقوانين، انظر: شيف ويعاري (١٩٩٠)، ١٢٩ - ٠١٣٢

المراجع

١) بلايغير ايما (١٩٨٦)٠ الاعتقال الاداري في الضفة الغربية، رام الله: القانون من اجل الانسان٠

٢) بتسيلم (تموز ١٩٨٩)٠ "الطرد"، نشرة دورية، القدس: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بالعبرية)٠

٣) بتسيلم (ايلول ١٩٨٩)٠ "الاعتقال الاداري"، نشرة دورية، القدس: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة٠

٤) بتسيلم، (ايلول ١٩٨٩)٠ هدم البيوت كوسيلة عقاب في الضفة الغربية وقطاع غزة في فترة الانتفاضة، القدس: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة٠

٥) بتسيلم (تشرين ثاني ١٩٨٩)٠ جهاز القضاء العسكري في الضفة الغربية ، القدس: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة (بالعبرية)٠

٦) بتسيلم (تشرين ثاني ١٩٨٩)٠ "تحديد الخروج من البلاد"، نشرة دورية ، القدس: مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة٠

٨) ياسين عمر (١٩٨٩)، الاحتلال وسلطة التشريع : دراسة قانونية لمدى مشروعية بعض الاوامر العسكرية ، القدس٠

٩) لجنة الحقوقيين الدولية (١٩٦٦)٠ سيادة القانون وحقوق الانسان، المبادىء والتعريفات الايضاحية كما تفسرها المؤتمرات واللقاءات التشاورية التي عقدت برعاية لجنة الحقوقيين الدولية بين عامي ١٩٥٥ و ١٩٦٦، جنيف٠ اصدار الحق - القانون من اجل الانسان - رام الله٠

١٠) قيادة قوات جيش الدفاع الاسرائيلي، مناشير ، اوامر ، اعلانات ، الصادرة بتاريخ ١٩٦٧/٩/١٤٠

١١) شحادة رجا وكتاب جوناثان (١٩٨٢) الضفة الغربية وحكم القانون ، بيروت: دار الكلمة للنشر٠

١٢) شيف زئيف ويعري اهود (١٩٩٠)، انتفاضة القدس: اصدار شوكن للنشر٠

١٣) شعبان ابراهيم (١٩٨٩)٠ الانتفاضة الفلسطينية في عامها الاول :دراسة في ضوء احكام القانون الدولي العام ، القدس٠

14. Al - Haq (1988). Punishing A Nation: Rights Violations During The Palestinian Uprising , Ramallah: Law in the Service of man.

15 . Bar-Sela,Y., (1983). "Law enforcement in the Eastern sector of Jerusalem", Jerusalm - Aspects of Law, Jerusalem: the Jerusalem Institute for Israeli studies.

16 . Becker, H., (1963). outsiders; studies in the Sociology of Deviance , New - york: the Free Press.

17. Cahnman, W. & Schmitt, C., (1979). "The concept of social Policy", Journal of Social Policy , 8 (1), PP. 47-59.

18 . Chambliss , W., (1976). "Functional and conflict theories of crime", Whose Law, what order? conflict Approach to criminology, New- york: John Woley & sons, Inc.

19 . Cohen,S., (1985). Visions of Social control : Crime, Punishment and classitication New-York: Polity Press.

20. Cohen,S., (1990). "Here, there and the different between them", Politics , Israeli Journal, No.13 (March).

21. Davis, C. & Anderson, B., (1983). Social Control - the Production of Deviance in the Modern state, New - York: Irvington Publications.

22. Durkheim,E.,(1964). Rules of Sociological Method, New-York; Free Press.

23.Edelman,M., (1977). Political Language; Words that Succeed and Policies that Fall, New-York Academic Press.

24. Edwards, A., (1988). Regulation and Repression; the study of Social Control, North Sydney; Allen & Unwin Australia Pty Ltd.

25. Fitzen,D. & Timmer, D., (1985). "The principles that guide the criminal Law" , Criminolgy , New- york: MacMillan Publishing company.

26. Gibbs,J., (1981). Norms, Deviance and Social control - Conceptual Matters, Beverly Hills & London; sage Pub.

27. Goode, E., (1978). Deviant Behavior; An Interactionist Approach, Englewood Cliffs, New - Jersey; Prentice - Hall.

28. Greenberg, D., (1981). Crime and Capitalism: Reading in Marxist Criminology, California; Mayfield Pub. Company.

29. Hagan, J., (1987). Modern Criminology- Crime, Criminal Behavior and its control, singapore: McGraw Hill, Inc. .

30. Higgins,J., (1980). "social control theories of social ploicy ",Journal of SOcial Policy, 9 (1), pp. 1-23.

31. Hunt, P., (1987). Justice? the Military court system in the Israeli - Qccupied Territories, Ramallah: Law in the swrvice of Man, Gaza: Gaza Centre for Rights and laws.

32. Israel National Section of International Commission of Jurists (INSICJ),

(1981). The Rule of law in the areas Administered by Israel, Tel - Aviv; TZATZ.

33.Kuttab, J. & Shehadeh, R., (1982). Civilian Administration in the occupied West Bank , Ramallah: Al-Huq, Law in the Swrvice of Man.

34. Lunch, M. & Groves, B., (1986). A Primer in Radical Criminalogy, N,Y; Harrow & Heston.

35. Parsons, T. (1977) . Evolution of Societies , Englewood Cliffs, N,J : Prentice - Hall.

36. Preisler, Z. (ed) (1984). Legislation of Judaea and samaria, Jerusalem; Ketuvim pub. .

37. Quinney , R., (1970) . The Social Reality of Crime, Boston: Little, Brown and Co.

38. Quinney , R. (1975). Griminology - Analysis and critique of Crime in America, Boston: Little, Browm and Co.

39. Quinney, R. (1980). Class. state and Crime , N.Y.; Mckay.

40. Schur, E., (1980). The Politics of Deviance: Stigma Contests and the Use of Power, N.J.; Prentice - Hall

41. saltman, M.,& Rosenfeld, H. (1990). "Rule of Law versus political interest ", Contemporary Crisis (14), Netherland: Kluwer Academic Pub., PP. 1-22.

42. Shehadeh, R., (1988). "The 'myth' of law and order" , Jerusalem Post, March 23.

43. TurK, A., (1976). "Law conflict and order: From theorizing toward theories ",adian Review of Socioliogy and Anthropology, 13 (3) , PP. 282 - 294.

الفصل الرابع

ممارسات سلطات الاحتلال والجريمة

* سياسة السيطرة

* الاحتلال والاجرام

* نظرية التصعيد

* نتائج ممارسات الاحتلال

مقدمة

كتب المرحوم الكاتب الفلسطيني عيسى السفري حول ممارسات سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين عام ١٩٣٦، قائلا: "كانت السلطة، حينما تشتبه بقرية ما، تأمر حالا بذهاب قوة كبيرة من الجند والبوليس بدباباتها ومدافعها الرشاشة وكامل اسلحتها الى تلك القرية، فتطوقها من جميع جهاتها ويدخل فريق من الجند القرية، يطرقون ابواب بيوتها باعقاب بنادقهم بشدة، ويأمرون مختارها بعزل النساء عن الرجال، ومن ثم يأخذ الجنود بتفتيش بيوت القرية، بين فزع النساء وعويل الاطفال فيبعثرون محتوياتها ... وفي انتهاء التفتيش يطلق الجند المدافع في الفضاء للارهاب". ووصف السفري موقف اخر حصل في حزيران ١٩٣٦ فقال: "فوجيء سكان يافا القديمة صباح يوم ١٦ حزيران ١٩٣٦ بطائرة حربية تحوم فوق المدينة وعلى مقربة من اسطحة بيوتها، تلقي عليهم الانذار التالي: ان الحكومة على وشك البدء في مشروع يرمي الى توسيع وتحسين المدينة القديمة في يافا ... وستكون الخطوات الاولى الضرورية هدم وازالة بعض الابنية الموجودة المزدحمة وغير الصحية ... وستدفع الحكومة لاصحاب الاملاك، ان سكان المدينة القديمة المحافظين على القانون سوف لا يصبهم ضرر ولكن اذا حصلت مقاومة فان العسكرية ستستعمل القوة للقيام بالعمل ... كان يوم النسف من ارهب الايام التي مرت على مدينة يافا، فهناك الجيش يقوم بنسف البيوت ودوي الانفجارات يصم الاذان والجنود يرابطون في جميع منافذ المدينة والطائرات تروح وتجيء ... والعائلات الفقيرة، التي نسفت بيوتها، في الشوارع وامتعتها مبعثرة هنا وهناك، تندب خسارتها بصورة تفتت الاكباد" (١).

حدثت هذه المواقف وتحدث اليوم وهي تعكس الوجه الحقيقي لكل احتلال مهما كانت جنسيته.

عندما نتطرق لممارسات سلطات الاحتلال في فترة الانتفاضة، قد نتساءل حول مجموع هذه الممارسات. قبل التطرق بتوسع لهذه الاساليب، من المفضل ان نصنفها حسب عناصرها وانواعها. اريه شيلو (جنرال احتياط وقائد منطقة الضفة الغربية سابقا، واليوم باحث في مركز الابحاث الاستراتيجية في جامعة تل - ابيب) يركز على تصنيفات واضحة (٢):

التصنيف الاول: عناصر الاسلوب العسكري، وتشمل استعمال منع التجول، تكثيف قوات عسكرية، تفريق المظاهرات، استعمال السلاح القضائي، مواجهة محددة، حرب استخبارات.

التصنيف الثاني حسب نوعية هذه الاساليب. هناك ثلاثة انواع: أ) اساليب عسكرية وتشمل: اساليب دفاعية واقية، استعمال العصي والضرب، استخدام الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي، استعمال الرصاص البلاستيكي واطلاق الرصاص الحي. ب) خطوات عقاب عسكرية وتشمل: هدم البيوت، الطرد والعقوبات الجماعية الاخرى. ج) اساليب الادارة المدنية وتشمل: اغلاق المعاهد التعليمية، فرض ضغط على القرى والمدن، عزل التيار الكهربائي والاتصال التلفوني، فرض الضرائب، تقوية حاجة السكان للادارة المدنية، واساليب اخرى.

يمارس الاحتلال هذه الاساليب للحصول على غاياته الاصلية (!!). بعض التساؤلات التي تعتبر محور البحث في الفصل الحالي: ما هي الطرق التي يتخذها؟ ماذا تعكس هذه الاجراءات؟ هل يتم تنفيذ

الاجراءات والاساليب المختلفة في اطار خرق المعايير الانسانية والاخلاقية والقانونية الدولية؟ ما هي العلاقة القائمة بين هذه الممارسات والجريمة؟ ما هي نتائج تصرفات الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة؟؟

سياسة السيطرة على الانسان:

افضل ان ابدأ بعدة نماذج لتوضيح العلاقة بين الاجرام والدولة:

١) "نزل شرطيان من الجيب العسكري وكل منهما شاهرا مسدسه وركضا باتجاه سيارة "بيجو"٠ الشرطي الذي ركض باتجاه السيارة بدأ بضربه، رايت السائق يسقط على الارض من شدة الضربة والشرطي يوجه ضربة ثانية٠ في ذلك الحين جاء الشرطي الاخر الذي ركض مع مسدسه الموجه للسائق، سمعت طلقتين من الرصاص، وحينها رأيت السائق يسقط على الارض ودمه ينزف٠ سمعت صرخات رجال البوليس الذين صعدوا للجيب وانصرفوا بسرعة ٠٠٠٠"(٣)٠

٢) "جاء نائب القائد ممسكا بطفل عربي وقائلا له: "اصعد على عمود الكهرباء وانزل العلم من هناك"٠ كان ذلك عمودا ضخما لا يمكن تسلقه ابدا، وعندئذ بدأ الطفل في التسلق عدة امتار ولا اكثر، فضربه نائب القائد على رجليه قائلا له "واصل الصعود ٠٠٠ واصل الصعود" ولم يسمح له بالنزول، كنا مصدومين ٠٠٠ جاء والد الطفل وبدأ بالبكاء "دعوا ولدي، انزلوه بسرعة "انا سأصعد وانزل العلم" ٠ بدأ الاب العجوز في التسلق ٠٠٠ لكن دون جدوى ٠٠٠ فبدأ نائب القائد بضربه ٠٠٠"(٤)٠

٣) "وقفت رشا امام منزلها قرب البوابة ٠٠٠ وعلى الرصيف المقابل وقفت مجموعة من الجنود تراقب احدى المظاهرات ٠٠ ثم سمع صوت طلقات نارية ٠٠ واصاب رشا عيار معدني في عينها ٠٠٠ حيث اتضح ان عين رشا قد فقئت وتم استبدالها بعين اصطناعية٠٠٠"(٥)٠

هذه نماذج عينية تعتبر مدخلا للموضوع الذي نحن بصدده٠ الدراسات العلمية التي نشرت وركزت على الانتفاضة من زاوية تحليل علم الاجرام هي قليلة، سيتم التطرق لها بعد طرح وعرض بعض النماذج الجماهيرية التي تعكس نتائج سياسة النظام الاسرائيلي وذلك من خلال الاستناد الى معلومات احصائية وتقارير جمعت من مصادر متنوعة٠

في نهاية شهر تشرين الاول من عام ١٩٨٧، اعد تقرير "لجنة لندو" الذي كشف النقاب عن سياسة المخابرات الاسرائيلية والاساليب الهمجية التي استعملت خلال التحقيق (٦)٠

منذ بداية الانتفاضة، نفذت السلطات الاسرائيلية السياسة التي تفوق بشدتها الوصف الذي كتب في "تقرير لجنة لندو"٠ ففي العام ١٩٨٧ قتلت سلطات الاحتلال ١٧ فلسطينيا واعتقلت ١٢٩ شخصا وزجتهم بالسجون والمعتقلات، حطمت ٨٦ منزلا وقلعت اكثر من ١٣٠٠ شجرة، فرضت الحبس البيتي على ٧٧ شخصا، فرضت ٥٠ عملية منع للتجول وفرضت ٤٨ مرة الانظمة ضد المؤسسات التعليمية وذلك وفق حوالي ١٢٠٠ نظام اختلقتها هذه السلطات للسيطرة على شعب يطالب بحقوقه وحريته٠ زيادة على ذلك، وجود اكثر من ٤٥٠٠ معتقلا سياسيا و ١٠٥ اشخاص رهن الاعتقال الاداري٠ بعد ستة اشهر من بداية الانتفاضة قتلت السلطات ٢٠٠ فلسطينيا واعتقلت الالاف من السكان (٧) في حينها اصبحت سياسة الاحتلال سياسة جماهيرية - همجية٠

منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ ١٩٨٩/٨/٨م هدمت السلطات في الضفة ٨٤ منزلا، وذلك كجزء من

سياسة العقاب الجماعي (٨) ومنذ بداية الانتفاضة وحتى اواخر تشرين اول ١٩٨٩ تم هدم ٢٣٦ منزلا واغلاق ٩٨ منزلا اخر في الضفة الغربية وقطاع غزة، زيادة على المنازل التي هدمت بادعاء انها بدون ترخيص وذلك حسب قوانين الدفاع الانتدابية/ ساعة الطوارىء "قانون رقم ١١٩" (٩)٠

يوضح تقرير اصدرته، مؤخرا (١٩٨٩)، جمعية العفو الدولية - ان السلطات اعتقلت منذ بداية الانتفاضة ونهاية ١٩٨٨ اكثر من ٢٥،٠٠٠ فلسطيني واكثر من ٥٠٠٠ منهم تم اعتقالهم اداريا، الالاف هم ضحايا لسياسة اليد الحديدية والضرب، وعلى الاقل توفي تسعة اشخاص نتيجة لهذا الضرب، وتوفي اربعون شخصا نتيجة لاستعمال القنابل الغازية٠

يشكف هذا التقرير ايضا السياسة القضائية٠ فقد ورد انه خلال عام ١٩٨٨ قدم للمحاكمة خمسة واربعون جنديا وموظفا اسرائيليا، خمسة عشر منهم وجدوا مذنبين ولكن حكم على واحد منهم فقط بالسجن لمدة عام واخر لمدة ١٨ شهرا٠ سبعة جنود قدموا للمحاكمة بسبب سياسة الضرب وحتى الان لم تنته المحاكمة، اخرون وجدوا مذنبين، لكنهم عوقبوا لمدة لا تزيد على الشهرين ونصف من السجن الفعلي٠ في حالات استعمال "غير مناسب" للقنابل المطاطية والقنابل الغازية - لم تقدم السلطات احدا للمحاكمة (١٠)٠

تقرير اخر لهذه الجمعية (١٩٩٠) يوضح انه حتى عام ١٩٨٩ اعتقل حوالي ٢٥٠٠٠ شخصا، من الاراضي المحتلة، اعتقل اكثر من ٤٠٠٠ فلسطينيا اعتقالا اداريا وبدون محاكمة، ما زال اكثر من ١٣٠٠٠ معتقل في السجون الاسرائيلية ومراكز الاعتقال المختلفة، تم قتل اكثر من ٢٦٠ شخصا بواسطة اطلاق الرصاص الحي، وقتل اخرين بواسطة وسائل اخرى، الالاف من الفلسطينيين عذبوا وضربوا على ايدي جنود الاحتلال (١١)٠

الاحتلال على عناصره المختلفة يعطي الشرعية لهذه السياسة، فاطلاق النار وقتل حوالي ٩٨٠ شخصا (في المدة: ١٩٨٧/١٢ - ١٩٩٠/١٢) منهم (٩٤ شخصا نتيجة لاستعمال الرصاص الحي) هذه واخرى هي الاعمال التي تعكس السياسة غير الشرعية، وحسب المقاييس الدولية، في مضمونها من ناحية اخلاقية انسانية وقانونية (١٢)٠

الضحايا:

حسب احصائيات تم جمعها، حتى اواخر عام ١٩٩٠ - من مصدر لجمع المعلومات وهو مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان والتي تتطرق لضحايا سلطات الاحتلال في السنتين الاولى والثانية من الانتفاضة - تتوضح الصورة التالية:

أ) حالات القتل

تنقسم حالات الاستشهاد الى عدة انواع من ناحية اسباب الوفاة:

١) وفاة نتيجة لتدخل مباشر لسلطات الاحتلال (بواسطة الرصاص)٠

٢) وفاة نتيجة لظروف غير واضحة ومشكوكة.

٣) وفاة نتيجة لاستعمال القنابل الغازية.

٤) وفاة نتيجة للضرب والتعذيب.

١) وفاة نتيجة لاطلاق الرصاص الحي:

توضح المعطيات (١٣) انه حتى تاريخ ١٩٨٩/١٠/٢١ قتلت السلطات العسكرية (احيانا القتل نفذ بواسطة المستوطنين) ٥٨٢ شخصا وذلك بواسطة اطلاق النار باتجاههم. خلال السنة الاولى من الانتفاضة - حتى تاريخ ١٩٨٨/١٢/٩ - استشهد ٢٨٧ فلسطينيا.

توضح هذه المعلومات ان ٣٤،٥٪ من الشهداء الذين قتلوا مباشرة بواسطة النار الحي هم من قطاع غزة، يلي ذلك منطقة نابلس. ٣٨،٨٪ من الحالات هم من الاجيال ما بين ١٣ - ١٨ سنة. من هذه المعطيات يمكن التوصل الى عدة استنتاجات مرتبطة بسياسة السلطات:

١) حصل في السنة الثانية من الانتفاضة تصعيد في فعاليات الجنود والمستوطنين ضد السكان الفلسطينيين.

٢) تستعمل سلطات الاحتلال سياسة القتل المباشر بواسطة الرصاص الحي في قطاع غزة اكثر من المناطق الاخرى.

٣) تركز السلطات في تطبيق سياستها على الاجيال الشابة.

٤) بالرغم من وجود الانتفاضة في كل مناطق الضفة والقطاع الا ان سياسة السلطات تختلف من منطقة الى اخرى.

٥) تختلف منطقة القدس عن غيرها من المناطق خاصة من ناحية تطبيق سياسة القتل المتعمد، بكونها مرتبطة بالانظمة المدنية، وليست العسكرية (في اغلب الاحيان).

٢) وفاة نتيجة لظروف "مشكوكة":

تظهر المعطيات الاحصائية (١٤) انه منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ ١٩٨٨/١٢/٩ توفي ٤٣ شخصا لاسباب "غير معروفة!" ولكن هذه ترتبطبعمليات السلطات. توضح هذه المعلومات ان عدد الوفيات (ما بين ١٢/١٠ /١٩٨٨ . ١٩٨٩/٩/١٩)، من هذا النوع، هو ٣٨ شخصا، في حين ان ٣٩،٥٪ منهم في جيل ما فوق ٣ سنوات، وفي حين ان حسب العدد الكلي، ٤١،٨٪ من الشهداء هم ما فوق ٣١ سنة، ٧٥،٣٪ من الاشخاص هم من مناطق الضفة الغربية، لا يوجد اختلاف ملموس في عدد الشهداء في كل سنة من الانتفاضة وحسب هذا النوع من القتل.

السؤال هو: هل التركيز على الاجيال ما فوق ٣١ سنة والتركيز على المناطق - غزة ورام الله هي عملية عشوائية؟ او يعكس ذلك سياسة مخططة للسلطات؟ في جميع الاحوال، هذا النوع من القتل هو ايضا متعمد

من قبل السلطات وقد تطبق سياستها هذه قصدا بهدف التقليل من مسؤوليتها في مثل هذه الحالات. بالمقارنة مع المعلومات السابقة حول الوفيات نتيجة لاطلاق الرصاص الحي نرى ان سياسة القتل المباشر موجهة خاصة تجاه الجيل الصاعد من الشباب اما سياسة القتل "بظروف مشكوكة" فهي موجهة في الغالب ضد كبار السن وهذا يعكس ان فعاليات سلطات الاحتلال مخططة، وتركز على عامل الجيل كمتغير هام.

٣) وفاة نتيجة لسياسة الضرب والتعذيب:

منذ بداية الانتفاضة وحتى تاريخ ١٩٨٩/١٠/١ استشهد ، نتيجة الضرب والتعذيب، ٥٢ شخصا منهم ٣٧ شخصا في الفترة وحتى ١٩٨٨/١٢/٨. هذه المعلومات (١٥) توضح انه خلال الفترة ما بين ١٩٨٨/١٢/٩ - ١٩٨٩/١٠/١ توفي ١٦ شخصا وخاصة من مناطق الضفة الغربية.

تعود اسباب هذا القتل لاستعمال عدة اساليب منها رمي الحجارة على السيارات العربية، الضرب المبرح بايدي الجنود، التعذيب خلال التحقيق ورمي الشخص من الجيب العسكري وهو مسرع.

تظهر هذه المعلومات ايضا ان الشهداء، من هذا النوع، معظمهم ضمن الاجيال تحت ١٢ سنة وفوق ٣١ سنة. هل هذه النتائج تعكس سياسة السلطات؟ الجواب انه في جميع الحالات والاحوال، تعكس هذه النتائج سياسة "اليد الحديدية" التي تستعملها الحكومة العسكرية في المناطق المحتلة.

٤) وفاة نتيجة لاستعمال القنابل الغازية:

ان استعمال القنابل الكيماوية - الغازية قد ادت الى وفاة ٨٢ شخصا حتى تاريخ ١٩٨٩/١٠/٨. منهم ١٤ شخصا في الفترة ما بين ١٩٨٨/١٢/٩ - ١٩٨٩/١٠/٨ (١٦)، ٤٥,١٪ من المجموع الكلي كانوا فوق ٣١ عاما و ٧، ٥٣٪ من منطقة قطاع غزة. في اغلب الحالات، توفي الشخص نتيجة لرمي القنبلة الغازية في بيته او مكان عمله. تعكس هذه المعطيات السياسة الهمجية التي تتضمن قتل الاشخاص الابرياء وهم في بيوتهم. المعلومة الواضحة هي ان ٣٧,٨٪ من الوفاة هم دون ١٢ سنة وبضمنهم اطفال رضع في الاشهر الاولى من حياتهم.

ان قتل الاطفال والاشخاص الكبار في السن، الذين ليس بمقدورهم الجسماني مقاومة تأثير هذه القنابل الفتاكة، يعتبر جزءا من سياسة العقاب الجماعي. زيادة على قتل الاطفال فان هذه الغازات تضر المئات بل الالاف من السكان. وهذا الشيء يعكس اهداف سلطات الاحتلال الذي يتمثل ليس فقط بالقتل وانما في التأثير على اكبر عدد ممكن من السكان.

عامان من الانتفاضة

فحص العدد الاجمالي لمجموع القتلى الذين استشهدوا في العامين الاولين والذي صدر عن جهات

فلسطينية في الاراضي المحتلة "مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان، مؤسسة الحق، وعن جهات اسرائيلية (الجيش الاسرائيلي وجهاز الامن الشاباك، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة - بتسيلم) وعن جهات دولية (وكالة الغوث - دائرة الشوؤن الدولية) يوضح الاختلاف الواضح بين المعطيات التي يقدمها كل طرف (١٧)٠ المعطيات الاجمالية التي اصدرها مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الانسان واصدرتها مؤسسة "الحق"، بعد مرور عامين للانتفاضة، هي الاكثر صدقا من غيرها لانها الاكثر قربا للواقع والامر مفهوم بالنسبة للمصادر الاسرائيلية٠

ان المعلومات التي نشرها مركز المعلومات الفلسطيني هي الاكثر مناسبة بسبب تطرقها للمتغيرات العديدة المرتبطة بالشهداء٠ يوضح هذا الاستقصاء (١٨) انه استشهد خلال العامين للانتفاضة ٨٢٠ فلسطيني: ٥٣١ (٦٤,٧٪) في الضفة الغربية و ٢٨٩ (٣٥,٣٪) في قطاع غزة٠ ٢٢١ (٢٧٪) ضحايا من سكان المخيمات بالمقارنة ٥٩٩ (٧٣٪) من غيرها٠ من ناحية الجيل - يظهر ان متوسط عمر الضحية هو ٢٣,٧، من ناحية الجنس - ٧٤٥ (٩١٪) هم من الذكور و ٧٦ (٩٪) من الاناث في حين ان الضحايا من الذكور هم اصغر سنا من الاناث٠ فحص الظروف التي ادت للاستشهاد توضح ان ما يقارب ٦٣,٢٪ من مجموع عدد الاطفال (١٩٢) قتلوا رميا بالرصاص خارج نطاق الصدامات٠ مع تصاعد الانتفاضة ودخولها عامها الثاني ازدادت نسبة القتلى من جراء اطلاق النار على الصدر والرأس بشكل ملحوظ لتشمل حوالي ٧٥٪ من الضحايا٠

فحص قصص ١٨ حالة استشهدت في الضفة الغربية ما بين التواريخ ٨٩/١١-١٩٩٠/٦ يوضح ان قسم من الشهداء قتلوا خلال العمليات التي قام بتنفيذها الجيش٠ حيث فوجئت الضحايا باطلاق النار عليهم بدون تحذير، قسم اخر قتل نتيجة اطلاق النار المستهدف ومن مدى بعيد وفي ساعة عدم وجود الجيش في وضع الخطر، قسم اخر استشهد جراء اطلاق النار من المدى القصير وساعة هروبهم وفي الوقت الذي لم يواجه الجيش اي خطر، قسم اخر قتل جراء دخول الجيش لتجمهر وفي حين تم اطلاق النار بشكل عشوائي٠ ومن بين الذين اطلقت النار عليهم كانوا هؤلاء الذين استشهدوا وهم في بيوتهم او ساروا في الشارع او في جنازة قريب استشهد قبل وق قصير٠ توضح هذه المعطيات ظاهرة استخدام مستهدف لاطلاق النار وذلك بهدف الاصابة والقتل (١٩)٠ دراسة حالة اخرى حصلت في مخيم البريج تبين ان نائب قائد قطاع غزة اطلق النار باتجاه حدث وبدون وجوده في وضع الخطر مما ادى لاستشهاده (٢٠)٠ المصادر العسكرية اعطت الشرعية للاطلاق النار فقد تم محاكمة اثنين من جنود الاحتياط لعدم ردهما "كما يجب" خلال القاء زجاجة حارقة عليهما(٢١)٠

فالاحتلال هو المسؤول عن قتل المئات من الفلسطينيين الابرياء٠ من المجازر التي احدثتها قوات "حرس الحدود" والجيش الاسرائيلي: فعلى سبيل المثال، المجزرة التي حدثت اثناء تشييع احد شهداء مدينة نابلس، بتاريخ ١٩٨٨/١٠/٦، ذهب ضحيتها ٦ شهداء خلال ساعة واحدة (٢٢)٠ ثم مجزرة قرية نحالين، بتاريخ ١٩٨٩/٤/١٣، حيث قامت قوات كبيرة مما يسمى "حرس الحدود" بمداهمة القرية لاجراء الاعتقالات ولارغام المواطنين على ازالة الشعارات الوطنية عن الجدران، فحدثت المواجهة التي راح ضحيتها ٤ شبان (٢٣)٠

ب) الاصابات:

تظهر المعطيات (٢٤) انه منذ ١٩٨٧/١٢/٩ وحتى ١٩٨٩/٩/٣٠ اصيب حوالي ٧٣٢٤٧ شخصا نتيجة اطلاق الرصاص الحي والمطاطي، الضرب والقنابل الغازية المسيلة للدموع.

حسب هذه المعطيات: ٧٢،٧٪ من المصابين بالرصاص الحي هم من قطاع غزة، في حين ٣٥،٨٪ هم تحت سن ١٦. خلال هذه المدة كانت نسبة المصابين من المجموع الكلي (منذ بداية الانتفاضة) حوالي ٢٢٪ اي بمعدل حوالي ٣٣٢٩ اصابة في الشهر الواحد، ناهيك عن المصابين الذين لم يصلوا للعلاج. مجموع عدد الاصابات حتى نهاية العام الثاني للانتفاضة كان حوالي ٨٠٠٠٠ مصاب (٢٥).

صورة عينية (٢٦) تظهر انه خلال السنة الاولى للانتفاضة وصل لمستشفى المقاصد الخيرية في القدس ٤٨٣ شخصا كضحايا لسياسة "الضرب والتكسير" منهم ٣٦٤ من منطقة الضفة الغربية. ٧٥،٢٪ من المصابين هم في سن ١٣-٢٤عاما . تتلخص اسباب الاصابة: الضرب، التعذيب، اطلاق الرصاص، اختناق من الغاز، صدمات نفسية، وغيرها من الاساليب التي شرعت بتنفيذها السلطات العسكرية.

يجب الاخذ بعين الاعتبار ان هذا العدد هو جزء من العدد الكلي للمصابين الذين عولجوا في المستشفيات الفلسطينية. فهناك المصابون الذين وجهوا لمستشفيات الشفاء وناصر في غزة، المستشفيات الاتحاد، رفيديا والاهلي في نابلس، للمستشفيات العيون، المطلع والفرنساوي في القدس، لمستشفيات الحسين في الخليل وبيت جالا، لمستشفى الاميرة عالية في الخليل، لمستشفى الدهيشة للامراض العصبية والعقلية ولمستشفى اريحا للعظام، زد على ذلك الاشخاص الذين اصيبوا ولكن لم يتوجهوا للعلاج الطبي وللمصابين الذين عولجوا في المعتقلات الاسرائيلية.

فالضرب واسلوب الضرب حتى الموت، وسياسة تكسير الاطراف هي الفعاليات التي شرع وزير الدفاع الاسرائيلي "رابين" بتنفيذها بتاريخ ١٩٨٨/١/١٧ والتي ادت الى اصابة الالاف من الفلسطينيين. فقد توضح المعطيات (٢٧) ان سياسة الضرب استعملت بشكل تلقائي وبدون علاقة بفعاليات احتجاج فلسطينية، عملية الضرب بعد الاعتقال، الضرب بواسطة مجموعة من الجنود (كما حدث بواسطة جنود كتيبة جبعاتي). من مشاهد الضرب الوحشي: مشهد الجنود الاربعة الذين انهالوا، في احدى التلال القريبة من مدينة نابلس، على ايدي شابين محاولين تكسيرها بواسطة الحجارة.

الامثلة كثيرة. مثل واحد يصف تصرفات الجنود اتجاه النساء في قطاع غزة. يصف الصحفي (٢٨) حادثتين من مجموع الحوادث التي حصلت مع نساء فلسطينيات. يقول الصحفي : "طلب افراد المخابرات من النساء تسليم اولادهن والا فسيتم اغتصابهن ... نفس افراد المخابرات ضربوهن بوحشية".

ومثل اخر: عنف جنود الاحتلال كما تم عرضه في فيلم "اطفال جبل النار" (٢٩). يصف هذا الفيلم اعمال العنف بما تشمل الاعتداء والضرب اتجاه سكان نابلس ووصف قصة استشهاد شاب، وقصة اطلاق النار على طفل واصابته برأسه.

وشرع جنرال المنطقة الجنوبية "مردخاي يتسحاق" بضرب الفلسطينيين. شهادة جنرال الاحتياط "يعقوب عمار"، القائد السابق لقوات جيش الاحتلال في قطاع غزة، التي اسمعت في المحاكمة المشهورة

"جبعاتي بـ" تبرهن ذلك: "تم تفريق المتظاهرين٠ بعد نصف ساعة، يوم او يومين رجعوا وعندها فهمنا ان الاجوبة هي ليست اجوبة٠ تكون الشعور بعدم المقدرة، حينها تطور استخدام الضرب٠ حسب مفهومي، استعمال الضرب تطور من الاسفل واصبح في مرحلة معينة كطريقة٠ بدأوا بالتكسير ٠٠ حصل وضع من الاحباط وخلال مطاردة الجمهور تم ضرب كل واحد نواجهه٠ لم تكن هناك علاقة بين الضاربين ورامي الحجارة ٠٠٠ ركضوا وراء شخص معين وعند القاء القبض عليه ضربوه٠ في بعض الاحيان، القوا القبض عليه في بيته وتطور اسلوب الضرب كأسلوب ناجح ونافع٠ عبرة القادة كانت الضرب وان الضرب مفيد ٠٠٠ فهمنا ان الضرب شيىء جيد" (٣٠)٠ يقول ضابط اسرائيلي كبير بهذا الصدد: "أنني اعرف الاوامر التي اصدرتها لجنودي فقد امرتهم بان يكسروا عظام المتظاهرين ويسيلو دمهم" (٣١)٠

واسلوب "دفن الاحياء" هو ضمن السياسة العامة٠ فمن المشاهد الوحشية هي محاولة دفن ٤ شبان من قرية "سالم"، القريبة من نابلس، وغمرهم بالتراب ومشهد اخر: اعتقال طفل من قرية "دير الغصون" والقائه في حفرة ودفنه بالحجارة والتراب، حيث انقذه السكان المحليين من الموت المؤكد (٢٢)٠

وبخصوص اسلوب التعذيب الشائع استخدامه في فترة الاعتقال والتحقيق، يتطرق التقرير الذي اعده مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة "بتسيلم" لطرق تحقيق المخابرات في فترة الانتفاضة (١٩٨٨ - ١٩٩٠)٠ تم مقابلة ٤١ سجينا معتقلين في ١٠ سجون مختلفة، ٢٩ منهم من سكان الضفة والباقي من القطاع، تم اطلاق سراح ٢٩ سجينا بعد فترة سجن ١٨ شهر كحد اقصى بتهمة رمي حجارة اما الباقون وعددهم ١٥ فقد اعتقلوا واديتوا لفترات طويلة، اثنان منهم - اعتقلا اداريا، ستة منهم اعتقلوا بتهمة "علاقة مع منظمة معادية" ٠ توضح نتائج التقرير ان رجال "الامن" الاسرائيليين يستخدمون ١١ طريقة تعذيب مختلفة خلال عملية التحقيق، الطرق التي تعتبر ممنوعة الاستخدام بتاتا، والتي استعملت بهدف الضغط على السجين للحصول على معلومات منه٠ هذه هي الاساليب: اهانات، تهديد باصابة المعتقل او اسرته، منع المعتقل من النوم والاكل، البقاء في زنزانة او خزانة او براد لفترات طويلة، ربط السجين لساعات طويلة في يديه و / او رجليه وهذه الطريقة الاكثر استخداما، اجبار السجين على ممارسة الرياضة وبشكل قهري وعنيف، تعريض السجين لحمام بارد، تغطية الراس بكيس وعصب العينين، تطوير علاقة صراع وشجار بين السجناء وطريقة الضرب المبرح باجزاء الجسم المختلفة (٣٣)٠

ولا ننسى ظاهرة الاستفزاز والاهانات التي يقوم بتنفيذها الجنود والتي عانى ويعاني منها اغلب الفلسطينيين، تعكس هذه الظارة عنف نفساني وتعتبر الضحية ضمن الاصابات (اصابة نفسية وليست جسمانية)٠ من الامثلة العشوائية وكما اوضحها صحفي (٣٤): "امر الجنود العرب بتفريغ محتويات البيت واخراجها الى الشارع وثم ارجاعها لوضعها السابق٠ نحن نريد رؤية جدران البيت وبلاط البيت ٠ هكذا توجهت مجموعة الجنود في نابلس لخمسة من اصحاب البيوت ٠٠ قالت السلطات العسكرية ان هذه هي حالة شاذة"٠

ج) السجناء السياسيون:

عملية الاعتقال والحبس هي احدى الوسائل التي تستعملها السلطات بهدف الحد من المقاومة ضدها٠

المبدأ الذي يقف وراء هذه الاجراءات هو ما يمسى "امن" الدولة، وحسب نظرة السلطات، فالانسان المصنف "كمهدد للامن" هو خطر ويجب ابعاده عن المجتمع كي لا يؤثر على الاخرين من ناحية افكاره وفعالياته٠ هذه النظرة ادت وتؤدي لاعتقال الالاف من الافراد، جزء منهم اعتقلوا اداريا وذلك على اساس معطيات استخبارية، لا على اساس بينات قانونية دقيقة٠ حسب الاحصائيات المتوفرة (٣٥) هناك حوالي ١٤،٠٠٠ سجينا سياسيا في المعتقلات الاسرائيلية (حتى ١٩٨٩/٩/٣٠) منهم ٢١٢٤ سجينا اداريا٠ وحسب هذه المعلومات، يوجد حوالي ٩١٨٤ معتقلا في معتقلات المراكز العسكرية، ٢٢١٣ معتقلا في معتقلات داخل المناطق المحتلة، ١٥٦٠ معتقلا في معتقلات عادية داخل اسرائيل و ٥٤٣ معتقلا في معتقلات مؤقتة٠ وفق احصائية اجمالية لعامين (٣٦) قدم ١٥٤٠٦ شخصا للمحاكمة وتم ادانتهم وحبسهم حسب الترتيب التالي: ٩٢٢٣ في مخيمات عسكرية مؤقتة، ٤٤٩٥ في سجون مدنية، ١١٠٠ في قواعد عسكرية و ٥٨٨ في مراكز شرطة ومخابرات٠ زيادة على ذلك تم اعتقال ٨٥٠٠ اداريا٠

هؤلاء المعتقلون هم ضحية للسياسة المستندة على خرق للانظمة الدولية: فعملية الاعتقال غير شرعية، عملية التحقيق بربرية وشرسة، الجهاز القضائي العسكري وهو ذراع الاجهزة المخططة والمنفذة والمعتقلات في ظروف غير انسانية٠ يجب الاخذ بالحسبان ان هذا العدد لا يعكس المجموع الكلي فهناك المعتقلين غير المعروفين وهناك الذين تم اعتقالهم لساعات او ايام محددة في المراكز العسكرية والبوليسية٠

حصيلة القمع الاسرائيلي بعد ثلاث سنوات:

حسب معطيات مصادر فلسطينية (٣٧):

- الوفيات: ٨٩٠ شهيدا، منهم ٧٤١ استشهدوا جراء اطلاق النار الحي٠
- الاصابات: ١٠٥٠٠٠ اصابة٠
- الابعاد: ٥٨ شخصا مبعدا٠
- الاعتقال الاداري: حوالي ١٢٥٠٠ معتقلا اداريا٠
- الاعتقال: حوالي ٧٥٠٠٠ معتقلا٠
- هدم البيوت: ١٧٢٦ بيتا٠
- منع التجول: مجموع ٨٦٧٦ يوما٠

هذه الاحصائيات تبعد كل البعد عن الاحصائيات التي اصدرتها جهات اسرائيلية٠ على سبيل المثال، الاحصائية التي اصدرها الناطق باسم الجيش الاسرائيلي (٢٨) توضح ان عدد الشهداء هو ٦٢٥، منهم ٧٦ شهيدا دون سن ١٤ عاما، ١٢٨٤٥ اصابة، اعتقال ٩٩٢٦ منهم فقط ٧٩٩ معتقلا اداريا، ابعاد ٥٨ شخصا وهدم ٣٢٦ بيتا٠ وتبقى مصداقية هذه المعطيات في اطار الشك٠

احصائيات عينية تم تفريغها بواسطة مصادر فلسطينية (٣٩) حول اثار القمع في قطاع غزة، تظهر:

- الشهداء: ٣٣٨ شهيدا٠ منهم ٢٥٤ استشهدوا جراء عيارات نارية ومعدنية، ٢٤ جراء الضرب المبرح، ٣٣ جراء قنابل الغاز و ٢٧ لاسباب اخرى٠ بضمنهم ٥٣ طفلا و ١٨ ربة بيت٠
- الاصابات: المجموع هو ٦٣٧٨٥ وحسب نوعها - ١٧٢٧٨ جراء عيارات نارية او معدنية، ٣٥٥٤٢ جراء الضرب والباقي (١٠٩٦٥) جراء الغاز٠
- الاعتقال: ٤٦٠٠٠ معتقل منهم ٧٠٠٠ معتقلا اداريا٠
- حالات الاجهاض: ٢٣٦١ حالة٠
- هدم البيوت كلي او جزئي: ٢٥٦ بيت واغلاق ٩٢ بيت٠
- منع التجول: مجموع الايام هو ٢٢٥٨٠
- اغلاق ١٤٦ مدرسة، ١٦٠ شارعا و ٣٥ مسجدا٠

هذه المعطيات كغيرها تعكس سياسة سلطات الاحتلال وتعكس اهدافها ونواياها الحقيقية٠

سياسة السيطرة على الارض:

ان سياسة مصادرة الاراضي، تجريفها وقلع اشجارها هي جزء من الايديولوجية الصهيونية الاستيطانية التي تهدف الى حرمان الشعب من اغلى شيىء عنده٠ وقد تعد هذه السياسة جزء من سياسة العقاب الجماعي والسيطرة الصهيونية على الارض والانسان الفلسطيني٠

حسب احصائيات عينية (٤٠) صادرت السلطات في شهر ايلول ١٩٨٩م : ٥، ١٤٥ دونما من الاراضي، منها ٧،٥ دونما لاهداف الاستيلاء الاستيطاني، ٤ دونمات للاستيلاء العسكري - لاقامة مشاريع عامة كشق الشوارع وانشاء الاحراش في منطقة الضفة الغربية٠ خلال نفس الشهر جرفت، حرقت او اتلفت قوات من الجيش الاسرائيلي ٤٥ دونما من المزروعات منها ٧٥،٦٪ من شجر الزيتون في مناطق الضفة والقطاع٠ نفذت هذه العمليات نتيجة لادعاء السلطات بانه تم القاء الحجارة على سيارات عسكرية من بين الاجشار٠ زيادة على ذلك تم اقتلاع ١٨٧٥ شجرة من مساحة ٩٦ دونما، في نفس المدة، منها ٧٠٦ دونما من شجر الزيتون٠ حسب الاحصائيات الاجمالية (التي وردت في نفس المصدر) فقد قلعت السلطات منذ بداية الانتفاضة وحتى ايلول ١٩٨٩ - ٥٣١٧١ شجرة من الاصناف المختلفة في الضفة والقطاع٠ ففي السنة الاولى للانتفاضة اقتلعت ٢٦٠٣٤ شجرة، منها ٥٩،٧٪ من شجر الزيتون٠ اما في السنة الثانية (حتى ايلول ١٩٨٩) فقد تم اقتلاع ٢٧١٣٧ شجرة منها ٧،٧٪ من شجر الزيتون٠ ناهيك عن الاشجار التي اتلفت بواسطة المبيدات السامة، وحتى نهاية العام الثالث تم اقتلاع حوالي ٩٤٨٨٧ شجرة (٤١)٠

تعد هذه السياسة استمرارا لسياسة القتل والتعذيب التي هدفها الانسان والارض الفلسطينية٠ وهذه تعكس بشكل اساسي الايديولوجية الصهيونية التي بمضمونها السيطرة كجزء من مجموع الطرق التي يستعملها الاحتلال لانهاك قوى الشعب الفلسطيني٠

اجراءات عينية:

تخلق السلطات كل يوم اساليب سيطرة جديدة والتي تصبح انظمة عسكرية ينفذها بهدف برهنة قوته على الانسان الفلسطيني، هذه هي اساليب العقاب الجماعي واهمها:

١ - حظر التجول: منع السكان من الخروج من بيوتهم. تستعمل السلطات هذا النظام استنادا على امر من الحاكم العسكري او قائد المنطقة، وقد تعتبر هذه الانظمة وقائية حسب وجهة نظر السلطات العسكرية. اي انه حسب رايها منع السكان من التجول قد يخفف من الفعاليات الموجهة ضدها وخاصة حين حصول الحوادث التي تعرفها كـ "مخلة للنظام العام".

٢ - هدم المنازل: تستند السلطات على نظام يعود الى فترة الانتداب البريطاني، والذي بموجبه تستطيع الجهات العسكرية هدم احد المنازل عند شكها بان احد افراده قد نفذ فعاليات ضدها. حسب نظرة هذه الجهات، فان تنفيذ هذا النظام قد يردع احد افراد الاسرة والاشخاص الاخرين من تصعيد العمليات ضدها، زيادة على المنازل التي هدمت بادعاء عدم وجود الترخيص الرسمي لها.

٣ - اغلاق المعاهد التعليمية: في بداية السبعينات للقرن العشرين تأسست الجامعات الفلسطينية، اولها جامعة بير زيت (١٩٧٢). وقد اضطرت السلطات الى السماح باقامة هذه الجامعات خوفا من وقوع الشباب الفلسطيني، الذين يذهبون الى الدراسة في الخارج، تحت تأثير الافكار الثورية التي تجعل منهم عنصر مقاومة بعد العودة الى الاراضي المحتلة. لكن جامعات الاراضي المحتلة خيبت امال السلطات وتحولت الى مراكز وطنية مناهضة للاحتلال، على الرغم من جميع الاجراءات التعسفية الهادفة ضدها. من مظاهر هذا القمع اصدار الامر العسكري رقم ٨٥٤ (تم اصداره في تموز ١٩٨٠) والذي بموجبه يمنح الحاكم العسكري للجامعة رخصة عمل لمدة سنة واحدة ويحق له رفض التجديد بعد سنة، كما اصدرت اوامر اخرى للحد من الفعاليات الوطنية داخل الحرم الجامعي، على اساس ذلك تم ابعاد اساتذة جامعيين ورؤساء اقسام في بداية سنوات الثمانينات.

تمارس السلطات خلال الانتفاضة اساليب همجية وذلك بغلق، لفترات طويلة ،المدارس في المراحل المختلفة، مداهمة مقار مجالس الطلاب ومصادرة المحتويات، اعتقال الطلاب والاساتذة وفرض الاقامة الجبرية عليهم ومنع الطلاب من التعلم في الخارج.

تعتقد السلطات ان عملية اغلاق المعاهد التعليمية والثقافية قد تؤدي الى الحد من النهضة الوطنية، الحد من الفعاليات والمقاومة ضدها والى انشاء مجتمع امي وبذلك تستطيع، حسب اعتقادها، السيطرة على الشباب واحتوائه سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا. بشكل عام، حارب الاحتلال كل الامور المرتبطة بالثقافة الفلسطينية، حارب الثقافة الوطنية وخاصة الادب الملتزم والصحافة الادبية. ومن الاساليب التي استعملها ويستعملها هي (٤٢): ابعاد الكتاب والادباء او منعهم السفر، او ملاحقتهم او اعتقالهم، او فرض الاقامة الجبرية، اغلاق مجلات وصحف ومنع توزيعها، مراقبة النصوص الادبية والثقافية.

٤ - اغلاق المؤسسات الوطنية: قبل ومنذ الانتفاضة، اغلقت السلطات المئات من المؤسسات الفلسطينية بادعاء انها تعتبر بؤرة الوطنية والمقاومة. فوجود مثل هذه المؤسسات اصبح بالنسبة للسلطات اجراما.

اي، وجود هذه المؤسسات معناها، حسب الرؤية العسكرية، تهديدا لما يسمى "النظام العام".

٥ - استعمال اساليب تهدف الى تقوية حاجة السكان للسلطات:

طورت السلطات، خلال الانتفاضة وقبلها، طرقا عديدة تهدف الى زيادة الاحباط والقهر لدى السكان مثل: حجز البطاقات الشخصية وطلب مراجعة قسم الشرطة، حجز الهويات حتى دفع الضرائب المفروضة قهرا، عدم تجديد ترخيص السيارات حتى دفع الضرائب، عدم السماح بالسفر الى الدول العربية والاجنبية الا اذا سددت "الديون"، الرجوع لجهاز المخاتير والاجهزة العسكرية حين ضياع البطاقة الشخصية او في اية حاجة اخرى، عدم اعطاء ترخيص لتسويق الحمضيات والمنتوجات الزراعية وغيرها من الاساليب التي خلقها الحكام العسكريين والتي طبقت بهدف الحصول على المصالح الضيقة المرتبطة باعتبارات عسكرية - سياسية : تقوية علاقة السكان بالاجهزة الاسرائيلية.

٦ - استعمال البطاقات الممغنطة، البطاقات الخضراء والحاسوب البوليسي: ان عملية تغذية الحاسوب المركزي في الشرطة باسماء جميع الافراد، وتحضير قوائم باسماء الاشخاص "ذوي السوابق الجنائية والسياسية" وارغام سكان القطاع بالحصول على البطاقات الممغنطة كي يتمكنوا العمل داخل اسرائيل، تهدف الحد من انتقال الفلسطينيين داخل المناطق المحتلة وتقوية جهاز المخابرات الاسرائيلية. من الاساليب التي تم البدء باستعمالها هي توزيع "البطاقات الخضراء" (٤٣). في اعقاب عملية تصعيد في فعاليات الانتفاضة، بعد مجزرة الاقصى -١٩٩٠/١٠/٨ - ، وخاصة بعد طعن عدد من اليهود بالسكاكين، قامت السلطات بوضع اجراءات "وقائية ورادعة!!" جديدة تهدف الى منع بعض الفلسطينيين من الدخول لاسرائيل والعمل فيها. فحسب المعطيات قامت "سلطات الامن" بتوزيع حوالي ١٠،٠٠٠ بطاقة خضراء للاشخاص ذوي "الخلفية الجنائية والامنية" من الضفة والقطاع (٤٤).

٧ - عملية فصل المناطق المحتلة عن بعضها البعض:

تستعمل السلطات اساليب مثل اقامة الحواجز العسكرية في الشوارع الرئيسية بين المدن، فصل القدس عن باقي مناطق الضفة والقطاع، وفصل خطوط الهاتف بين المناطق المختلفة وبين الخارج. هذه الاساليب وغيره من نفس النوع تهدف للحد من علاقة الانسان بالانسان وبالتالي زيادة الاحباط - كما تهدف بذلك السلطات.

٨ - مصادرة الاملاك الشخصية:

تقوم السلطات بمداهمة المحلات التجارية، المصانع والمنازل ومصادرة محتوياتها من الالات، السيارات، الاجهزة الكهربائية، الاثاث، وغير ذلك بادعاء ان السكان لا يدفعوا "الديون المستحقة" حسب "قانون" ضريبة الاملاك. تحتجز وتصادر السلطات هذه البضائع لتبيعها في المزاد العلني وتدخل لخزينتها الالاف من الدولارات. تعتبر هذه العملية، كسابقاتها، منافية للاخلاقيات والانظمة العالمية وخرقا للقوانين الدولية.

٩ - تحويل الساحات في المدارس مراكزا للاحباط:

تعمل السلطات على اجبار السكان وخاصة في القرى الفلسطينية، الى الخروج والتجمع في الساحات العامة.

حيث تقوم باعمال القهر والاحباط نحو جميع الفئات السكانية بما في ذلك الاطفال، النساء والشيوخ.

١٠ - تقوية الخلافات بين قطاعات مختلفة من المجتمع:

تستغل السلطات محطات الاذاعة والتلفزيون الاسرائيلية وخاصة عبر نشرات الاخبار العربية وتقوم بحملات هدفها التشويه والتزييف، فمثلا: تقوم بالتركيز على "خلافات" بين الاتجاهات السياسية القائدة للانتفاضة ا تقوم بالتركيز على حالات القتل التي يقوم بها الشباب ضد العملاء والمتعاونين مع السلطات، وغير ذلك من الاعمال التي هدفها توسيع النزاعات الداخلية، اذ ان ذلك يؤدي، حسب رؤية السلطات، الى الحد من الانتفاضة ضدها.

١١ - التعتيم الصحفي والحد من نشاط الصحافة واجهزة الاعلام المحلية والعالمية.

١٢ - عرقلة وصول الامدادات الرئيسية: في اعقاب تعيين "وزير الدفاع" الجديد "ارنس"، تم وضع سلم اولويات جديد في المناطق المحتلة. طبقا لذلك، تم التأكيد على اهمية ضمان "امن" الطرق الرئيسية، التي تكثر فيها حركة المستوطنين، حيث يتضاعف على هذه الطرق عدد الدوريات وتقام مواقع عسكرية جديدة (٤٥).

تعتبر اغلب هذه الاساليب ضمن سياسة "العقاب الجماعي". من الاساليب البارزة منع التجول، اغلاق المنطقة، اغلاق المعاهد التعليمية والثقافية، فصل خطوط الهاتف، فصل التيار الكهربائي والماء، تحديد السفر للخارج، تحديد تسويق المنتوج الزراعي، هدم واغلاق البيوت وقلع الاشجار. يتوصل التقرير (٤٦) الذي اعده مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، في موضوع "العقاب الجماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، الى ان استعمال هذه الاساليب جاء تلبية لاهداف عقابية، في حين ان المبرر العسكري الرسمي هو الحاجة للامن والوقاية والردع. يؤكد هذا التقرير ان استخدام هذه الاساليب هو مناقض للقيمة الدولية التي تركز على اتجاه اساسي ومقبول المسوولية الجنائية هي مسؤولية شخصية. يستنتج واضعو هذا التقرير ان الاستعمال المستمر والمبالغ للاساليب المنحرفة عن مبدأ المسؤولية الشخصية والمتناقضة لمبادىء العدل والاستقامة معناه عقاب جماعي. العقاب الجماعي هو انحراف عن صلاحية السلطة حسب القانون الدولي المعلن، وخاصة عندما تتغاضى اعتبارات السلطة عن حاجات السكان وتحدد حقوقهم بدرجة غير منطقية.

يلخص صحفي يهودي سياسة الاحتلال بقوله: "... والسلطة الاسرائيلية تتنافس وتواجه كل التحديات متجردة تقريبا من كافة المعايير المتعارف عليها في الحياة الديمقراطية، وبين الفينة والاخرى . وهذا متعلق بظروف وموارد الجيش، يقومون بمحاصرة قرية معينة او حي او مخيم لاجئين ويقومون بعمليات مبادرة ترافقهم احيانا طائرات عمودية، التي تحاول اغلاق الطريق امام كل شباب القرية الذين يحاولون الهرب منها، سواء اكانوا مطلوبون لقوات الامن او غير مطلوبين .. هم يهربون لانه اذا تم القبض عليهم فانه ينتظرهم ساعات طويلة لتنظيف الشوارع، وازالة الشعارات ، وانزال الاعلام والصور واحيانا مصحوبة بالضرب والشتائم ... اذا فالحكم الاسرائيلي يحاول وتحت غطاء القوة العسكرية الكبيرة ان يفرض صلاحياته، مستخدما كافة الوسائل لتحقيق ذلك، فاذا لم يجدوا شابا مطلوبا يمكن ان

يعتقلوا افراد عائلته، ويمكن مصادرة ممتلكات العائلة• سبق ان كانت احداث غير قليلة قاموا فيها بهدم او اغلاق بيت عائلة شاب مطلوب، كل ما هو معروف عنه لا يعدو كونه مجرد اشاعات ووشايات اعتبرت كادلة والتي لم تثبت صحتها ابدا ••• فاذا كان حسب القائمة وعليه ضرائب، يأخذون بضائعه من متجره او ادواته المنزلية واحيانا يتم بدون اي تدقيق ••• وفي اكثر من مرة يجبرون شخصا على تسديد ديون اخيه او ابيه او ابن عمه واحيانا كان العقاب يطبق على كل القرية، يقطعون الكهرباء والماء لاسابيع وحتى اشهر، يغلقون الطرق المؤدية للقرية بواسطة خنادق عميقة واكوام صخر، ويمنعون الدخول والخروج لكل ساكن في القرية• وفي جسور الاردن يمنعون ادخال المنتوجات الزراعية او يمنعون تسويقها وغيرها الكثير الكثير ••• وعمليات استعراض العضلات المختلفة هي غالبا بيد ضباط الجيش والحكومة ولكن من يسيطرون عليهم هم من افراد جهاز المخابرات والصلاحيات التي بيدهم مطلقة ويمكنهم ان يلفوا قانونا وان يتجاوزوا اية حدود ••• ولكن اذا تبين شيىء جديد لدى جهاز المخابرات عن شخص ما، بكل بساطة يستخرجون قرارا باعتقاله وقد كان ٥٠،٠٠٠ معتقلا من هؤلاء في السنوات الاخيرة، والكثيرون منهم معتقلون اداريون ••••" (٤٧)•

هذه الاساليب وغيرها تهدف الى السيطرة على الانسان الفلسطيني سياسيا، اقتصاديا واجتماعيا والى الحد من مقاومته• لكن قد يتساءل الانسان هل هذه الاساليب رادعة؟ خبرة الشعوب المقاومة تعلمنا انه لا اسلوب ولا سياسة فوق ارادة الشعوب• فقد تخلق سلطات الاحتلال الانظمة ، الاوامر ، القوانين ، وغيرها من الطرق التعسفية ولكنها تصل بعد حين للقناعة بان هذه الاساليب قد فشلت، وهناك حاجة لاساليب اخرى وهكذا دواليك• هذه السياسة تستند على نظرية خاطئة اساسها الايديولوجية الصهيونية الاسرائيلية والتوسع الاستيطاني - الكولونيالي للسيطرة على الانسان والارض• ان تاريخ الشعوب المناضلة يوضح لنا ان هذه الاساليب لا تغير ولا تنفع وانما تؤدي لردود فعل عكسية اكثر شدة• فالاحباط، التعذيب والقهر يولد النضال والمقاومة ويولد الطاقات الايجابية الوطنية•

ان عمليات القتل، الضرب والتعذيب، الزج بالسجون، الاعتقالات الادارية وسياسة السيطرة عامة تعد وتعتبر جزءا من اجرام الدولة والاجرام الايديولوجي كما نرى بعد حين•

سياسة سلطات الاحتلال وعلم الاجرام:

قيل في احدى جلسات "الكنيست الاسرائيلي" (٤٨):

يوسف سريد، حركة حقوق الانسان والسلام: "يقول وزير الدفاع دائما: الكل حسب القانون، لوزير الدفاع توجد حساسية واحدة: حساسية للقانون، هو رجل قانون ودائما حسب القانون، وفي كل وقت يفصلون القوانين حسب الحوادث، اريد سؤاله: انت تتكلم عن القانون؟ انت تريد هدم بيوت رامي الحجارة، وانت تريد اطلاق النار على رامي حجر حتى لو هرب؟ انت وزير الدفاع لا تخجل التحدث عن القانون؟"٠

وقال مئير فيلنر من الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة: "ما تعمله حكومة اسرائيل ويتسحق رابين في المناطق المحتلة هو اجرام حرب ووفق القانون الدولي ٠٠٠ تعذيب ٠٠ لا يوجد لكم ضمير، انا اخاطبكم، لا يوجد لكم ضمير؟ اصبحتم حيوانات متوحشة، كيف تساومون مع هذا؟ لا يوجد لكم اي احساس بشري؟؟"٠

محمد ميعاري من القائمة التقدمية للسلام:" السيد رابين، هل تستطيع كف الكلام عن القانون والاحتلال حسب القانون، وعن القتل حسب الاوامر، عن اي قانون تثرثر؟ اتتكلم عن قانون الادغال؟ وماذا تركت هذه الحكومة لجميع المجرمين والمتوحشين؟؟"٠

وقال عبد الوهاب دراوشة من الحزب الديمقراطي العربي: "في الفترة الاخيرة اكتشفتم طرق جديدة لاحباط الانتفاضة: اغلاق وهدم بيوت راشقي الحجارة، توسيع الصلاحيات بشأن اطلاق النار الحي، ادخال انواع جديدة من الرصاص، اعتقالات ومحاكمات سريعة ومتعبة، عقاب الاباء والمعلمين، اغلاق المدارس، فرض عقوبات دائمة، تجويع وتعسير اقتصادي٠ وماذا كانت النتائج؟ ماذا كانت النتائج؟ تصعيد وتصعيد، دم ودم، اعتقال وابعاد"٠

قيل وذكر في مستهل هذه الدراسة ان هناك علاقة بين الاجرام، السياسة والدولة٠ فاجرام الدولة، الاجرام الايديولوجي ووضع "عدم القانونية" هي مواضيع تابعة لعلم الاجرام وليس فقط لعلم السياسة٠ فعلى النطاق الفلسفي: الاجرام السياسي يعني شرعية الوجود لدولة اسرائيل في الاراضي المحتلة، الاجرام الايديولوجي يعني شرعية وجود التبريرات الايديولوجية لتنفيذ الاجرام- اجرام باسم الايديولوجية٠ اما عدم القانونية فيعني ان الاجرام والانحراف اصبحا جزءا من الثقافة وجزءا من الاخلاقيات المستندة عليها الدولة٠

ان التطرق لاسباب الانتفاضة كفشل الحكومة الاسرائيلية في ايجاد حل سياسي مقبول، الاحباط الناتج عن سياسة الاحتلال والظروف الاجتماعية والاقتصادية خاصة في المخيمات الفلسطينية - كل هذه العوامل تتعلق بلغة الاجرام وليس فقط بلغة السياسة والاجتماع٠

علم الاجرام يساعدنا على فهم "دولة النظام والقانون" والفعاليات المنفذة بواسطتها٠ علم الاجرام يبحث في سياسة اسرائيل التي عبرت حدود الاخلاقيات المقبولة، فعمليات احباط الانتفاضة وبواسطة القتل، التعذيب، الاعتقالات الجماهيرية، الاعتقالات بدون محاكمة، اغلاق الاجهزة التعليمية والتي تناقض وتنحرف عن القواعد البشرية الانسانية والقانونية هي مواضيع هامة (٤٩)٠

من الطرف الاول، ان عملية المقاومة كرمي الحجارة هي ليست ما يسمى "الاجرام"، لانها تعكس ايديولوجية سياسية واضحة والتي ترفض قبول قوانين وانظمة الاحتلال كشرعية، وتعكس رفض افلسطينيين العيش تحت النظام الاسرائيلي٠ من الطرف الثاني، الجندي الذي يدخل بالقوة للمنازل، الجندي الذي يكسر ذراع طفل، الجندي الذي يطلق النار قصدا بهدف القتل - هل هو مجرم حسب مقاييس قانونية محلية ودولية؟ فهذا الاجرام هو كأي نوع اخر من الاجرام (٥٠) الذي يحصل في اطار نظرية التصعيد (Escalation) حسب لغة السياسية، او ما يسمى (Deviancy Amplificaton) حسب لغة علم الاجرام٠ فمن جهة اولى، يستمر الفلسطينيون في الصراع والمقاومة مع الاخذ بالاعتبار عدم الرجوع للوضع الذي كان قبل الانتفاضة٠ ومن جهة ثانية، تستعمل السلطات سياسة "اليد الحديدية" المناقضة لحقوق الانسان، رغبة في الرجوع لوضع ما قبل الانتفاضة (الرجوع لما يسمى دولة النظام)٠

ان دولة اسرائيل وحكومتها واجهزتها التنفيذية مستندة على ما يسمى "اسطورة نظام القانون" (٥١)٠ فهذه الجهات تدعي دائما انها تعمل باسم وفي اطار القانون٠ ولكن هذه هي الهزلية، وهذه هي السياسة التي قاعدتها الاوهام: فالسلطات تدعي بان القدس تتبع للقانون الاسرائيلي ولكن في احيان كثيرة تطبق فيها الانظمة العسكرية كمنع التجول، تدخل الجيش، هدم المنازل وغيرها، الاجهزة القضائية تطبق سياسة واحدة تجاه المستوطنين واخرى تجاه الفلسطينيين، يرتبط المستوطنون في المناطق المحتلة بالقانون الاسرائيلي وليس بالقانون العسكري، ارتباط السجون والمعتقلات في المناطق المحتلة بمكتب السجون الاسرائيلي المسؤول عن السجون "العادية" مثلها ايضا المعتقلات داخل اسرائيل (عتليت، الرملة، مجيدو، بئر السبع، الانصار ٣ وغيرها) والتي تحتوي بشكل غير قانوني على الاف من المعتقلين٠ هل هذه سجون عسكرية ام سجون تتبع للجهاز المدني الاسرائيلي؟ هذه هي كلها اسئلة توضح عدم الوضوح في الانظمة وهي تعكس ما يسمى "اسطورة نظام القانون"٠ يرتكز هذا النظام على المبررات، فمخالفة انظمة دولية وتكوين اكثر من ١٢٠٠ نظاما عسكريا ترتكز على مبرر "الامن" الذي هو في الاصل مبررا ضعيفا لا قاعدة له، فاغلاق المدارس والمعاهد التعليمية بررت بالعامل "الامني" وخرقه عرف بالاجرام٠ ولكن ماذا عن تصرفات الجيش، الشرطة والمستوطنين؟ لماذا يجب معاقبة الطلاب والمدرسين في حين ان السبب هي تصرفات الجنود، الشرطة وحرس الحدود؟

هذه السياسة - سياسة المبررات - ملائمة للمصطلح الذي يطلق عليه اسم Techinques of Neutralization اي "اساليب الابطال" (٥٢) التي يستعملها المنحرفون لانفسهم وللاخرين لتفسير اسباب خرقهم للانظمة والعرف القانونية والاجتماعية٠ ان المجرمين العاديين لا يعترفوا بان عمليات القتل مثلا هي اعمال اجرامية او غير صحيحة اخلاقيا، مثلهم ايضا المجرمون السياسيون الذين يخرقون القواعد الاخلاقية، والقانونية المحلية والدولية، ويربطون ذلك بالمصالح القومية الايديولوجية٠ يتمشى هؤلاء حسب المبرر بان الاهداف تبرر الوسائل والاهداف هي فوق القانون٠ حسب ذلك، لدولة اسرائيل تاريخ طويل من الايديولوجية التي تبرر الاجرام (٥٣) فالحركات الصهيونية (مثل هتحيا، غوش امونيم ، مولدت، ماخ) تبرر فعالياتها الاجرامية بايديولوجية الامن، الصهيونية، الاستيطان، اسرائيل الكبرى وغير ذلك، نفس المبررات التي يستعملها الجنود الاسرائيليين والسلطات العسكرية٠ تنقسم هذه الاساليب الى

اربعة:

١ - تحمل المسؤولية ولكن من جهة ثانية ينكرون بان اعمالهم هي خطأ اخلاقيا. حيث يتم التركيز على الظروف التي ادت الى ذلك.

٢ - انكار المسؤولية وايجاد تفسيرات للعملية.

٣ - تذنيب الضحية. القاء المسؤولية على الضحية.

٤ - انكار العملية. عدم التصديق بالذي حصل.

ان استعمال مثل هذه المبررات تصبح طبيعية ومقبولة في الدولة التي تصبح فيها المسؤولية الاخلاقية قيمة لا اهمية لها بالمقارنة بقيمة الامن وقيمة الايديولوجية التي تقف من وراء القتل، التعذيب، الاعتقالات وغيرها من الفعاليات المنفذة بواسطة سياسة الحكومة الاسرائيلية، التي تعطي الشرعية للاعتبارات التي تخدم مصالحها وتفضلها على القيم.

ان دراسة المبررات تتبع لعلم الضحايا "Victimology" الذي يفسر لماذا ينكر، يذنب، يلوم المجرم ضحيته. اما دراسة تجريم التصرفات (مثلا تحول السلطات الانتفاضة لعملية اجرامية بالرغم من انها عملية مقاومة حسب العرف الدولية والفلسطينية) فتتبع لعلم الاجرام زيادة لدراسة اجرام الدولة والاجرام الايديولوجي.

تظهر الدراسات التي ركزت على ممارسات سلطات الاحتلال ان تنفيذ هذه الاعمال هي في نطاق واطار الاجرام والانحراف عن الاسس والمبادىء الدولية، اكانت الاخلاقية ام القانونية. وبموجبها، تعتبر تصرفات وكلاء الاحتلال انتهاكا. وكما عبر رجا شحادة عن ذلك بوضوح: "ان اسرائيل لا تقبل معاهدة جنيف الرابعة قبولا قانونيا، لكنها تزعم انها تطبق موادها الانسانية تبطيقا فعليا. غير ان هذا الموقف زائف، فالابعاد والعقوبات الجماعية وهدم المنازل واقامة المستعمرات هي جميعا انتهاكات لمواد المعاهدة الانسانية ... وقد عمدت اسرائيل الى الخداع في الطريقة التي كانت تحاول بها ولا تزال لتظهر بان اعمالها متفقة مع القانون الدولي للاحتلال " (٥٤). فالاحتلال يقوم، على سبيل المثال، على ابعاد مواطنين وهذه العملية تعتبر مخالفة للقانون الدولي - وفقا لاتفاقية جنيف (٥٥)، والاحتلال يقوم باعمال الضرب والاهانة والاستفزاز والتعذيب وتصرفات لا انسانية اخرى والمتناقضة والمخالفة لمجموعة المبادىء المتعلقة بحماية جميع الاشخاص الذين يتعرضون لاي شكل من اشكال الاحتجاز او السجن. هذه هي المبادىء التي ترسي على معايير دولية قانونية وانسانية وتصرفات متناقضة لهذه المقاييس تشكل اجراما (٥٦)، والاحتلال يعتقل اداريا الالاف من الفلسطينيين الابرياء الذين اتهموا ولكن لن تثبت ابدا التهمة المنتسبة اليهم الشيىء الذي يعتبر، دون ادنى شك، مسا بحق المواطن ان لا تسلب حريته دون اتخاذ اجراءات قانونية صحيحة (٥٧).

تتساءل شولميت الوني من حركة حقوق المواطن حول هذه القوانين غير الشرعية وتقول: "من هو المجرم؟ هل هو الذي يأمر بهدم البيوت؟ الاعتقال بدون محاكمة؟ الطرد؟ هل المجرم هو واضع القانون الذي يسن قوانين غير شرعية وبواسطة اساليب ديمقراطية؟ هذه هي اسئلة روتينية ....."(٥٨).

ويجب البروفيسور ستانلي كوهين، وهو من علماء الاجرام الراديكاليين الذي يهتم بالقضايا الفلسطينية،

فيقول: "حسب رايي انه منذ بداية الاحتلال العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة، قبل ٢٢ عاما وخاصة منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول ١٩٨٧، تجاوزت فعاليات دولة اسرائيل حدود المقبول اخلاقيا. الاحباط الوحشي للانتفاضة - الضرب والقتل، الاعتقال الجماهيري، السجن، الاعتقال الاداري، عقوبات جماعية كهدم البيوت، التعذيب وظروف سجن غير انسانية، اغلاق الاطر التعليمية .. كل ذلك هو ليس فقط غير اخلاقي ولكن يخالف كل المعايير المقبولة في القانون الدولي" (٥٩).

اخيرا، يبقى السؤال الذي نوجهه الى علم الاجرام لايجاد الاجابة عليه: هل الاساليب التي تستعملها السلطات هي مثمرة وتؤدي للهدف الذي تصبو اليه الجهات العسكرية؟

فعملية خلق اساليب السيطرة، وخلق اخرى حين فشل الاولى، لا تؤدي لنتيجة بالنسبة لهذه الجهات ولكنها تؤدي حتما لعملية تصعيد وزيادة المقاومة والنضال ضدها. يسمي علم الاجرام هذه العملية بـ Nothing Work(٦٠). اي ان عملية تجريم فعاليات الانتفاضة وعمليات القتل، التعذيب، هدم البيوت اغلاق المعاهد التعليمية، مصادرة الاراضي، تجريف المزروعات وغيرها لا تؤدي للنتيجة المرجوة من قبل سلطات الاحتلال "فرض الانظمة والقوانين والسيطرة على مجتمع باكمله".

فنظريات علم الاجرام التي تتطرق لمصطلح "التصعيد" تؤكد ان لفعاليات السلطات، وخاصة تلك المسماة "أجهزة السيطرة الاجتماعية"، نتائج سلبية وعكسية وغير متوقعة.

هذه هي حقيقة تدركها ايضا السلطات العسكرية: فايمان هذه الجهات بان الحل للانتفاضة هيو سياسي وليس فقط عسكري توضح ذلك. اقوال وزير الدفاع الاسرائيلي "ارنس" قد تؤكد ذلك وكما ورد في صحيفة عبرية: "يعتقد ارنس ان تحسين شروط حياة السكان في المناطق، ووضع حد للتعامل المهين والاحتكاك الزائد مع قوات الامن، وحوار مع القيادة المحلية سيؤدي وخلال فترة قصيرة الى هدوء نسبي ..." (٦١).

لكن هذه الاقوال لا تتطابق مع السياسة المطبقة في الواقع، فالسلطات على بينة ان حدة المقاومة ضدها، قد زادت خاصة منذ تشرين اول ١٩٩٠ (بعد بداية ازمة الخليج) فالمعطيات التي تنشرها في وسائل الاتصال (٦٢) توضح ان خلال الاشهر ١٩٩٠/٤ - ١٩٩٠/٨ تم تسجيل حوالي ١٢٠٠٠ حادثة رمي حجارة، اما خلال الاشهر ١٩٩٠/٩ واواخر ١٩٩٠/١١ فقد سجل عدد مضاعف من حوادث رمي الحجارة على السيارات العسكرية والسيارات الاسرائيلية "اليهودية". والسلطات على بينة ان المعطيات النهائية للعام الثالث توضح تصعيد في فعاليات الانتفاضة، ففي العام الثالث للانتفاضة حدثت ٣١٧ حادثة استخدم فيها السلاح الناري، بما فيها اطلاق النار على الباصات والمركبات العسكرية، مقارنة بـ ٢٤١ حادثة في العام الثاني و ١٧٤ حادثة في العام الاول (٦٣).

هذه المعطيات تعني انه كلما تشد السلطات احزمتها وتصعد من فعالياتها ضد السكان في الاراضي المحتلة، كلما تم بالمقارنة تصعيد فعاليات الانتفاضة.

هكذا يقول المنطق. المحللون العسكريون الاسرائيليون يؤيدون هذا الاتجاه. يقول "رون بن يشاي": "تصعيد وسائل العقاب فقط سيزيد دوافع عرب المناطق المحتلة لمواصلة الانتفاضة وجعلها اكثر فتكا. اذا ليس امرا عمليا التحدث عن تصفية الانتفاضة بوسائل عسكرية، بالامكان احتلالها، خفض مستوى عنفها

لفترات قصيرة ولكن ليس تصفيتها ... ان اضافة المزيد من القوات والاشراف على العرب العاملين في اسرائيل وزيادة العمليات تحت غطاء الوحدات الخاصة سيقلص من ابعاد ظاهرة هجمات السكاكين وسيؤدي بالعنف الى مستوى يمكن تحمله ... ولكن هذا سيستغرق وقتا الى حين وقوع الحادث المقبل" (٦٤).

ويؤكد المحلل العسكري "زئيف شيف" ان الانتفاضة ستستمر بالرغم من اعتقال الشخصيات رضوان ابو عياش وزياد ابو زياد، يقول: "يشير اعتقال الاثنين وبصورة تدريجية الى ان اسرائيل تجد صعوبة بقمع الانتفاضة الفلسطينية بالاساليب العادية وانه طرأت حدة على مواقف المعسكرين. من الواضح ان اعتقال القياديين الفلسطينيين لن يضفي تغييرات على هذا المسار، كما لم يضف اي تغييرات عليه اعتقال اكثر من ٦٠ الف فلسطيني منذ اندلاع الانتفاضة" (٦٥).

يتوصل جنرال الاحتياط "ارييه شيلو" (شغل منصب قائد منطقة الضفة الغربية في السنوات ١٩٧٤/١٩٧٦ واليوم يعمل باحثا في مركز الابحاث الاستراتيجي في جامعة تل - ابيب) الا ان هناك ثلاث نتائج للانتفاضة: لم تنته الانتفاضة، ضعف سلطة اسرائيل في المناطق وعجز السلطة في الحصول على اهدافها - الهدوء والنظام (٦٦).

استنزاف الجيش الاسرائيلي عسكريا في المناطق وفي حرب لا يرى اي نهاية لها تؤدي لانهيار اخلاقيات هذا الجيش خاصة واخلاقيات المجتمع اليهودي عامة . خمسة امثلة تبرهن ذلك:

الاول: تدني في اخلاقيات قادة الجيش، واعطاء شرعية لاخلاقيات بديلة. سؤال جنرال/ قائد عسكري للمنطقة الجنوبية (متان فيلينائي) الذي وجهه لجندي يبرهن ذلك: "سأل احد الجنود الذي هوجم بسكين في مدينة رفح: لماذا لم تقتله؟ لكنه لم يحصل على رد" (٦٧).

الثاني: تدني في اخلاقيات الجنود العاملين. ظهر جندي احتياط على شاشة التلفاز (٦٨) وقد ترك امامه خيارين: فاما ان يرفض الخدمة في المناطق واما ان يتحول تدريجيا الى فاشي، وقد اعلن انه لن يلجأ الى الخيار الاول، لهذا فانه يخشى ان يتحول الى الخيار الثاني تحت وطأة الظروف.

الثالث: فساد اخلاقي في صفوف قادة ما يسمى "الادارة المدنية". مقابلة صحفية مع درزي، (الذي عمل جندي احتياط في الادارة المدنية في الضفة الغربية) توضح ذلك جليا. يقول: "الشيء الذي يهمهم في الادارة هو ان العفن لا يخرج. هناك كثير من العفن والوسخ والذي بحاجة لجميع الغسالات لتنظيفه .. فساد ... الكل هناك عفن ..." (٦٩).

يكشف هذا الجندي النقاب عن كثير من الامور التي لا يصدقها العقل البشري ولكنها ملائمة لتصرفات جيش الاحتلال. على سبيل المثال، يسرد قصة الجندي الذي كان معتادا على رسم شعارات حركة "حماس" في رام الله وذلك لكي يفرض العقاب على السكان المحليين. وقصص اخرى وكلها من الواقع.

الرابع: تدني اخلاقيات وزراء في الحكومة الليكودية التكتلية. فالمسألة الاخلاقية غير واردة. فحسب رايهم لا يوجد امر لا اخلاقي في فرض عقوبة الاعدام، لا يوجد امر لا اخلاقي بعمليات الابعاد الجماعية، لا توجد مشكلة اخلاقية في اقالة جميع العمال العرب ولا توجد اي مشكلة اخلاقية في ابقاء جميع السكان تحت منع التجول وبدون مصدر زرق (٧٠).

الخامس: تدني اخلاقيات الجمهور اليهودي وازدياد حدة عنفه٠ حسب دراسة قام بتنفيذها بروفيسور لعلم الاجرام (٧١)، هناك ارتفاع في عدد حالات القتل في المجتمع اليهودي في فترة الانتفاضة، ففي سنة الانتفاضة الثانية، كان الارتفاع ٧٤٪ مقارنة لسنة ١٩٨٨٠ يستنتج الباحث ان : "الحرب تعطي الشرعية للقتل٠ كجندي انت تجبر على القتل، العدوانية تتسرب في الداخل٠٠٠٠"٠

الخلاصة:

يبرر الانسان العادي اجرامه بالعوامل الشخصية، الاقتصادية والاجتماعية، اما اجهزة الاحتلال فتبرر اجرامها بعوامل الامن٠

هذه هي دراسة نظرية - ميدانية حول "مجرمين غير عاديين" المسيرين حسب اساليب دفاعية واساليب الابطال النفسية٠ هذه هي دراسة حول الانظمة العسكرية المناقضة للاخلاقيات، الانظمة والقوانين المقبولة عند البشر في جميع انحاء العالم، حول تصرفات المخالفة للقيم والعرف الانسانية والتي تعكس الفساد الاخلاقي٠

حسب لغة الاجرام، الفعاليات التعسفية والقمعية المنفذة هي من نوع الاجرام الايديولوجي والاجرام السياسي٠ فمبرر "الامن" هو هام لتفسير تصرفات هذه الجهات، ولكنه لا يبطل المسؤولية الملقاة عليها في قتل، اعتقال وتشرد الالاف من السكان٠

ملاحظات:

١ ـ حسب عيسى السفري (١٩٣٧)، ص٠ ٩٤ و ٠٩٦

٢ ـ شيلو أ٠ (١٩٩٠) عن الانتفاضة: اسباب ومميزات وانعكاسات٠

٣ ـ حسب عنوان "بدم بارد" لمقالة صحفية باللغة العبرية في المصدر: "كول هعير" بتاريخ ٠١٩٨٩/١/١

٤ ـ هذه قصة واحدة من الاف القصص التي وردت بلسان جنود اسرائيليين الذين اشتركوا في دراسة علمية التي نفذت بواسطة كلية الاتصالات في الجامعة العبرية وذلك ضمن موضوع مواجهة المجتمع الاسرائيلي للانتفاضة٠ انظر للمصدر: الصحيفة العبرية "يروشلايم" بتاريخ ٠١٩٨٩/١٠/٦ هناك ترجمة حرفية لهذا المقال الصحفي في المجلة الفلسطينية المحلية "عبير" العدد ٢٦، تشرين ثاني ١٩٨٩ وتحت عنوان "انسانيون يقومون باعمال غير انسانية" ص ص٠ ٣٣ ـ ٣٥ وص٠ ٠٥٦

٥ ـ من مقالة صحفية تحت عنوان "اهداف صغيرة"، المصدر: مجلة "عبير"، العدد ٢٦، تشرين ثاني ١٩٨٩، ص ٠٢٥

٦ ـ ذلك حسب "تقرير لندو"٠ ٠ انظر للمصدرين:

Cohen, S. (1988); Shehadeh, R. (1988).

٧ ـ انظر لتقرير نشرته جمعية الدراسات العربية في القدس (١٩٨٧) وحسب مقالة وردت في المجلة الاجنبية: (١٩٨٩) LINK

٨ ـ المصدر: ٠(1989) Hilttermann, J.R.

٩ ـ المصدر : "يخرب بيتهم"، عبير، العدد ٢٦، تشرين ثاني، ١٩٨٩، ص ٢٨ ـ ٠٣١

١٠ ـ حسب التقرير "Amnesty International Report", 1998,PP,260-263

١١ ـ حسب المعلومات التي وردت في:

"Amnesty International Report" ,1990,PP. 129

١٢ ـ حسب المصدر: "Amnesty International News." April, 1989.

١٣ ـ المصدر: جمعية الدراسات العربية، مركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني، القدس ٠١٩٨٩

١٤ ـ تعني هذه المعطيات: وجود براهين بالمسؤولية غير المباشرة للسلطات في القتل او ان ظروف القتل تحت التحقيق والدراسة (!) انظر للمصدر السابق٠

١٥ ـ المصدر: جمعية الدراسات العربية، مركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني، القدس ٠١٩٨٩

١٦ ـ انظر للمصدر السابق٠

١٧ ـ انظر للمقال حول: "عامان من الانتفاضة في احصائيات فلسطينية واسرائيلية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، شتاء ٠١٩٩٠

١٨ ـ انظر للتقرير السنوي "ثمن الحرية" الذي اصدره مركز المعلومات الفلسطيني، القدس: ١٩٨٩، زريق واخرون، "عامان من الانتفاضة٠ صورة احصائية للضحايا الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، صيف ١٩٩٠، ص ص٠ ٩٤ ـ ٠١١٣

١٩ ـ وفق تقرير حركة "يوجد حدود" وتحت عنوان: "قتل حسب الاوامر"، القدس: ٠١٩٩٠

٢٠ - عن "هآرتس" ١٩٩١/١/٢٠

٢١ - "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/١٠٠ ترجمة عن "هآرتس" بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٩٠

٢٢ - وذلك وفق ما ورد في كتاب: حبيب الله غانم والمدني رشاد (١٩٩٠)٠

٢٣ - معلومات واسعة حول مجزرة نحالين في التوثيق الاعلامي، ابو صالح زياد (١٩٨٩)٠

٢٤ - هذه الاحصائية لا تتضمن عدد المصابين في القدس٠ انظر للنشرة الشهرية الصادرة بواسطة "مركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني"، تشرين اول ١٩٨٩٠

٢٥ - مركز المعلومات الفلسطيني "ثمن الحرية" ١٩٨٩٠

٢٦ - حسب احصائية الصادرة من مستشفى المقاصد الخيرية في القدس، ١٩٨٨٠

٢٧ - وذلك حسب تقرير اصدرته مؤسسة "الحق"، ١٩٨٩٠

لمزيد من المعلومات حول سياسة الضرب، انظر للمقالة الصحفية في :

"Jerusalem Post", 20 January 1988.

ايضا راجع اقوال جنود كتيبة "جبعاتي" حول الضرب وحسب المصدر: صحيفة "حدشوت" ١٩٩٠/١١/٩ وصحيفة "يروشلايم" ١٩٩٠/٦/١٠

٢٨ - "حدشوت"، ١٩٩٠/١٢/٧ حول فعاليات المخابرات في قطاع غزة٠

٢٩ - فيلم من اعداد مي المصري، ثم عرضه في تلفزيون الاردن بتاريخ ١٩٩٠/١٢/١٠٠

٣٠ - اسبوعية "يروشلايم، ١٩٩٠/٦/١٠

٣١ - "الطليعة"، ١٩٨٨/٢/٤٠

٣٢ - وذلك حسب المعلومات التي وردت في المصدر: حبيب الله غانم والمدني رشاد (١٩٩٠)٠

٣٣ - حسب ما ورد في : حدشوت" و "كل هعير" بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٢٠

٣٤ - يديعوت احرونوت"، ١٩٩٠/١٢/١٧٠

٣٥ - حسب النشرة الشهرية التي يصدرها "مركز معلومات حقوق الانسان الفلسطيني" تشرين اول، ١٩٨٩، القدس٠

٣٦ - "ثمن الحرية"، انظر للمصدر رقم ٢٥٠

٣٧ - احصائية اصدرها مركز المعلومات الفلسطيني ١٩٩٠/١٢/٨٠

٣٨ - انظر للمصادر: "الصنارة"، ١٩٩٠/١٢/٧، "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/٧، "عل همشمار"، ١٩٩٠/١٢/٧، "القدس"، ١٩٩٠/١٢/١٠٠

٣٩ - "الاتحاد"، ٧ كانون الاول، ١٩٩٠٠

٤٠ - مركز المعلومات الفلسطيني، نشرة شهرية (ايلول ١٩٨٩)٠

٤١ - احصائية حسب المركز الفلسطيني بتاريخ ١٩٩٠/١٢/٨٠

٤٢ - المتوكل طه وابراهيم جوهر (١٩٩٠)، ص٠ص٠ ٢٠ - ٢٦٠

٤٣ - حسب مقالة صحفية، "حدشوت"، ١٩٩٠/١١/١٢٠

٤٤ - مجلة "الاسبوع الجديد"، السنة الحادية عشر - العدد ٤٧ - كانون اول ١٩٩٠.

٤٥ - حول ماهية السياسة الجديدة التي انتهجها الاحتلال في فترة حكم حزب "التكتل" في المصادر: صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٠/٦/٢٨ وبتاريخ ١٩٩٠/٧/٦.

٤٦ - مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في المناطق المحتلة، "العقاب الجماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة"، ١٩٩٠/١١، ص. ٤٤.

٤٧ - مقالة صحفية تحت عنوان "دولة المخابرات" ، صحيفة "دافار" ١٩٩٠/٤/١٥.

٤٨ - "محاضر الكنيست" ، ١٩٨٩/١/١٨.

٤٩ - انظر للمقالة حول موضوع علم الاجرام ومكانته في اسرائيل في المصدر:
Cohen,S. (1998).

٥٠ - حسب مقالة صحفية تحت عنوان "الاجرام السياسي"، المصدر: Cohen,S. (1998).

٥١ - حول موضوع "اسطورة نظام القانون" انظر للمصادر:
Cohen,S. (1998): Shehadeh,R. (1988) وفي موضوع "الاجرام والسياسة".

٥٢ - لتوضيح هذا المصطلح راجع: Matza,D.(1957).

٥٣ - حسب الراي الذي ورد في المرجع: Cohen,S. (1988).

٥٤ - رجا شحادة (١٩٩٠)، عن قانون المحتل، ص ص. ١٥-١٦.

٥٥ - حول مسألة الابعاد، انظر: "الفجر"، ١٩٩٠/١١/١٣.

٥٦ - حسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٧٣/٤٣ المؤرخ في ٩ كانون الاول ١٩٨٨. "انظر لـ "الفجر"، (١٩٩١/١/٤).

٥٧ - "القدس" ١٩٩٠/١٢/١٩، حول الاعتقالات الادارية.

٥٨ - عن القوانين غير الشرعية في المصدر:
"New_Out Look" , VoL.33, No.4, 1990

٥٩ - ستانلي كوهين ١٩٨٩.

٦٠ - انظر للمرجع: Martinson, R. (1975).

٦١ - انظر لمقالة الصحفي "رون بن يشاي" حول سياسة السلطات العسكرية في ظل حكومة التكتل. المقالة تحت عنوان: "ارنس يفضل الجزرة على العصا"، صحيفة "هآرتس" بتاريخ ١٩٩٠/٧/٦.

٦٢ - حسب الاقوال التي وردت من مصادر "امنية" اسرائيلية، وكما اذيعت في برنامج اخباري في التلفزيون الاسرائيلي بتاريخ ١٩٩٠/١١/٢٩م.

٦٣ - "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/١٩ حول استخدام السلاح الناري والتصعيد في فعاليات الانتفاضة.

٦٤ - "الفجر"، ١٩٩٠/١٢/٢٢ عن "يديعوت احرونوت".

٦٥ - "القدس"، ١٩٩٠/١١/٢٤ عن "هآرتس".

٦٦ - شيلو (١٩٩٠) عن نتائج الانتفاضة.

٦٧ - "القدس"، ١٩٩٠/١٢/١، في موضوع استنزاف قوى الجيش الاسرائيلي والانتفاضة.

٦٨ - "الشعب"، ١٩٩١/١/٨٠ عن "الجيروساليم بوست"٠

٦٩ - "كل هعير"، بتاريخ ١٩٩١/٣/٨٠ حول الفساد في "الادارة المدنية"٠

٧٠ - "القدس"، ١٩٩٠/١٢/٢٠ حول العقوبات والمسألة الاخلاقية٠

٧١ - "يديعوت احرونوت"، ١٩٩٠/١٢/١٧٠

المراجع:

١) ابو صالح، ز٠ (١٩٨٩)٠ توثيق اعلامي ٠ نحالين في الانتفاضة، اصدار: الجمعية الفلسطينية الاكاديمية للشؤون الدولية - القدس٠

٢) السفري، ع٠ (١٩٣٧)٠ فلسطين العربية - بين الانتداب والصهيونية، يافا: مطبعة مكتبة فلسطين الجديدة٠

٣) حبيب الله، غ٠و المدني، ر٠ (١٩٩٠) فلسطين والانتفاضة، نشر شركة فينوس للطباعة والنشر، الناصرة٠

٣) طه، أ٠و جوهر، ا٠ (١٩٩٠)٠ الثقافة والانتفاضة - بعد الف يوم من الانتفاضة، الضفة الغربية وقطاع غزة: منشورات اتحاد الكتاب الفلسطينيين٠

٤) عدوان، ع ٠ (١٩٨٨)٠ الانتفاضة: على طريق الاستقلال الفلسطيني - انياب الخروف، القدس٠

٥) شيلو، أ، (١٩٩٠)٠ الانتفاضة: الاسباب، المميزات والانعكاسات، جامعة تل ابيب: مركز الابحاث الاستراتيجية٠

٦) شحادة، ر٠ (١٩٩٠)٠ قانون المحتل - اسرائيلي والضفة الغربية، جامعة الكويت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية٠

7. Al - Haq (Law in the Swrvice of Man), (1989). Punishing A Nation; Human Rights Violations During the Palestinian Uprising, December 1988, Ramallah.

8. Cohen, S. (1985). Visions of Social Control: Crime , Punishment and Classification, New -york: Polity Press.

9. Cohen, S. (1988). "Criminology and the Uprising ",Tikkun, Vol.3 , No.5, PP. 60-62 ; 95-96.

10. Cohen, S. (1989). "The rule of Law' ", The Jerusalem Post, (January 23, P.4).

11. Cohen,S. (1989). "Crime and politics", The Jerusalem Post (February 16,P.10).

12. Cohen,S. (1989). " Education as crime", The Jerusalem Post (May 18,P.4).

13. Cohen, S.(1989). "The Political responspolity of criminology in Israel today", Summary of Comments for Panel : Israeli Society of Criminology Conference, Jerusalem (May 28- 29).

14. Hiltermann, J.R. (1989). "Human rights and the Palestinians struggle for national liberation", Journal of Palestine Studies, Vol. Xviii, No. 2, Issue 70 (winter), PP. 109-117.

15 . ------ , (1989). "The Uprising", The LINK , Publishing by Americans Middle

East Understanding, Vol.21, No.3 (September), PP.8-13.

16. Lynch, M.& Groves, B. (1986). A Primer in Radical Criminology, New-York: Harrow & Heston.

17. Martinson, R. (1975). "What works - Questions and answers about prison reform", Journal of Research in Crime and Delinquency (July).

18. Matza, D. (1957). "Techniques of neutralization", American Sociology Review, (December).

19. Shehadeh, R. (1988). "Occupier's law and the Uprising ",Journal of Palestine Studies, Vol. xvii, No.3, Issue 67 (Spring).

20. The Palestine Human Rights Information Center, (1988). Uprising in Palestine, The first Year (Jerusalem).

21. The Palestine Human Rights Information Center, (1989). The Cost of Freedom, Annual Report (Jerusalem).

الفصل الخامس

الشرطة والانتفاضة في القدس الشرقية

* دور الشرطة قبل الانتفاضة

* الشرطة والسيطرة

* انحراف وعنف الشرطة

* شرطة الانتفاضة: السيناريو

مقدمة:

يلعب جهاز الشرطة، في كل مجتمع، الدور الاساسي في عملية السيطرة الاجتماعية. فكما هو معروف تعتبر الشرطة نفسها المحافظة على القوانين والانظمة التي وضعتها الدولة واجهزتها المختلفة، وهي تلعب دور المنفذ للقرارات المتخذة بواسطة جهات رسمية اخرى كالجهات التشريعية، القضائية والسياسية.

وقد تلعب الشرطة واذرعتها المختلفة ادوارا متباينة وذلك حسب نوعية المجتمع والاوضاع السياسية والاجتماعية الراهنة. فاللمتغيرات الخارجية والاعتبارات "الغريبة" التأثير على فعاليات الشرطة في مجتمع محتل. ففي مثل هذه الحالات، تنشغل الشرطة واذرعتها في مواضيع سياسية وبالتالي ننظر لهذا الجهاز وعمله حسب مصطلحات مختلفة: مصطلح "السياسية"، "الامن" ومصطلح "تطبيق القانون والنظام".

الوضع السياسي في القدس الشرقية العربية هو خاص ولذلك فمن المهم التطرق لموضوع الشرطة كموضوع بحد ذاته جدير بالدراسة والبحث وخاصة منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية. يركز هذا الفصل على ادوار، فعاليات وتصرفات "شرطة اسرائيل"، "حرس الحدود" والاذرع التنفيذية الاخرى. كيف تعمل هذه الجهات لمواجهة الانتفاضة؟ ما هي الاعتبارات والعوامل المؤثرة على هذه الفعاليات؟ وما هي الظواهر المرتبطة بهذه الجهات؟ ماذا يجب عمله، من منطلق الشرطة، لمواجهة اوضاع سياسية راهنة؟

السؤال حول كيفية تصرف الشرطة وحرس الحدود في اوضاع سياسية واضحة الملامح "صراع واضح بين شعبين والذي ظهر جليا منذ بداية الانتفاضة" هو مسالة صعبة ومعقدة ومختلفة للاسباب التالية:

١) رؤية الشرطة حسب مصطلحات "سياسية" وليست حسب مصطلحات "قانونية". كما هو متبع (على الاقل في الدول الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية) الشرطة هي منفذة للقانون، وفي الوقت نفسه هناك اقل اعتبارات سياسية التي بدورها توجه هذا الجهاز في فعالياته وعلاقاته مع الجمهور. هذا الشيء لا ينطبق في المناطق المحتلة التي فيها للاعتبارات السياسية الدور الهام في صقل العلاقة الموجودة بين الشرطة والجمهور.

٢) وجود المتغيرات المتعددة المتداخلة في عمل الشرطة التي هي على خلفية سياسية. عملية فهم هذه العوامل وتفسيرها هامة للحصول على دراسة وافية لهذا الجهاز.

٣) الدراسات المحلية لهذا الموضوع قليلة وحتى انها نادرة، فاغلب المواد المتوفرة عن الشرطة وممارساتها خلال الانتفاضة هي معلومات خام بحاجة الى البحث.

٤) اغلب الدراسات الاجنبية تطرقت لادوار الشرطة في المجالات الجنائية (فعاليات الشرطة في مجال الاجرام على انواعه) ولكن لم تتطرق لادوار الشرطة في المجالات السياسية، او في المجتمع المميز بالصراعات السياسية والنضال السياسي ضد السلطات المحتلة. حاولت دراسات قليلة جدا التركيز على الشرطة في مجتمع كهذا "محتل" وخاصة تلك التي نفذت في دول كافريقيا الجنوبية وايرلندا الشمالية.

بالرغم من وجود هذه الصعاب، نحاول الرجوع لخلفية نظرية ملائمة تساعدنا في فهم ممارسات الشرطة في القدس الشرقية والرجوع لمصادر جمع ملعومات عديدة (كتقارير حول الشرطة، مقالات صحفية ...) والتي جميعها مرتبطة بموضوع العلاقة بين علم الاجرام، الشرطة والانتفاضة.

خلفية تاريخية:

في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ هرب اغلب افراد الشرطة الاردنية، الذين خدموا في منطقة القدس، وتوجهوا لشرقي الاردن، ومن ثم حل محلهم احتلال اخر: الشرطة الاسرائيلية٠

وافق "الكنيست" الاسرائيلي (بتاريخ ١٩٦٧/٦/٢٨) على تعديل قانون "الادارة والقضاء" لسنة ١٩٤٨، بموجبه تم ضم القدس الشرقية لاسرائيل٠ هذا معناه ايضا تحويل الحكم، في هذه المنطقة، من الحكم العسكري للحكم المدني٠ النتيجة كانت وضع مسؤولية "الامن" على الشرطة بدلا من الجيش وان الفعاليات الموجهة لـ "المحافظة على الامن" تنفذها الشرطة٠

وضعت هذه القرارات للتوضيح على انه لا يوجد حكم عسكري في القدس وانما ادارة مدنية عادية، كباقي المناطق في اسرائيل٠ قرر ايضا ان الجيش يتدخل فقط في الامور والحالات الطارئة٠ لذلك، وضع على مسؤولية جهاز "شرطة اسرائيل" الامور الجنائية والامور السياسية "الامنية" (١)٠

نتيجة لهذه الاجراءات، حصلت تغييرات على مستويين:

١) المستوى التنظيمي - البنائي في الشرطة : ضم منطقة القدس العربية لقسم شرطة "المسكوبية" وشرطة "القشلة"٠ تم استخدام ١١ الابنية التي استعملت من قبل مراكز للشرطة الاردنية وبضمنها مركز "القشلة" (الذي استخدم منذ الحكم العثماني كسجن مركزي)٠ بذلك، تم تقسيم القدس الشرقية لمناطق بوليسية مختلفة٠

٢) المستوى البشري: زيادة عدد افراد الشرطة المتواجدين في القدس العربية٠ حسب احصائية "مراقب الدولة" (٢) فقد عمل، حتى نهاية ١٩٦٧، ١٦ شرطي منهم ٥٦ عربي، اما حتى تاريخ ١٩٦٨/٣/٣١، فقد عمل ١٧٨ شرطي منهم ١٠٤ عربي زيادة على ١٠٠ شرطي اخر عملوا في الاماكن المقدسة٠ زيادة على هذه القوة، كونت قوة المشاة، بضمنها القوة المسماة "حرس الحدود" وعدد افرادها انذاك (في بداية ١٩٦٨) ١٥٠ فردا والتي استخدمت، خاصة، في البلدة القديمة بمساندة قوات خاصة "وحدات خاصة" التي شكلت خصيصا لمواجهة امور متعلقة بـ "الامن" الاسرائيلي٠ كانت جميع هذه القوات مسؤولة فقط عن الامور السياسية "الامنية" في القدس الشرقية٠ كانت اقسام اخرى في شرطة المسكوبية مسؤولة عن الامور الجنائية٠ فمثلا: قسم المخدرات كان مسؤولا عن القدس الغربية والقدس الشرقية وهكذا٠ هذا معناه، انه منذ تحويل القدس لمنطقة "مدنية"، تم تكوين نوعين من القوات البوليسية: ١) القوات الخاصة المسؤولة عن الامور ذات الصبغة السياسية "الامنية" مثل قسم "الاقليات" - المخابرات، "حرس الحدود"، "وحدة خاصة لمنع الارهاب"٠ ٢) القوات العادية التي انشغلت بالامور الجنائية٠

ان ممارسات الشرطة، المسببة للاحباط، بدأت في اعقاب ازدياد المقاومة الجماهيرية لوجود سلطات الاحتلال في القدس وتوسيع الفعاليات الموجهة ضدها٠ فخطوة الشرطة الاولى، في فعالياتها هذه كانت الاستيلاء على المعلومات السرية المتوفرة في مراكز الشرطة الاردنية، بما تشمل معلومات حول الافراد الفعالين سياسيا وجنائيا٠ اثر توسع فعاليات المقاومة الفلسطينية داخل القدس الشرقية، قامت الشرطة باستخدام اساليب عديدة محاولة السيطرة على المقاومة٠ ضمن هذه الاساليب:

١) الاعتقال الوقائي٠ العمل على اعتقال الافراد الفعالين سياسيا وذلك بهدف منعهم، حسب رؤية

السلطات، من "التحريض"٠

٢) تطبيق "نظام" منع التجول٠

٣) في بداية ١٩٦٨/٣ بدات السلطات باستعمال الامر بشأن هدم البيوت (امر رقم ١٩ (١) من نظام الطوارىء ١٩٤٥)٠

٤) اغلاق البيوت او مصادرتها او استعمالها كنقاط بوليسية مؤقتة٠

٥) تفريق المظاهرات واغلاق المدارس والمعاهد التعليمية وغيرها من اساليب القهر والاحباط٠

٦) تقوية جهاز المخابرات الذي ركز على مهام الكشف على الخلايا الفدائية٠

٧) في حالات تأزم العلاقات بين اليهود والعرب، قامت الشرطة بوضع المتاريس والحواجز وذلك بهدف منع قيام اليهود بعمليات انتقام ضد العرب٠ ايضا قامت الشرطة بتقوية قوات الحراسة المدنية في الاحياء اليهودية٠ قامت الشرطة، ايضا، بتكوين القوات التي ضمت افراد جيش، شرطة "امن" ومدنيين يهود والتي ترأسها قائد شرطة منطقة القدس وذلك بهدف مواجهة اعمال المقاومة المحلية٠

٨) العمل على طرد شخصيات فلسطينية ذات اهمية لشرقي الاردن٠

هذا في المجال المعرف بواسطة السلطات بـ "الامن٠ اما في المجال الجنائي فقد تظهر المعطيات (٢) ان الشرطة ركزت خلال السنوات ما بعد الحرب وحتى اندلاع الانتفاضة، على الامور الجنائية - ذا الصبغة السياسية - من وجهة نظر السلطات٠ فالعملية التي سارت حسبها السلطات هي تسييس اوضاع اجتماعية خالصة لاوضاع ذات صبغة سياسية وذلك من خلال استخدام اعتبارات خارجية عن الاوضاع انفسها٠ نأخذ، على سبيل المثال، بعض النماذج التي تبرهن ذلك:

أ) استعمال وتجارة المخدات: بعد حرب ١٩٦٧، صرحت الشرطة بالاقاويل ان العرب يروجون المخدرات بهدف افساد قيم الشعب اليهودي وتهديد امن الدولة، هذا بمساندة مخططة من منظمة التحرير الفلسطينية٠ هذه الاقاويل التي لا علاقة لها مع الواقع، ادت الى تحويل وضع المخدرات في القدس الشرقية لقضية سياسية٠ النتيجة كانت شن عمليات احباط واعتقالات ضد المشبوهين من العرب بتجارة المخدرات٠ وذلك بهدف، حسب نظرية الشرطة، منع "تسرب" المخدرات للوسط اليهودي٠

ب) النشل في البلدة القديمة: كونت شرطة "القشلة" خاصة، منذ بداية سنوات السبعينات، النظرية القائلة بان عملية نشل السواح الاجانب تهدد سمعة ومكانة دولة اسرائيل في الخارج٠ لذلك تم تعريف هذا الوضع كقضية سياسية يجب مواجهتها٠ فجاء القرار بتكوين قوة من الافراد السريين الذين جالوا اسواق البلدة القديمة بهدف اعتقال (المشكوك في امرهم)٠

ج) السرقات والسطو في التجمعات السكانية اليهودية المجاورة للاحياء العربية: عملت الشرطة على لصق وصمة الانحراف على الشباب المشكوك في تعاملهم بفعاليات "غير قانونية" واتهامهم بالسطو والسرقة من التجمعات السكانية اليهودية (امثال مستوطنة "التلة الفرنسية"، مستوطنة "رموت"، مستوطنة "نبي يعقوب")٠

النظرية البوليسية القائمة هي ان العرب ينفذون ذلك قصدا ضد اليهود٠ لذلك، تركز الشرطة على الاحياء العربية (مثال مخيم شعفاط، بيت صفافا) لاعتقال "المشكوك فيهم" في اعقاب تنفيذ عمليات سرقة او

سطو في الوسط اليهودي.

د) الاغتصاب: النظرية المقبولة في شرطة "المسكوبية" هي ان عمليات اغتصاب فتيات يهوديات منفذة بواسطة افراد عرب، اذين وصفوا بـ "الشاذين جنسيا". فبعد كل عملية اغتصاب كهذه تشير الشرطة باصابعها تجاه العرب وتأخذ بتنفيذ الاعتقالات .. في حين ان الواقع قد يكون مختلفا كل الاختلاف عن هذه "النظرية".

٥) حالات القتل: حسب الفكرة السائدة في الشرطة ان قتل زانية يهودية، على سبيل المثال، منفذ على ايدي عرب وعلى خلفية جنائية. لم يكتف هذا الجهاز بلصق الوصمة الجنائية ولكنه، ايضا، يدعي في احيان كثيرة ان قتل اليهودي بواسطة العربي عملية سياسية وان "القاتل" العربي يتمشى حسب ايديولوجية قومية.

هذه الامثلة الخمسة توضح ان الشرطة عملت وتعمل على تجريم تصرفات الفلسطينيين وتسييسها. بعبارات اخرى، لصق الوصمة وفحواها ان العرب الفلسطينيين هم مجرمون على خلفية ايديولوجية سياسية. وفق هذه النظرية، التي استندت على افكار سياسية واراء مسبقة، تم تعريف واعتبار السكان المحليين كمهددين لامن اسرائيل. بالتالي، استخدام نموذج السيطرة والاحباط من اجل مواجهة هذه المخاوف.

هذه الفعاليات البوليسية سارت، جنبا الى جنب، مع فعالياتها في الامور السياسية "الامنية" الصرفة وذلك من خلال تقوية اجهزتها الاستخباية الخاصة التي وضعت نصب اعينها الاشخاص الذين عرفوا كمهددين لما يسمى بـ "الامن الاسرائيلي" و "النظام العام".

مع بداية الانتفاضة، وضعت الشرطة و "حرس الحدود" سلم افضليات جديد لمواجهة الحدث السياسي.

قبل التطرق لموضوع الشرطة والانتفاضة، يتبادر السؤال: كيف تستطيع الابحاث والدراسات النظرية المساعدة في توضيح وفهم الموضوع الذي نحن بصدده؟

دراسة الشرطة وعلم الاجرام:

ان دراسة الشرطة كذراع للسيطرة الاجتماعية، هي احد المواضيع الهامة في مجال علم اجتماع الانحراف وعلم الاجرام اذ ان هذا التركيز الخاص اخذ بالازدياد، في سنوات الستينات في اميركا وبريطانيا، بعدما لوحظ ان للشرطة الدور الاكبر في عمليات الاحباط والقهر اكان في المجالات السياسية ام في المجالات الجنائية. فعملية احباط مظاهر وحركات التمرد والاحتجاج التي اجتاحت هذه الدول، خلال سنوات الستينات وبداية السبعينات، زادت من ظهور اراء راديكالية ناقدة لاتجاه فعاليات الشرطة خاصة واتجاه السياسة الاجتماعية التي استندت على السيطرة والتمييز عامة.

مما زاد من الاهتمام في ابحاث راديكالية ونقدية في مجال الشرطة هو ظهور تيارات علمية جديدة منها مدرسة "الوصمة"، علم الاجرام الماركسي، علم الاجرام الراديكالي وعلم الاجرام الجديد - النقدي. هذه التيارات تتناقض مع الاخرى الكلاسيكية والوضعية التي ظهرت في سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية.

تمسكت النظريات القديمة بالنموذج العقلاني الذي درس الشرطة كونها وكيلة اجتماعية تعمل للمحافظة

على المصلحة العامة المشتركة لجميع الفئات البشرية ... وكيلة تعمل على تنفيذ القوانين والشرائع مع الاخذ بالحسبان مصلحة جميع الفئات بدون تمييز. حسب هذه النظرة، كونت الدولة جهاز الشرطة كباقي الاجهزة (المحاكم، السجون ....) للمحافظة على النظام العام حين خرقه بواسطة افراد او جماعات معينة المعرفة بـ "المنحرفة". لذلك، وفق هذا الاتجاه النظري، للشرطة الدور الايجابي في المجتمع وهذا الدور يفترض بشكل بديهي وبدون وجود جدالات او تساؤلات حول ذلك.

اما النظريات الجديدة فقد وضعت الشرطة موضع التساؤلات والجدالات، معارضة القول ان دور الشرطة هو المحافظة على النظام العام. تفترض هذه الاتجاهات النظرية ان الشرطة هي وكيلة السيطرة الاجتماعية وهي تمثل ليس المصلحة العامة وانما مصلحة قطاعات اجتماعية ضيقة. هذه القطاعات الضيقة تستعمل اجهزتها، ضمنها الشرطة، لغرض السيطرة على قطاعات اجتماعية اخرى اقل قوة وذلك بهدف الحصول على قوتها ومصالحها الاجتماعية - السياسية - الاقتصادية.

حين التركيز على السؤال: ما هي الاوضاع المسيطر عليها وما هي غير ذلك؟، يجيب علم الاجرام الراديكالي: تلك الفعاليات التي ينظر اليها كمهددة للنظام الاجتماعي. هذه التصرفات والفعاليات يمكن ان تكون غير قانونية ولكن يمكنها ان تكون غير ذلك والامر مرتبط بنظرة الشرطة لها وكما توضح النظرية:

"**.... the police may go in their effort to control legal activities that are perceived by some part of society and \ or police bureaucracy as potential sources of public disorder "(Eitzen & Timmer 1985:377).**

في هذا الصدد، نتساءل: ما هي ادوار الشرطة في المجتمع؟ ما معنى مصطلح "انحراف الشرطة"؟ وما هي الاساليب التي تستخدمها الشرطة من اجل السيطرة والاحتواء؟

اتجاهات نظرية عامة:

ترى النظرية الوظيفية انه عندما يشعر المجتمع بتهديد، داخلي او خارجي، للروابط الاجتماعية القائمة وتهديد التوازن الاجتماعي الموجود فهو يقوم على تكوين اجهزة رسمية بهدف المحافة على التوازن الاجتماعي وبهدف مواجهة هذه "التهديدات". الشرطة هي نوع واحد من هذه الاجهزة.

نظريات "رد الفعل الاجتماعي" ترى ان مجموعات معينة تنجح في تكوين انظمة لمواجهة وضع معين او سلوك معين المعرف كـ "أنحراف". مع تكوين انظمة اجتماعية، يتم بناء الاجهزة الرسمية كالشرطة. تعمل هذه الاجهزة حسب مصلحة مكوني هذه الانظمة او في اطار مصالحها البيورقراطية، الاخلاقية و /او السياسية.

تحلل النظرية الماركسية مؤسسة الشرطة حسب مصطلحات طبقية: قاعدة الانظمة هي طبقية ولذلك تعمل الشرطة الى المحافظة على الانظمة على اساس طبقي. حسب ذلك، الشرطة هي ممثلة للطبقة الفوقية التي تستخدم السيطرة وعمليات الاحباط للحفاظ على مصالح هذه الطبقة وخاصة الاقتصادية ولمنع حدوث الصراع الطبقي.

(Greenberg 1981; Harring 1981; Spitzer 1981).

ادوار الشرطة في المجتمع:

يتطرق Manning (1978) للوظائف الكلاسيكية والمعروفة للشرطة في المجتمع. فمن جهة واحدة - من واجبها المحافظة على النظام (order maintaining) من جهة ثانية - واجبها تطبيق القانون والعمل لمنع خرقه(Law enforcement). لكن في اغلب الاحيان، تلعب الشرطة ادوارا اخرى اكثر تعقيدا وتركيبا. يذكر Rock (1973) اربعة ادوار كهذه:

١) الشرطة كمانعة حدوث خرق للقوانين والانظمة، وهذا الدور مناسب للادوار التي يذكرها Manning.

٢) تعمل الشرطة على بناء السلوك الانحرافي او الاجرامي. اي انها هي التي تقرر مدى "الاجرام" الموجود داخل المجتمع وذلك بواسطة استخدام عملية اخذ القرارات والتصنيف.

٣) الشرطة كممثل لجماعات اجتماعية ذات القوة والتي تفرض عقائدها، اراءها واتجاهاتها الفكرية والايديولوجية من خلال فعاليات هذا الجهاز.اي ان الشرطة هي الجهاز المنفذ لطلبات الجهات السياسية.

٤) تعمل الشرطة على بناء وضع "واقع اجتماعي" معين من خلال الفعاليات التي تقوم بها. فمثلا، اعتقال فئة معينة من الافراد يؤدي لوضع وصمة الاجرام عليها.

لذلك، تلعب الشرطة وظيفة ايديولوجية بمثابتها وكيلة الدولة، وظيفة المحبط ووظيفة المحافظ على النظام والاوامر السلطوية.

يلخص Ericson 1982 وظائف الشرطة بقوله:

They are one tool of 'policing' in the wider sense of all governmental efforts aimed at disciplining, refining and improving the population " (P.7).

قد نتساءل: هل بالفعل قصد الشرطة هو الحفاظ على النظام داخل المجتمع وعلى المصلحة العامة؟

السيطرة ومصطلح الـ - Policing:

نسمع في احيان كثيرة مصطلحات مثل "مدينة الشرطة"، "دولة الشرطة" او "بولسة المدينة". ما معنى ذلك؟

يعرف Spitzer مصطلح الـ Policing بالعبارة التالية:

Policing is the sum total of the beliefs, customs, rituals and practices that can be discovered among a mumber of self - enclosed and culturally autonomous 'tribes' - modern police departments "(1981: 324).

وفق ذلك، عملية السيطرة البوليسية ليست عبارة عن مجموعة محددة من الفعاليات وانما هي اسلوب يستند على انظمة قهرية التي تعتبر جزءا من المجتمع الطبقي. هذه الانظمة الاجتماعية تطبق على طبقة سكانية معينة بهدف تخويفها او عقابها من جهة وبهدف المحافظة على مصالح الفئات المسيطرة من جهة ثانية.

عمليات القمع البوليسية police repression هي احدى الصور للسيطرة والتي تعكس حاجات مجموعات القوة. هدف هذه السيطرة هو التغلب على الصراعات الفئوية

(Harring 1981) وبالتالي تقوية العقائد والايديولوجيات التي تتمسك بها مجموعات القوة.

ما هي العناصر المتداخلة في وضع "البولسة"؟

العنصر الاول هو ان الشرطة تعمل على الحصول على شرعية لفعالياتها وكما يرى ذلك (Ericson 1982)من خلال استعماله لمصطلح: the Legitimacy of policing. فالشرطة تضع الانظمة وتستعمل وسائل القمع بهدف تحويل الوضع كما كان سابقا.

لذلك فهي تقوم بجهودات دعائية، في وسط رجال السياسة، ذات التأثير، للاقناع بان الاوضاع ستكون طبيعية وسيرجع النظام كما كان في الماضي، هذا بشرط ان تكون (الشرطة) مزودة بالقوى البشرية والموارد الكافية - الحصول على شرعية السيطرة والقمع والاحباط.

العنصر الثاني هو التصعيد "escalation". ان عملية اعطاء شرعية للشرطة بالمحافظة على النظام قد تؤدي لعملية عكسية ومناقضة في بعض الاحيان. فاذا كان الهدف هو الرجوع للوراء والحصول على الاوضاع كما كانت في الماضي، فهنا تعمل الشرطة على الضغط بان امكانياتها البشرية والمالية غير كافية وهي بحاجة لاكثر. الحصول على اكثر موارد يؤدي لتعميق فعاليات السيطرة والاحباط الموجهة ضد الطرف الاخر وبالتالي ازدياد بعدد المعتقلين وزيادة في حدة المقاومة ضدها.

العنصر الثالث هو ان الشرطة جزء من ثقافة السيطرة (control culture) وبمضمونها ثلاث ميزات: التركيز على مواضيع ذات حساسية جماهيرية (Sensitization)، عرض هذه المواضيع للجمهور بشكل درامي (Dramatization) وميزة التصعيد والمبالغة، اي ادخال عناصر جديدة لا علاقة لها بالوضع نفسه وتضخيم ذلك للجمهور (Cohen 1987; Ericson 1982). . عنصر اخر هو ميزة التجديد في اساليب السيطرة التي تستعملها الشرطة (Innovation) وعملية الانتقال من اسلوب واحد لاخر (Diffusion). تحصل هذه العملية في اطار مسار التصعيد، فعندما يشعر هذا الجهاز بانه لا يستطيع، باساليبه القائمة، فرض النظام فانه يعمل على ايجاد اساليب اخرى اكثر تعقيدا.

(Ditton 1979 ; Cohen 1987).

العنصر الخامس حول تطبيق القوانين. ففي احيان كثيرة، تقوم الشرطة على فرض الانظمة والقوانين في منطقة معينة او فئة سكانية معينة في حين ان نفس العملية غير مطبقة في مناطق اخرى او اتجاه فئات سكانية اخرى (Selective law enforcement). زيادة على ذلك، يتم استخدام اساليب عديدة ومتنوعة من اجل اعتقال "خارقي" هذه الانظمة مثل استعمال "البوليس السري" ... اساليب تمويهية (Marx 1981 ; 1982).

العنصر السادس والاخير المرتبط بكيفية تطبيق القوانين: Discretion. حسب ذلك، تقرر الشرطة ليس فقط حول كيفية تنفيذ القوانين وانما تلعب دورا فعالا في اخذ القرار بشأن تنفيذ الاعتقال في ظروف معينة ونوعية الحالات التي تقدم للمحاكمة.

(Edwards 1988 ; Ericson 1982 ; Cohen 1977 ; Becker 1963).

تظهر الابحاث ان الشرطة تعتقل عددا اكبر من الاشخاص، لكنها تقوم على اغلاق ملفات نسبة عالية منهم بدون تقديم لائحات اتهام ضدهم وذلك لعدم وجود الادلة والبراهين الكافية للادانة وذلك حسب

الدراسة التي اجراها البروفيسور ستانلي كوهين (١٩٨٩) والتي تتطرق لسياسة السلطات الاسرائيلية.

هذه العناصر تمنح الشرطة القوة التي تظهر على شكل سيطرة - احباط، قمع ... في هذه الحالة يعتبر هذا الجهاز ذراع سياسي، كباقي الاذرع السياسية وهو بالتالي ينفذ حاجات ومتطلبات وسياسات هذه الجهات السياسية (Harring 1981: 308).

فوجود ثقافة السيطرة معناه وجود ظواهر وتصرفات انحرافية وذلك كجزء من ثقافة افراد الشرطة في تعاملهم مع الاخرين.

ثقافة الانحراف والشرطة:

يتساءل علماء الاجتماع والاجرام حول درجة عنف الشرطة تجاه قطاعات سكانية معينة، واسباب وجود تصرفات سيئة في وسط افرادها. هذه الدراسات جميعها تركز على وجود ثقافة فرعية من الانحراف عند هؤلاء الافراد. ما هو مضمون هذه الثقافة وما هي اعراضها؟

- انحراف الشرطة/ ما هو:

يعرف انحراف الشرطة بانه الفعاليات البوليسية الغير متجانسة مع الصلاحية القانونية، صلاحية المنظمة او الاصول المهنية المتفق عليها داخل المؤسسة (Carter & Barker 1986:1) . هذه الفعاليات الشرعية او غير الشرعية، تعكس استعمال قوة جسمانية ضد المواطنين والتي تؤدي لضرر جسماني او نفسي -

(Friedrich 1980 ; Sherman 1980).

انواع انحراف الشرطة:

ينقسم سوء تصرفات الشرطة الى نوعين:

١) انحراف ناتج عن الوظيفة نفسها: تصرف المنفذ في اطار وخلال العمل العادي (Barker 1978) من اعراض هذا الانحراف هو الفساد الشرطي

(Carter & Barker 1986; Barker 1977).

٢) انحراف ناتج من تنفيذ الوظيفة نفسها: استعمال غير مناسب للصلاحية والسلطة - (Carter Geller 1984 ; 1985). من اعراض هذا الانحراف : أ) استعمال قوة ووحشية جسمانية غير ضرورية خلال عملية الاعتقال. ب) استعمال عنف شفهي وذلك من خلال استعمال التهديد، الازعاج واستعمال مصطلحات بذيئة. ج) سوء التصرف من ناحية قانونية. مثل مخالفة وخرق الحقوق الشخصية، اعتقال شخص بدون اسباب قانونية.

من اعراض انحراف الشرطة الواضحة:

أ) العنف والوحشية: استعمال غير ضروري للقوة. يعرف Kania & Mackey (1977) الوحشية

بالعنف المفرط والزائد الذي لا يتماشى مع الوظيفة الشرعية للشرطة.

يصنف " Radelet (1977) اعراض الوحشية: استخدام قوة جسمانية، استخدام قوة نفسانية وكلامية. في نفس الوقت يستعمل Cohen (1977) تصنيف اخر بقوله ان عنف الشرطة ينقسم لثلاثة انواع: عنف شرعي وضروري، عنف غير ضروري وعنف وحشي.

ب) القتل: هناك عدة اتجاهات التي تطورت حول حالات القتل التي تنفذها الشرطة منها: ١) القتل بهدف الاعتقال، هنا عملية القتل هي بمثابة العقاب حيث تتم عملية القتل خلال الاعتقال ٢) القتل للحماية الشخصية وذلك حسب سياسة نظام الحماية الشخصية.
(Sherman 1980).

تفسير الانحراف الشرطي:

تباينت الابحاث والدراسات في استنتاجاتها حول العوامل التي تؤدي لانحراف افراد الشرطة ولاستخدامهم شتى انواع العنف والوحشية خلال تنفيذهم وظيفتهم. نلخص باختصار هذه العوامل:

١) ماهية الوظيفة والسلطة المعطاة: ترى الشرطة ان من وظيفتها المحافظة على القانون وذلك من خلال استعمال السلطة المميزة بالعنف والعدوانية: اي ان الشرطة ترى نفسها في اطار هذه الوظيفة (Carter & Barker 19867).

٢) عملية التنشئة المهنية: يؤكد Carter & Barker (1986) و- Greenberg (1981) ان عملية التنشئة لوظيفة الشرطي - تركز على العنف والعدوانية كجزء من الوظيفة نفسها في حين ان تعلم هذه ٧التصرفات يتم في اطار جماعي. ايضا يتم تعلم القيم المهنية التي تشجع على هذه التصرفات (Quinney 1975).

٣) نوعية العلاقة بين الجمهور والشرطة: ترى الشرطة، في احيان كثيرة، انها عدوة للجمهور وخاصة حين وجود فوارق ثقافية، عرقية وقومية بينهما. وجود هذه العوامل يؤدي لزيادة حدة الكراهية بينهما، وبالتالي ظهور تصرفات شاذة في وسط افراد الشرطة.
(Sykes & Clark 1975; Reiss 1971; Westly 1970; Buckner 1970; Skolnick 1966).

٤) وجود بلبلة وعدم وضوح في عمل الشرطة وخاصة لعدم توفر انظمة واضحة حول استعمال العنف والتصرف الوحشي، وجود قيم وتعريفات مختلفة وغير متفق عليها اتجاه كيفية التصرف في ظروف واوضاع معينة. هذا الغموض يؤدي لوجود تصرفات جماعية او فردية مناقضة لانظمة او سياسات مكتوبة.
(Douglas & Waksler 1982 ; Cohen 1977).

٥) ماسسة الانحراف: النظر الرسمي للعنف كتصرف مقبول وكجزء من المؤسسة، اعطاء شرعية لاستعمال العنف.
(Douglas & Waksler 1982).

٦) وجود الشخصيات المريضة التي تتمتع بالضرب والايذاء للاخرين (Carter & Barker)

اغلبية الابحاث، التي ذكرت، تؤكد ان تصرفات الشرطة تجاه الجمهور هي ليست تلقائية او عفوية وانما هي، في احيان كثيرة، نتيجة لوجود قيم واخلاقيات التي تشجع ذلك.

يبقى السؤال: هل تستطيع هذه النظريات المساعدة في توضيح وتفسير تصرفات الشرطة الاسرائيلية خلال فترة الانتفاضة؟!

الشرطة والانتفاضة:

صرح وزير الشرطة الاسرائيلية الجديد "روني ميلو" انه سيواصل وضع موضوع الانتفاضة على سلم افضليات مكتبة (٤).

وقال رئيس قسم الاستخبارات في الشرطة الاسرائيلية "رافي بيلد" وبعد مرور حوالي ثلاث سنوات على الانتفاضة: "الوضع في شرقي القدس اسوأ مما هو في الضفة والقطاع ... تركيز غالبية قوات الامن الاسرائيلية في شرقي المدينة، وفي الاحياء الواقعة على خط التماس، يتسبب في كشف الجزء الغربي منها بالذات من ناحية امنية" (٥).

اذا، نتساءل، بهذا الصدد، عدة اسئلة نتناولها للبحث:

١) كيف ترى الشرطة احداث الانتفاضة؟

٢) كيف تواجه الشرطة الانتفاضة وما هي الاساليب المتسخدمة؟

٣) كيف ترى الشرطة نتائج اعمالها وعلى ضوء ذلك ماذا تقترح من اساليب لمواجهة استمرارية المقاومة الشعبية؟

رؤية الشرطة للانتفاضة:

قال وزير الشرطة السابق - بارليف - عن الانتفاضة انها "تشمل جمهورا واسعا وليس فقط مجموعات من المحرضين والمنظمات" (٦). هذه نظرة شاملة التي رأت بالانتفاضة كظاهرة جماهيرية شعبية. لكن اذا تطرقنا للنظرة "الضيقة" التي تطورت في شرطة "المسكوبية"، نرى ان هناك اتجاهين: الاول - رؤية المجتمع كله كجزء من الانتفاضة والثاني - التركيز على مواقف معينة من مجموع ظواهر الانتفاضة.

توضح المعلومات المتوفرة ان الشرطة تتطرق غالبا للانتفاضة كمجموعة من الاوضاع المعرفة كمهددة لما يسمى بـ "الامن" و بـ "النظام العام"، مع الاخذ بالحسبان التغييرات التي حدثت على مستوى هذه الاوضاع نتيجة للتصعيد في فعاليات الانتفاضة، على سبيل المثال: كان تركيز الشرطة في بداية هذه الفترة، على الحوانيت والمحلات التجارية وارغام اصحابها على فتحها، او تقديمهم للمحاكمة وذلك استنادا الى انظمة البلدية التي ترى في عملية اغلاق هذه المحال كمهددة وخرق لها. لكن، مع تطور الاحداث اصبحت هذه المسألة ثانوية وتظهر اخرى في مكانة الاهمية من وجهة نظر السلطات.

ما هي هذه الاوضاع الجديدة وكيف تصورها الشرطة؟

قال ضابط من شرطة "المسكوبية" في لقاء مع صحفي: "في الفترة الاخيرة ازداد عدد الحوادث في البلدة القديمة. حوادث رمي الحجارة والزجاجات الحارقة ... شهادة شخص توضح انه تعرض لهجوم ٥٠

شخص ملثم ... شدة الحوادث من ناحية عدد الملثمين المنظمين للهجوم على اليهود ... يعرف الملثمون متى تأتي الشرطة وحرس الحدود ومن اية الاماكن وهكذا يستطيعون الفرار بعد تنفيذ هدفهم" (٧).

تدعي الشرطة ان هناك ارتفاع في عدد راميي الحجارة والزجاجات الحارقة (٨) وخاصة باتجاه قواتها. يتم وصف الملثمين بمجموعات مسلحة بالعصي الحديدية والجنازير والبلطات (٩). حسب هذا الوصف، ترى الشرطة بمجموعات الملثمين مهددة لقواتها.

ظاهرة اخرى انتشرت في الاونة الاخيرة (خاصة منذ بداية السنة الثالثة للانتفاضة) هي احراق السيارات الاسرائيلية. تعتبر الشرطة هذه الظاهرة "صعبة جدا" (١٠).

وضع اخر هو القيام بمظاهرات احتجاجية في المناسبات والاعياد الوطنية، خلالها ترفع الاعلام الفلسطينية وتنشد الاناشيد (١١).

الاحصائيات التي تبرزها الشرطة في وسائل الاعلام العبرية (١٢) تعكس بالفعل نظرتها لماهية الاوضاع والفعاليات التي تكون الانتفاضة في القدس:

١) اضرام النار بالسيارات، حيث تظهر هذه الاحصائيات انه خلال سنة ١٩٨٩ احرقت حوالي ٢٥٠ ومنذ بداية ١٩٩٠ وحتى نهاية عام ١٩٩٠ تم اضرام اكثر من ٣٤٤ سيارة.

٢) رمي الحجارة، حيث تم تسجيل ١٧٠٠ حادثة خلال سنة ١٩٨٩ و ٥٠٠٠ حادثة في عام ١٩٩٠.

٣) القاء زجاجات حارقة، حيث القيت ١١٨ زجاجة، خلال ١٩٨٩، على سيارات خصوصية، باصات ومركبات الشرطة و "حرس الحدود" و ١٤٠ حادثة عام ١٩٩٠.

٤) الطعن بالسكاكين: تم تسجل ٣٥ ملفا خلال عام ١٩٩٠.

سيناريو الاحداث:

المعادلة سهلة ... وسيناريو ثابت. سلطة الاحتلال تتدخل، وفق هذه النظرة، حين وجودها في خطر، او حين وجودها في الوضع الذي تعرفه "فخ مخطط". اطلاق الرصاص الحي، البلاستيكي او المطاطي وقنابل الغاز المسيل للدموع هي، من وجهة نظر الشرطة، اساليب دفاعية تسخدم للتغلب على "هجوم" الطرف الاخر.

امثلة كثيرة توضح ذلك. مثلا، في اعقاب استشهاد شاب من "مخيم شعفاط" تناقضت روايات الشرطة و "حرس الحدود" قالت الرواية الاولى: "قتل ... حين هاجم المئات من سكان المخيم نقطة مراقبة عسكرية، فهددوا حياة الجنود مما اضطرهم للرد مستخدمين العيارات النارية". اما في اليوم التالي فكانت الوراية: " ... قتل بينما كان يحاول القاء عبوة ناسفة باتجاه نقطة المراقبة، فانفجرت بين يديه مما ادى الى مصرعه" (١٣).

يظهر نفس السيناريو من امثلة اخرى. خلال مسيرة يوم المراة العالمي ادعت الشرطة بان النساء المتظاهرات حملن لائحات وانشدن الاغاني الوطنية مما ادى لتفريقهن باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع. بعد ذلك، بدأ الشباب برمي الحجارة والزجاجات الحارقة باتجاه قوة عسكرية - بوليسية وبالتالي

تم اطلاق العيارات المطاطية. مما ادى الى خروج العديد من الشباب خارج اسوار باب العامود. اطلقت الشرطة عيارات باتجاههم مما ادى الى جرح فتاة (١٤).

مثال اخر وفي اعقاب مقتل العمال الفلسطينيين في "ريشون ليتسيون" وصفت الشرطة الحوادث التي جرت في القدس الشرقية كالتالي: "مئات من الشباب رموا الحجارة باتجاه قوات الشرطة والتي استعملت الطائرة العمودية لتفريقهم ... القيت زجاجة حارقة بجانب سيارة قائد شرطة القدس في شارع "صلاح الدين" ... مجموعة من الملثمين هاجمت قوة عسكرية مرت في شارع "شعفاط" وبالتالي اطلقت النار مما ادى الى اصابة شخص ..." (١٥).

مثال رابع - رواية مقتل شاب في "سلوان". حسب ادعاءات قائد "حرس الحدود" ان مجموعات من الملثمين المسلحين بالعصي الحديدية والجنازير والبلطات والحجارة هاجمت الشرطة، مما اجبرها على اطلاق العيارات البلاستيكية والمطاطية وقنابل الغاز المسيل الدموع. حسب هذه النظرة، بعدما رأت الشرطة ان لا فائدة قررت اطلاق الرصاص الحي. اما الناطق باسم الشرطة فقد ادعى ان الشرطة لم تطلق الرصاص الحي ليلة حادث مقتل الشاب .... (١٦).

لذلك، فالمعلومات التي تخرجها/ تنشرها الشرطة للجمهور هي متشابهة في اسلوب طرحها. هدف طرحها، حسب سيناريو ثابت، هو توضيح للشعب الفلسطيني المقدسي انه سبب هذه الحوادث وان السلطة تتدخل في مرحلة لاحقة، حين خرق ما يسمى "النظام العام". هدف اخر هو وصف الانتفاضة كظاهرة عنف اضطراب. فالشرطة، في جميع الاحوال، تستعمل المصطلحات المرتبطة بالعنف هادفة بذلك ابراز الخطورة والتهديد لما يسمى "امن" المجتمع اليهودي و "النظام العام".

هذه هي النظرية التي تسير وفقها شرطة "المسكوبية" والشرطة القطرية : الانتفاضة هي اعمال معادية واعمال عنف وشغب مهددة للأمن والنظام العام ومخالفة للقوانين والانظمة السارية المفعول في اسرائيل.

اذا، ماهي الوسائل التي تخلقها السلطة " المدنية " من اجل مواجهة الانتفاضة ؟

الاهداف تبرر الوسائل :

هذه هي سياسة الشرطة بخطوطها العريضة : " كل الاساليب هي شرعية " وذلك حسب تصريح مفتش عام الشرطة السابق " دافيد كراوس " في اعقاب " مسيرة السلام " (١٩٨٩/١٢/٣١). هذه السياسة تؤكد ان على الشرطة تفريق المسيرات والمظاهرات، التي ترفع فيها اعلام فلسطينية وتنشد اغاني وطنية، بشتى الوسائل. وقد استثنى من ذلك منطقة المسجد الاقصى حيث اكد ان في هذه الحالات يتم استخدام اساليب اخرى (مثل استخدام الات التصوير) - (١٧).

ممارسات : اساليب للسيطرة والاحتواء :

ان نوعية الاساليب المستعملة تختلف من منطقة لمنطقة ومن حين لاخر.

بشكل عام، استعمال اسلوب واحد او اخر مرتبط بعدة عوامل نذكر اهمها :

١ - سياسة السلطات اتجاه كيفية مواجهة الانتفاضة. هل تتمشى وفق سياسة " الجزرة والعصا " ؟

سياسة " كسر العظام " ؟ سياسة " اليد الحكيمة " ؟ او غيرها٠

٢ - عملية التصعيد٠ هل هناك انطباع في وسط قيادة الشرطة ان فعاليات واساليب الانتفاضة تتصاعد او ان هناك تراجع في الوضع ؟ هل يشعر هؤلاء بالنجاح او الفشل في اخماد فعاليات الانتفاضة ؟

٣ - ضغوطات خارجية- سياسية على الشرطة٠ هل تتأثر قيادة هذا الجهاز بالضغوطات الخارجية الموجهة من سياسيين ومن صحفيين؟ هل يركز هذا النقد على الفشل او النجاح ؟ وكيف يؤثر ذلك على اختيار الاساليب؟

على ضوء ذلك، ما هي الممارسات البوليسية؟

١ - حشد وتركيز قوات في منطقة معينة : القيام بتركيز قوات كاسلوب وقائي وذلك لمنع حدوث ما يتنبأه افراد الشرطة٠ تستخدم هذه الوسيلة في المناسبات الوطنية والمسيرات والمظاهرات الشعبية (١٨)٠ هدف هذا الاسلوب، كما تراه الشرطة، هو المحافظة على "النظام " و " امن " و - "سلامة " الجمهور المشترك في المسيرة او المظاهرة٠ لكن اذا نظرنا للحقيقة نرى ان هذه هي اقاويل ومبررات٠ ففي اغلب المواقف انتهت عملية حشد قوات بوليسية بتفريق المسيرة بالعنف والتصرفات القمعية٠

٢ - اعتقالات جماهيرية : احدى التكتيكات المستخدمة هي القيام بحملة اعتقال الاشخاص المتواجدين بالقرب من الحادث٠ من الواضح ان هذه الوسيلة تستعمل خاصة في اعقاب تنفيذ فعالية "ضد" اشخاص يهود وفي اعقاب المسيرات الاحتجاجية (١٩)٠ الهدف من ذلك، كما تراه الشرطة، هو وقائي٠

٣ - اعمال استفزازية : من هذه الاعمال القيام بحملات ضد اصحاب البسطات واتلاف محتوياتها وتحرير غرامات (٢٠)، اغلاق مداخل اسواق البلدة القديمة ومنع المواطنين من الدخول الى تلك الاسواق في اعقاب حوادث "ضد"اليهود في المنطقة، بما في ذلك ارغام اصحاب المحلات التوقيع على تعهدات بفتح محلاتهم طيلة النهار واغلاق بعض من المحلات التجارية (٢١)، القيام بمداهمات وحملات ضرائبية وفرض غرامات على اصحابها بحجة رفضهم دفع الضرائب المفروضة عليهم (٢٢)، شن حملات تنكيل ضد سائقي الباصات في منطقة "باب العامود"، اغلاق مدخل المحطة، واطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه السائقين والمواطنين المتواجدين في المحطة (٢٣)، اجبار المواطنين على مسح الشعارات والمظاهر الوطنية من الاحياء المختلفة (٢٤) وغيرها من الممارسات الاستفزازية التي تهدف الى احباط وتحطيم معنويات الشعب الفلسطيني٠

٤ - القيام بحملات اعتقال ضد الشباب المشتبه تنفيذهم لفعاليات مثل اضرام النار في السيارات الاسرائيلية، رمي زجاجات حارقة على سيارات "الجيب" التابعة ل "حرس الحدود" (٢٥)٠

٥ - اغلاق الطرق المؤدية الى مدينة القدس ومنع سكان باقي المناطق المحتلة من الدخول للمدينة والمشاركة في مسيرات شعبية وفي صلوات ايام الجمعة في المسجد الاقصى المبارك (٢٦)، اغلاق منافذ قرى القدس ومنع السكان من الخروج٠ هذه هي السياسة الجديدة التي استخدمت منذ عملية التصعيد في فعاليات الانتفاضة وخاصة في القدس وابتداءا من شهر تشرين اول ١٩٩٠٠

٦ - القيام بحملات "غير قانونية" ضد العمال العرب العاملين في القدس الغربية ٠ مثلا: قيام الشرطة بجمع بصمات جميع العمال العرب العاملين في المصانع والمحلات اليهودية وذلك كفعالية وقائية وتخويفية وبالرغم من عدم توافقها وتلائمها مع الاطر القانونيةالقائمة في اسرائيل (٢٧)٠

يتم استعمال هذه الاساليب في اطار عملية التصعيد٠ الصراع القائم والمستمر يؤدي لهذه العملية٠ فمن جهة - يعمل الشعب الفلسطيني على توسيع مقاومته من خلال استعمال اساليب كرمي الحجارة، القاء زجاجات حارقة، اضرام النار وغيرها من ظواهر النضال ومن الجهة الاخرى - تعمل الشرطة و "حرس الحدود" على تطوير اساليب مضادة وذلك كمحاولات لارجاع الاوضاع كما كان حالها قبل الانتفاضة٠ من اعراض هذه الاساليب تصرفات العنف على انواعها٠

عنف شرطة الاحتلال:

ان استعمال القوة، على انواعها كالقتل والضرب والكسر، هي التصرفات الجديرة بالبحث والدراسة كونها منفذة بواسطة شرطة الاحتلال اخذة الشرعية من حكومة "الليكود" اليمينية٠

لدينا عدة اسئلة نطرحها للبحث: كيف ترى وتعرف هذه السلطة القوة التي تفرضها؟ كيف تبررها؟ ما هي الاساليب التي تستخدمها لقمع نضال الشعب الفلسطيني؟

قال وزير الشرطة المعراخي - التجمعي السابق - بارليف - في اعقاب تصرفات افراده في "مسيرة السلام" انه لم يكن هناك استعمال لقوة غير ضرورية وان جهازه عمل كالمتوقع٠ جاء هذا القول بعد تحقيق داخلي للشرطة حول هذه الاحداث٠ لكن بعد اربعة اشهر تم تعيين طاقم تحقيق اخر، والذي توصل لنتائج مختلفة كل الاختلاف عن قول وزير الشرطة (٢٨)٠ اتضح من نتائج هذا الفحص ان قائد شرطة "القشلة" تصرف بشكل غير متوقع لدى اعطائه اوامر اطلاق العيارات المطاطية والغاز المسيل للدموع باتجاه المتظاهرين وانه تم استخدام القوة بدون تحذير مسبق، وبدون تمييز بين انواع المتظاهرين٠

وقد توضح المعلومات المتوفرة حول تصرفات الشرطة في هذه المسيرة ان قوات الشرطة و - "حرس الحدود" والقوات الخاصة المسماة "قوات لمنع الارهاب" قاموا باستخدام القوة الزائدة، وفي اعقاب الارشادات والتعليمات التي قدمت بواسطة رئيس الحكومة الليكودي - التكتلي "شمير" وزميله "اولمرت" (٢٩)٠ اسفرت هذه العمليات عن اصابة خمسين متظاهرا، بالاضافة الى اعتقال اكثر من ٥٢ شخصا من الفلسطينيين والاوروبين٠ وقد عرفت حركة "السلام الان" هذه التصرفات: "تصرف وحشي، غير مراقب وغير مكبوح" او كما وصف ذلك احد السياسيين اليساريين - من حزب راتس-: "ان الشرطة تفقد اعصابها وتتصرف بوحشية وذلك تحت تأثير الجو المسمم، والتحريض ضد اليسار المعتدل في اسرائيل" (٣٠)٠ من اعراض هذه التصرفات الوحشية الضرب المبرح للمتظاهرين وللمعتقلين (٣١)٠

امثلة كثيرة اخرى وكلها تعكس فعاليات القمع ٠ فحادث مدرسة "الرشيدية" الثانوية: عملية اطلاق الرصاص الحي باتجاه الطلاب والهيئة التدريسية في ساحة المدرسة، وفي الصفوف، ثم الضرب المبرح، ومنع سيارات الاسعاف من الدخول للساحة لعلاج واسعاف الجرحى (٣٢)٠ وحادث "بيت صفافا" الذي

استشهد خلاله شاب من البلدة · ادعت الشرطة ان تصرفاتها، خلال الحادث، كانت مقبولة، وان افرادها لم يتحرشوا بسكان القرية، لكن المعلومات القائمة توضح العكس: حيث استعمل قائد شرطة "المسكوبية" - اريه بيبي - وافراده القوة غير اللازمة والضرب (٣٣)٠ هذه التصرفات تكررت لتظهر خلال مظاهرة مقابل القنصلية الاميركية، واخرى مقابل جمعية "الشبان المسيحية" اظهرت خلالها الشرطة وحشية وسخرية نحو شخصيات جماهيرية وسياسية فلسطينية (٣٤)٠

زيادة على ذلك، تستخدم السلطات اساليب القمع الموجهة للافراد٠ على سبيل المثال: قصة شاب تعرض للضرب على ايدي "حرس الحدود" مما ادى الى كسر ذراعه٠ وبعد وضعه الجبص، تعرض ثانية للاعتقال والضرب ولكسر الجبص، في حين انهم احتجزوا هويته الشخصية (٣٥)٠

بعد مرور اكثر من ثلاث سنوات من بداية الانتفاضة، قدمت النيابة العامة لائحات اتهام ضد عدد من رجال الشرطة "وحرس الحدود"، ممن تصرفوا بعدوانية تجاه افراد عرب، في فترة السنتين الاولتين للانتفاضة (في اغلب الحالات، قدمت هذه اللائحات بعد سنتين من موعد الحادثة، الشيء الذي يظهر مدى عدم اهتمام الشرطة والنيابة العامة لهذا الموضوع !!!)٠ لائحة اتهام واحدة (٣٦) قدمت ضد ثلاثة من رجال الشرطة وحرس الحدود، بسبب مهاجمتهم لطالبين من مدرسة "دار الايتام الاسلامية"٠ حسب ما ورد في اللائحة، قام الشرطيان بضرب الطالبين على وجهيهما، وعلى باقي اجزاء الجسم بواسطة البندقية٠ قدمت لائحات اخرى مماثلة ضد مجموعة اخرى من رجال "القانون!!" (٣٧): حيث تم اتهامهم بجنح مختلفة مثل الضرب، ورمي الحجارة على العرب، واعتداءات جنسية٠ لائحة اتهام واحدة فقط قدمت ضد ضابط كبير قام بضرب سجين على راسه، مما ادى لـ "شج راسه"٠ مضمون لائحة اخرى: قام خمسة من "الشرطة الزرقاء" بضرب مواطن من القدس العربية بالعصي على وجهه وباقي اجزاء جسمه٠ لائحة اخرى كانت ضد شرطي، من "حرس الحدود" اعتدى على صحفي بريطاني حيث ضربه بجهاز اللاسلكي٠ واخرى ضد اخر الذي قام برمي حجر على مواطن عربي، ادى لاصابته في راسه٠ لائحة اتهام اخرى كانت ضد ثلاثة من رجال "حرس الحدود" اتهموا بضرب ولد في الثامنة من عمره٠ من اللوائح الاخرى و "الغريبة": قيام ستة من رجال الشرطة بالاعتداء على شرطيين زميلين وذلك بسبب نشوب جدال بينهم حول "طرق معالجة العرب"٠

هذا الاسلوب، كغيره من الاساليب، يعكس درجة واضحة من العنف الجسماني والنفسي٠

من الاساليب الاخرى والتي يتم استخدامها هي اطلاق العيارات النارية الحية بهدف القتل٠ اكثر من ثلاثين فردا استشهدوا، في القدس، نتيجة لذلك وقد بلغ ذلك اوجه في مذبحة - مجزرة الاقصى حيث تم اطلاق الرصاص الحي على المصلين وبشكل عشوائي٠ السياسة الشرطية تعطي شرعية لاستعمال هذا الاسلوب، وتبرر ذلك باستنادها الى نظرية القائلة: "انه تم اطلاق النار نتيجة لوجود افرادها في خطر"٠ وهذه هي مبررات لا تخضع للواقع ولا للحقيقة٠ فالقتل بهدف "الدفاع عن النفس" هو ذريعة والحقيقة هي ان الاحتلال يستعمل القتل كوسيلة عقابية واحباط فعاليات الانتفاضة٠

وتوضح المعلومات (٣٨) ان افراد "حرس الحدود" هم الخبراء بمثل هذه الاعمال، ولكن للشرطة ايضا الخبرة الكافية اذ ان منذ دخول قائدها "بيبي" لوظيفته شرع بتغيير نظرة الشرطة لاوامر اطلاق النار، هذه

هي السياسة المستندة على تعليمات من المفتش العام - ترنر والذي صرح في اعقاب استشهاد ثلاثة اشخاص من "سلوان" انه اذ لم يكن هدوء في القدس الشرقية سيكون هناك قتلى اخرين (٣٩)٠ اي انه يعطي شرعية لاستعمال العنف والقتل من اجل العقاب٠ وفي اعقاب استشهاد امراة في القدس، اطلق عليها الرصاص الحي بذريعة "محاولة طعن جنديين" قال المسؤول على قسم التحقيق في المسكوبية: "ان رد الفعل كان بطريقة مهنية وناجحة وسريعة" (٤٠)٠ هذه هي السياسة التي ترى في عمليات القتل طرق مهنية!!!

بالطبع، وكعادتها، لا تعرف السلطات هذه التصرفات بالعنف والقمع، وانما تراها ضمن اساليبها للحصول على اهدافها٠ لا يرى هذا الجهاز تصرفات افراده المميزة بالعدوانية، وانما يرى تصرفات الفلسطينيين ويعرفها من خلال استعمال مصطلحات مثل "اضطرابات"، عدوانية"، "شغب"، اي العمل حسب سياسة ادانة الضحية وتبرئة المعتدي٠ هذه هي وسائل تبريرية تخدع بواسطتها الشرطة نفسها، ناسية ان سلوكياتها هي العنف وصورة من صور الهمجية٠ هذا جزء واحدة من العنف الماسسي البوليسي ٠ اما الجزء الاخر فهو عملية التعذيب خلال الاعتقال والتحقيق٠

يظهر تقرير حول "العدوانية تجاه الاحداث والشباب في المعتقل" (٤١) ان شرطة "المسكوبية" تستعمل الضرب والتعذيب في عملية التحقيق: شهد صبية ممن تم اعتقالهم انهم ضربوا بشدة٠ حيث بدأت هذه العملية منذ الاعتقال واثناء الطريق للمعتقل٠ الظاهرة الثانية هي "التخويف والتهديد حيث يتم تخويف الشاب وتهديده باصابة افراد اسرته او طردهم وهدم بيتهم اذ لم يعترف بالتهمة الموجهة ضده٠ ومن اساليب التعذيب الاخرى: استخدام "كيس" وادخال المعتقل فيه وربطه وضربه من قبل عدة محققيين في ان واحد٠ يستند هذا التقرير على اقوال الكثير من المعتقلين الشباب، والتي تعكس وتبرهن عنف الاحتلال٠

توصلت لجنة تحقيق التي عينها مفتش الشرطة العام "ترنر"، بهدف فحص طرق التحقيق مع المعتقلين العرب في "المسكوبية" (٤٢) لنتائج بشأن استعمال اساليب التعذيب ضد المعتقلين السياسيين، بعلم ومعرفة ضباط "كبار"٠توصلت هذه اللجنة للنتائج في اعقاب شهادة متهم بمقتل عميل/ متعاون اعترف نتيجة للتعذيب٠ توضح هذه الشهادة ان استعمال اساليب ذات الطابع الوحشي هي عملية منظمة ومخططة (٤٣)٠

توضح معلومات؟ اخرى (٤٤) ان عملية الضرب والعنف تشمل ايضا المعتقلات السياسيات٠ فحسب شهادة احداهن: "دخل حوالي عشرة من افراد الشرطة، وقاموا بضرب المعتقلات بجميع اجزاء الجسم وبدون تمييز")٠

فالضرب وارهاب المعتقلين هو جزء من الظواهر التي تمارسها سلطات الاحتلال، متمثلة بجهاز اسمه "الشرطة" ٠٠ هذا هو عقاب بلا محاكمة٠

يقول صحفي يهودي في مستهل مقالة تحت عنوان "تصعيد في القدس": "طوال عشرون عاما تعاملت الشرطة وقوات الامن مع عرب القدس بشكل حذر، وذلك من منطلق الافتراض انه يجب ان نظهر لدول العالم ولانفسنا الفرق ما بين القدس التي فيها السيادة للدولة وبين الاراضي المحتلة التي فيها السيادة

للجيش ٠٠ وفي سنتي الانتفاضة، تلاشت بشكل كبير الفروق بين ما تم عمله في القدس، وما تم عمله في الاراضي المحتلة٠ فمن الجانب الاسرائيلي تم اتخاذ وسائل عقابية كثيرة كانت قبل الانتفاضة نوعا من المحظور ذكره داخل القدس" (٤٥)٠

هذا المونولوج ليس حالة شاذة، هذا مثال يمثل حالات اخرى وهي كثيرة، والتي حصلت وتحصل في القدس وباقي انحاء الاراضي المحتلة: "جلس هناك خمسة عرب٠ قيدوا ارجلهم ووضعوهم على حمالة الى جانب احد الجدران، وابقوهم على هذا الحال مدة ثماني ساعات ٠٠٠ في جو بارد مما سبب لهم لسعات برد شديدة، اثناء ذلك اخذ احد الضباط وزميله على عاتقهما مراقبتهم كي لا يحدث ما هو غير متوقع ٠٠٠ ولكن ما الذي يستطيعون عمله ؟! قام ذلك الضابط مرة تلو المرة بخفض رؤوسهم وضربهم احيانا بالهراوة ٠٠ صرخ بهم وسخر منهم ٠٠ حقا لقد كان ذلك فظيعا ٠٠٠" (٤٦)٠ كان هذا واحدا من عشرات الامثلة التي ذكرت في مقالة صحفية تحت عنوان: "انسانيون يقومون باعمال غير انسانية"٠

الاثنين الاسود- مجزرة الأقصى:

كانت النتائج ٢١ شهيدا، حوالي ٢٠٠ جريحا وحوالي ١٥٠ معتقلا، والمشهد لم يستمر اكثر من ربع ساعة٠ كان ذلك يوم الاثنين الموافق ١٩٩٠/١٠/٨ حوالي الساعة الحادية عشرة ظهرا، في ساحات الأقصى المبارك - الحرم القدسي الشريف٠ مئات من قوات الشرطة مرفقة بقوات "حرس الحدود"، القوات الخاصة المسماة "قوات منع الارهاب" وقوات "الامن العام" دخلوا منطقة الحرم بالقوة، مزودين بشتى الوسائل العسكرية من بنادق رشاشة، بنادق للعيارات المطاطية وللقنابل المسيلة للدموع، وبدأوا باطلاق الرصاص الحي على الاف المصلين وبدون تمييز٠ ساند هذه القوات قوات اخرى اطلقت النيران، من على البيوت المجاورة، باتجاه الفارين، افراد من المستوطنين وطائرة عمودية القت قنابل الغاز المسيل للدموع على الجمهور الهارب من نيران الرصاص الحي٠ حسب المعلومات المتوفرة من شهود عيان، ان الشرطة لن تسمح، في بداية المجزرة، باسعاف الجرحى، بل بدأت في اطلاق النار على سيارات الاسعاف ومن فيها من الاطباء، الممرضين والممرضات ٠٠٠ بالرغم من ان دماء القتلى والجرحى التي كانت تنزف، تم احتجاز سيارات الاسعاف لمدة تتراوح العشر دقائق او اكثر٠ لم تكتف هذه القوات بذلك، بل قامت باعتقال المئات من الشباب، المتواجدين في الحرم، وعلى راسهم فيصل الحسيني والشيخ محمد سعيد الجمل، مفتش المحاكم الشرعية٠ قوات اخرى اتجهت لمستشفى المقاصد الخيرية ومستشفى المطلع، اخذة باطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع على الجمهور باتجاه المرضى من اطفال ونساء وعجزة، اخذة بمنع السكان من الدخول للمستشفى بهدف المساعدة والتبرع بالدم، في حين تم اغلاق جميع منافذ القدس، ومنع سكان باقي الاراضي المحتلة من الدخول اليها٠ مساء المجزرة وصباح اليوم التالي، قامت السلطات باعتقال حوالي ٤٠ مواطنا من القدس ورام الله بحجة انهم نشطاء سياسيين، وبهدف استجوابهم للكشف عن الجهات التي كانت وراء الاحداث٠

توضح التقارير، التي ركزت على فحص تسلسل احداث ما قبل المذبحة، خلالها وبعدها عدة حقائق:

١) لم يكن هناك تحريض مخطط من الجانب الفلسطيني.

٢) استخدام القوة القاتلة لم يكن مناسبا ولا مبررا.

٣) كانت قوات الامن تطلق النار لتقتل فاغلب الشهداء اصيبوا بالرقبة او الرأس.

٤) اطلاق النار كان، في الغالب، عشوائيا واصيب الكثير نتيجة لهذه النار الاوتوماتيكية.

٥) قامت قوات الجيش بعرقلة اخلاء المصابين والشهداء واحتجاز سيارات الاسعاف، واطلاق النار على الطواقم الطبية (٤٧).

بدأت هذه الاحداث عندما حاول افراد الجماعة المسماة بـ "امناء جبل الهيكل" اليهودية المتطرفة دخول الحرم الشريف بالقوة لوضع حجر الاساس لـ "هيكل سليمان"، فتصدى لهم الشبان بالحجارة، اما الشرطة و "حرس الحدود" المتواجدة فردت باطلاق النار، مستخدمة شتى الاساليب للسيطرة على المصلين المسلمين. فعملية اطلاق النار واحداث مجزرة جماهيرية ليست عشوائية ولا غلطة ارتكبها احد افراد القوات، وانما تعكس السياسة التي تعطي الشرعية لاطلاق النار على الجمهور. فهذا الاحتلال يعطي شرعية لتصرفاته....

اذا، ما هي نظرة الاحتلال للمجازر التي ينفذها؟؟

بشكل عام، رواية الشرطة واضحة حسب السيناريو البوليسي الثابت الذي ذكر من قبل: المصادمات كانت "مدبرة تدبيرا دقيقا" من قبل مجموعة من المتعصبين المسلمين الذي اعدوا مسبقا اكواما من الحجارة والزجاجات الفارغة، وقاموا بقذفها، بصورة مستمرة على ساحة "حائط المبكى" وعلى نقطة الشرطة، التي تم احراقها تماما والموجودة داخل الحرم. بعدها تعرض افراد "حرس الحدود" المتواجدين خارج الحرم للرشق بالحجارة مما ادى الى اصابة ثلاثة منهم (٤٨).

ادعى ضباط شرطة في بداية الامر وجود افراد الشرطة في خطر مما ادى لانسحابهم. ولكن استغل "المضطربون"، الذين كان تعدادهم ٣٠٠٠ شخص، هذا الوضع ونجحوا في اغلاق "باب المغاربة" لمنع الشرطة من الدخول. بعد ذلك، دخلت القوات بالقوة مستخدمة الاسلحة النارية، نظرا لانها لم تتمكن من السيطرة على الاف الشبان المتواجدين بالحرم (٤٩).

كانت اراء ووجهات نظر قادة الشرطة حول الاحداث متشابهة في البداية. فاقوال وزير الشرطة - روني ميلو - ركزت على البحث عن كبش فداء للاحداث: "الحسيني تسبب في احداث العنف" (٥٠) ... وقوله: "بدون شك هذه حوادث خطيرة جدا، ومداها لم نعرفه في السنوات الاخيرة. الهجوم على المصلين في ساحة حائط المبكى كان مخطط جيدا، بدون اسباب وبدون تحذير. هذا هو عمل استفزازي ويمكن القول ان المضطربين وجهوا بواسطة جهات خارجية ..." (٥١). اما المفتش العام للشرطة - يعقوب ترنر - فقد اعطى شرعية لعمليات القتل بقوله: "كانت شرطة اسرائيل سريعة في رد فعلها. استوعبت الحجارة وكثير من العنف وواجهت المتعصبين ... ردود الفعل كانت شديدة وحسب المتوقع ...." (٥٢).

ولقائد شرطة "المسكوبية" "ارييه بيبي" رايه وروايته: "توفرت معلومات عن وجود شباب في جبل الهيكل .... مسيرة امناء الهيكل لم تكن السبب . انقسم المضطربون لثلاثة مجموعات، عدد افراد الواحدة هو ١٠٠ شخص. مجموعة واحدة رمت الحجارة باتجاه حائط المبكى، المجموعة الثانية اضرمت

النار بمحطة الشرطة والمجموعة الثالثة رمت الحجارة باتجاه المحكمة. هؤلاء اقتربوا من افراد الشرطة وبدون خوف ... اطلقت عيارات مطاطية ولكنهم استمروا في الاقتراب ... اطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع وبدون جدوى ... بعد ذلك استخدمت الاسلحة النارية وفق التعليمات والقوانين ..." (٥٣).

ولهذا القائد رواية اخرى مختلفة: " ... هاجموا محطة الشرطة داخل جبل الهيكل وجرحوا شرطي تمكن من الهرب .... كان افراد الشرطة بجانب بوابة المغاربة ... / رميت الحجارة على ٤٥ من افراد حرس الحدود وحوالي ١٠٠٠ شخص بدأوا برمي الحجارة على ساحة حائط المبكى ... مسكوا شرطي واخذوا منه البندقية ... بالنسبة لاطلاق النار الحي - لم يكن بديل اخر" (٥٤).

وجاءت "لجنة زمير"، التي عينها رئيس الوزراء الاسرائيلي لـ "تقصي الحقائق"، ولتؤكد ثانية القصص التي رويت في اعقاب الحوادث الدموية. كان من استنتاجاتها: ١) المسببات: رشق الحجارة على المصلين اليهود ووجود ما سمي "منظمو الاعمال الاستفزازية" من العرب. ٢) وجود قوات الشرطة وحرس الحدود في خطر الموت. ٣) اداء المستوى القيادي: بالرغم من توفر معلومات مسبقة حول تجمهرات داخل الحرم، الا ان الشرطة لم تتدخل، كانت تصرفات قادة الشرطة روتينية وخاطئة، لم يكن تخطيط مسبق لمواجهة حوادث متوقعة، تقع المسؤولية لذلك على القادة وعلى رأسهم المفتش العام، اما المسؤولية الوزراية فيتحملها وزير الشرطة (٥٥).

هذه اللجنة كغيرها جاءت لاهداف سياسية، وليس لمعرفة الحقائق. هدفها تبرير موقف اسرائيل وتوضيح للعالم انها "دولة قانون ونظام" ... الاستنتاجات التي توصل الهيا كانت صياغية، ومتوقعة وروتينية والتي تعكس ثقافة الاحتلال: مبررات، روايات، اقاويل واساليب دفاعية.

وفي اعقاب هذا الحادث، عين قاضي لكي يحقق في الاحداث ودور الشرطة فيه. وكانت شهادة "بيبي" تتناقض وشهادة افراد الشرطة الاخرين (٥٦): منذ لحظة دخوله سوية مع قوات الشرطة الى الباحة وحتى وصوله لنقطة الشرطة، لم يلاحظ وجود مصابين او قتلى بين اوساط المصلين المسلمين. وفي شهادة شرطي اخر، الذي اطلق النار الاوتوماتيكي على المصلين، حيث قال امام القاضي: "لم اشاهد مصلين، شاهدت هناك دماء فقط .. على الارض". توصل هذا القاضي للحقائق المعاكسة لنتائج "لجنة زمير": اطلقت الشرطة الرصاص بشكل عشوائي وبطريقة غير شرعية ومناقضة للاوامر (٥٧). توضح شهادات اخرى ان افراد القوة المسماة "وحدة فرض النظام" قاموا باطلاق النار على المصلين ومن مسافات قصيرة وبدون اسباب، وانه اعطي امر لجميعهم باطلاق النار. احدهم قام باطلاق النار على شاب حين التحدث معه، واخر اطلق النار على اخر رافع يديه. من الواضح ان القاضي وجد تناقضات واكاذيب في اقوالهم (٥٨). لكن قرارات القاضية التي حاكمت المتهمين العرب سبقت قرارات القاضي الذي عين لفحص تصرفات السلطات، فقد قررت ان الشرطة اطلقت النار لكونها في خطر الموت، كانت "اضطرابات" العرب مخططة حيث قالت: "نفذ عمل العنف بشكل منظم وبتفكير مسبق، حيث استغل العرب حرية الدخول للمسجد واستغلت الحساسية التي توجهها مؤسسات الدولة والامن لمكانة وقدسية المسجد". نتيجة لاقوالها هذه، فقد فرضت على تسعة متهمين، ممن اعتقلوا في الاقصى ساعة الحادث، السجن الفعلي لمدة ١٤ شهرا والسجن مع وقف التنفيذ لنفس المدة، ودفع غرامة مقدارها ١٥٠٠ ش. (٥٩. فهل هؤلاء التسعة هم

مذنبون ام الضحايا؟؟٠

ان استعمال القوة، على انواعها كالقتل والضرب والكسر، هي تصرفات وحشية وعنيفة، فهل هناك اعتراف؟؟

هل تعترف الشرطة؟؟

استخدام العنف والتعذيب هي اساليب شاذة وخارجة عن القاعدة ٠٠٠ هذه هي النظرية المقبولة لسلطة الاحتلال٠ بشكل عام، ترى الشرطة تصرفات افرادها طبيعية ومتوقعة، فكل الاساليب هي شرعية كما راها مفتشها العام السابق "كراوس"، وتصرفات متوقعة في اعقاب "مسيرة السلام" كما عبر عن ذلك وزير الشرطة السابق "بارليف"، وتحرشاتها تجاه المتظاهرين في "بيت صفافا" هي ظاهرة غير موجودة كما عرفها الناطق بلسان شرطة "المسكوبية"، وتصرفات قائده "اريه بيبي"، والذي انقض على المتظاهرين، ملائمة لتوقعات مفتشه العام، وسلوك قوات "حرس الحدود" وافراد "وحدة منع الارهاب" في سلوان ومخيم شعفاط، على سبيل المثال، كان غير مشكوك فيه ٠٠٠ هكذا يرى الاحتلال تصرفاته وهو دائما يضع الذنب على الطرف الفلسطيني٠

الذي يحدث وليس دائما ان الشرطة تعترف فقط بعد تعيين طاقم تحقيق٠ فبعدما عينت، في اوائل ١٩٩٠، طاقم تحقيق داخلي لفحص تصرفاتها خلال "مسيرة السلام" توصلت لنتيجة مفادها انها لم تستخدم القوة الغير ضرورية٠ لكن بعد تعيين طاقم اخر، ونتيجة للضغط من حركة "السلام الان"، تم التوصل لنتائج مختلفة ادت لاتخاذ اجراءات جنائية ضد خمسة من افراد الشرطة، ونقل قائد شرطة "القشلة" لوظيفة ادارية في الشرطة القطرية٠ وفي اعقاب تكوين "لجنة جماهيرية ضد التعذيب"، ضغطت على قادة الشرطة لتكوين طاقم تحقيق لفحص تصرفات افراد الشرطة خلال التحقيق، وعندها اعترف هؤلاء القادة باستخدام العنف تجاه المعتقلين٠ وقد اقترح افراد هذا الطاقم ادانة تسعة ضباط من "قسم الاقليات" وتقديمهم للمحاكمة٠

بالرغم من وجود هذه الاعترافات الا ان الشرطة ما دامت تنظر لتصرفات العنف كمواقف خارجة عن القاعدة وهامشية٠ قد نتساءل: هل هذه هي مبررات يتم استعمالها لاقناع الجمهور ان هذا الجهاز "نظيف" وخال من الشوائب، العنف والوحشية؟ وماذا مع اقوال "دافيد كراوس"، مفتش الشرطة السابق: كل الاساليب شرعية؟!!

الاحتلال في مأزق وازمة:

راينا ان الشرطة والاذرع الاخرى، تستعمل جميع الاساليب لاحباط الانتفاضة الشعبية٠ الاسئلة، التي تتبادر للذهن، تتمحور حول اثار وانعكاسات الانتفاضة على اجهزة الاحتلال٠ من اهمها:

١ - رؤية الشرطة لنتائج فعالياتها الموجهة ضد الانتفاضة٠

٢ - ما هية الاثار المباشرة للانتفاضة على الشرطة٠

٣ - كيفية تخطيط الشرطة لمواجهة الانتفاضة٠

فشل الاحتلال:

توضح الشرطة ان اعمالها ناجحة، وانها استطاعت وتستطيع وضع حلول جزئية، ليست كلية، للظواهر المرتبطة بالانتفاضة٠ لكن التحليل الاكثر دقة لاقوال افراد الشرطة و "حرس الحدود" يوضح ان قوات الاحتلال في مأزق٠

حتى نهاية السنة الثانية للانتفاضة، رات الشرطة انها نجحت في تقليص ظاهرة المظاهرات والتي كانت تميز السنة الاولى بشكل خاص (٦٠)٠

منذ بداية السنة الثالثة، اخذت الانتفاضة بتصعيد فعالياتها، وبدأت تواجه السلطات ظواهر جديدة كاحراق السيارات، رمي زجاجات حارقة وقنابل متفجرة، ظهور الشباب الملثمون٠ نتيجة لهذه الاحداث المتكررة والتصعيد النوعي، اخذت السلطات بالتفكير في مدى مقدرتها على المواجهة٠ حسب تقييم ضابط "كبير" في "المسكوبية" ان: "عدد الحوادث قد ازدادت والوضع هو صعب جدا" (٦١)٠ بالرغم من اعتقال شباب بتهمة رمي الحجارة وحرق السيارات "ذات الهوية اليهودية" الا ان الشرطة متشائمة ٠٠٠ كما قال هذا الضابط٠ مثال اخر، كما ورد في صحيفة عبرية: "ان الشرطة قامت في الاسبوعين الاخيرين بعملية لم يسبق لها مثيل، تهدف الى القبض على مضرمي النار في السيارات، وان هذه العملية لم تسفر عن القبض حتى ولو على متهم واحد ٠٠٠ ومع ذلك فان الشرطة تقول بان اتساع عمليات الشرطة ادت الى ردع الفاعلين عن القيام بذلك بصورة ملحوظة" (٦٢)٠ او في مثال اخر، قيل: "وقد بذلت الشرطة جهودا مضنية واتخذت عدة اجراءات بهدف الحد من هذه الظاهرة، على نحو تنظيم حملات ليلية خاصة، ونصب العديد من الكمائن ٠٠ وقد حققت بعض النجاحات الجزئية" (٦٣)٠

في جميع الاحوال، هدف الاحتلال هو ان يظهر، لمجتمعه اليهودي، انه باستطاعته التغلب على الانتفاضة وذلك من خلال طرح احصاءات "رسمية" حول المعتقلين٠ فحسب هذه المعطيات: اعتقل، في السنوات ١٩٨٨/١٩٨٩، ٤٤٠٠ شخصا وقد قدم ١٩٥٠ منهم للمحاكمة (اي ٤٥,٣٪) - (٦٤)٠ حسب هذه المعلومات، فتحت الشرطة في عام ١٩٩٠ اكثر من ٧٠٠٠ ملف على خلفية سياسية، اما خلال ثلاث سنوات الانتفاضة فقد تم تقديم حوالي ١١٠٠٠ ملف اتهام٠ احصائية اخرى (٦٥) ركزت على المعتقلين الصغار دون ١٨ سنة، توضح ان عددهم خلال عام ١٩٨٩ هو ١٣٠٧، في حين انه قدم للمحاكمة ٥٩٩ منهم (٤٥,٨٪) اما عددهم في الخمسة اشهر الاولى من ١٩٩٠ فكان ٤٣٧، وقد قدم منهم ٢٣٤ (٥٣,٥٪) للمحاكمة٠ ماذا تعكس هذه الاحصاءات؟ اولا: الشرطة هي اداة لاحباط نضال شعب وذلك من خلال استعمال اسلوب الاعتقالات الجماهيرية٠ ثانيا: اعتقال اشخاص ابرياء وذلك كجزء من سياسة التخويف٠ تستند الشرطة على مبدا ان اعتقال عدد كبير من الاشخاص سيؤدي لتخويف اخرين٠ ثالثا: فشل الشرطة في تقديم لوائح اتهام ضد نسبة عالية من المعتقلين لعدم وجود ادلة ضدهم، معنى ذلك اعتقال بدون اسباب هدفه الاحباط، القمع والاستفزاز٠

ان فكرة ونظرية الشرطة المسماة "نظام بكل ثمن" بدت ان تكون غير صحيحة، وغير قابلة للتطبيق في ظل احداث الانتفاضة المتصاعدة٠ بالطبع، تبرر السلطة فشلها في مواجهة الاحداث السياسية وذلك من خلال اعطاء مبررات فنية تقنية بدون التطرق لجوهر هذا الفشل٠ مثلا، التطرق للنقص في القوات العاملة

او عدم توفر الموارد الاقتصادية. زيادة على ذلك، يتطرق هذا الجهاز للقانون كمعرقل لعمله. وقد عبر عن ذلك، بوضوح، الضابط الناطق باسم شرطة "المسكوبية": "المشكلة هي مع القانون الذي يضع الحواجز. الشباب هم سكان القدس الذين يحملون بطاقات هوية اسرائيلية وهم في حصانة القانون الاسرائيلي واختلافا لما يحدث في الضفة" (٦٦).

لذلك فالشرطة تريد تحقيق "النظام" و "الامن" طالبة من وزيرها في الحكومة التكتلية زيادة الموارد والقوى البشرية، وتغيير القانون (عملية تغيير القانون يعطي، حسب راي افراد هذا الجهاز، صلاحيات اوسع للاعتقال واطلاق الرصاص الحي) ... ناسية ان العوامل التي تذكرها هي فقط مبررات ووسائل دفاعية، وان عملية التطرق لمصطلحات مثل "النظام"، "الامن" هي اوهام. فالشرطة فشلت في مواجهة الحجر، ناسية ان القضية هي سياسية من الدرجة الاولى وليست قانونية جنائية كما تراها.

خير مثال، يوضح عجز الشرطة والقوات الخاصة المكملة لها في مواجهة اطفال وشباب الانتفاضة في القدس العربية، هو حول تجديد الاحداث بمناسبة مرور الالف يوم للانتفاضة. فبعد اندلاع ازمة الخليج، في اوائل اب ١٩٩٠، بدى الهدوء في حقل الانتفاضة والذي تنسبه السلطات لعامل عدم وصول الاموال من الخارج للقدس. لكن هذه التنبؤات اختفت بعد تجديد عمليات اضرام النار بالسيارات "ذات الهوية اليهودية" والتي اجتاحت المنطقة منذ ايلول ١٩٩٠ (٦٧). هذه العمليات تجددت بالرغم من ما يسمى بـ "يقظة الشرطة وحرس الحدود".

فشل الاحتلال معناه محاولات واجراءات جديدة من قبله. اذا، ماذا يقترح من اجل تصعيد قمعه وعنفه؟؟

ما العمل؟؟
الحلول المطروحة

مع تسلم حزب "التكتل" وأحزاب اليمين الحكم، اخذوا في طرح افكار جديدة لمواجهة ظواهر الانتفاضة. فوزير الشرطة الجديد - روني ميلو قرر مواصلة وضع موضوع الانتفاضة وما يسمى بـ "الامن الداخلي" على سلم اولويات مكتبة وقد صرح: "كوزير للشرطة ساحاول الحرص على زيادة امن الدولة وانا اؤمن انه بالامكان القيام بالكثير في مواجهة الانتفاضة ..." (٦٨).

حسب تقييم نائب قائد شرطة "المسكوبية" السابق ان ٨٠٪ من عمل القيادة البوليسية موجه لموضوع الانتفاضة (٦٩). اذا بماذا يفكرون؟؟!

هذه الافكار لا تعكس برنامجا منظما وكيفما وردت في الصحافة العبرية. وقد تم تقديمها في اعقاب طاقم الفحص الذي شكله المفتش العام "يعقوب ترنر" في اذار ١٩٩٠ وقد اشترك فيه رئيس هيئة العمليات في القيادة القطرية للشرطة، نائب قائد قيادة الجنوب، قائد شرطة لواء القدس، رئيس قسم "عمليات الدوريات" في القيادة القطرية وقائد "حرس الحدود". اقترح اعضاءه ثلاثة انواع من التغييرات: تغيير في هيكل الجهاز، تغيير في ماهية القوات والوحدات وتغيير في الاساليب. نتطرق لكل على حدة:

×× أ) تغييرات في الهيكل العام: تحويل شرطة "المسكوبية" لشرطة لوائية يكون مقرها في "راس

العامود" وتكون بمثابة وحدة مركزية تنفذ فيها التحقيقات المركبة والحساسة٠ هذه الوحدة تكون مسؤولة عن الخمس محطات المقامة في مناطق مختلفة، وكل محطة تكون مسؤولة على قوات المشاة، التحقيق والمخابرات المحلية٠ اما شرطة اللواء الجنوبي فسيتم نقلها لمدينة "بئر السبع" (٧٠)٠ هذه التغييرات نفذت في بداية عام ١٩٩١، حيث تم تعيين قائد الشرطة اللوائية ومعه ٣٠٠ شرطي جديد٠ وفق هذه التغييرات، يقترح اقامة، في وقت لاحق، محطة شرطة للبلدة القديمة، خاصة بالحرم الشريف والاماكن المقدسة، ومحطة اخرى في "المسكوبية"٠

** ب) وحدات جديدة : قال ضابط "كبير" من "المسكوبية": "زيادة القوى هي الكفيلة باعطاء اجوبة للمشاكل المتعلقة بالانتفاضة" (٧١)٠ اما نائب قائد شرطة "المسكوبية" فقد حدد ان هناك علاقة بين كمية الاصابات وبين عدد افراده العاملين ضد الانتفاضة (٧٢) ولقيادة الشرطة الاسرائيلية في اجتماعها مع وزير هذا الجهاز راي مشابهة: "وجود مكثف للشرطة و "حرس الحدود" في القرى وشوارع شرقي القدس ٠٠٠ يستطيع منع الحوادث" (٧٣)٠

اذا، على ضوء هذه السياسة ما هي الوحدات المقترح تأسيسها؟

١ - وحدة استخبارية خاصة: تشكيل وحدة تحريات تضم حوالي ٥٠ فردا وذلك للقيام بمهمات خاصة لمواجهة ما تسميه السلطات بـ "العناصر المعادية والنشاطات المخلة بالامن"٠ تسمى هذه الوحدة بـ "هجدعونيم" ويعمل افرادها متخفين ومستخدمين وسائل متطورة (٧٤)٠

٢ - قيادة خاصة: اقامة قيادة منفردة للواء القدس المختصة "بمعالجة" موضوع الانتفاضة٠ حسب هذه الفكرة - يتم تقسيم الشرطة لقسمين، واحد مسؤول عن الامور الجنائية، والثاني عن الامور المرتبطة بالانتفاضة (٧٥)٠

٣ - الحرس المدني: اقامة قواعد تشغيل مركزية تكون مفتوحة طوال ٢٤ ساعة ويتم التركيز على الاحياء اليهودية الواقعة على خط التماس، الذي يفصل بين شطري المدينة والهدف هو منع حوادث اضرام النار بالسيارات (٧٦)٠ ففي شهر تشرين اول ١٩٩٠ توجه "تيدي كوليك" للشرطة ولجهات اخرى وطالبهم بفحص "الظروف الامنية في المدينة"٠ توصلت هذه الجهات الى النتيجة ان الشرطة "تغطي جميع المجالات الحيوية"، لكن يمكن تقوية شعور الشعب اليهودي بالامان اذا كان، هناك في الشوارع، وجود مكثف لحاملي السلاح، وقد اقترح ان الطريق الوحيدة لتنفيذ ذلك هي بواسطة زيادة عدد وحدات الحرس المدني القائمة (من ٢٠ وحدة لـ ٥٠ وحدة) (٧٧)٠

٤ - اقامة وحدة قناصة: قررت الشرطة تجنيد "الوحدة الخاصة لمكافحة الارهاب" للقيام بعمليات تنفيذية في القدس الشرقية٠ وفق ذلك، يقترح اخراج خمسين شرطيا من القدامى ووضعهم بشكل دائم في البلدة القديمة، وسيتم تأهيلهم كقناصة لاستخدامهم ضد "راشقي الحجارة وملقي الزجاجات الحارقة على اليهود في البلدة القديمة" (٨٧)٠

** ج) اساليب جديدة: يقترح تحسين الوسائل التقنية واستخدام وسائل متطورة ومتقدمة، ضمن ذلك وسائل للرؤية الليلية، استخدام كاميرات خفية، تصوير فيديو واستخدام طائرات عمودية٠ من الاساليب البارزة، التي تم اقتراحها، الكلاب٠ "الكلاب الاسرائيلية" التي يتم تدريبها لتفريق المظاهرات، والسيطرة

السريعة٠ وتعمل على النحو التالي:

تقوم الكلاب بالهجوم وافواهها مغلقة وهي تحمل قطعة معدنية، ويتم تدريبها بالقفز على المتظاهرين وهي تنبح بشكل مخيف، وتقوم بالقفز على القسم العلوي من الشخص وبواسطة القطعة المعدنية تسقطه ارضا ٠٠ وبعد ان يسقط الشخص على الارض، يحوم الكلب حوله ويزبد من حوله لاخافته، وما دام الشخص على الارض، يحوم الكلب حوله ويزيد من حوله لاخافته، وما دام الشخص يجلس بهدوء فان الكلب يظل هادئا وعند محاولة الشخص الهرب فان الكلاب تهجم وتسقطه ارضا مرة اخرى، ويظل الكلب بجانبه الى ان يأتي الجنود لاعتقاله ٠٠٠" (٧٩)٠ من الاساليب الاخرى، التي تم اقتراح استخدامها وبالفعل استخدمت هي: ارتداء "اذرع واقية" وتزويد كل شرطي بمسدس، وكل شرطية باصابع غاز في اعقاب حرب السكاكين، تطوير جهاز لازالة الشعارات الوطنية عن الجدران، اكتشاف بالون طائر يحمل كاميرا تستطيع تصوير مواقع محددة وحسب توجيه من الارض (٨٠)٠

هذه هي التوصيات ومنها ما اصبح قيد الممارسة ٠٠ وقد يتساءل الفرد: هل لهذه الاساليب النتائج التي يتوقعها المحتل؟ هل هذه الاساليب التقنية تعلو ارادة شعب بأكمله؟ ان تاريخ الشعوب المناضلة يوضح ان لا تقنيات ولا توصيات كفيلة في التغلب على مقاومتها وكفاحها ٠٠٠٠

الشرطة في خدمة الجمهور اليهودي:

"على الشرطة ان تكون حيادية" (٨١) - هذا ما صرح به قائدها في منطقة القدس في اعقاب الاضطرابات واعمال العنف التي قام بها اليهود ضد الفلسطينيين في اب ١٩٩٠م٠

هل بالفعل الشرطة هي جسم حيادي؟ ردود فعل افرادها توضح غير ذلك٠ في حين ان قادة هذا الجهاز يستخدمون سياسة "نظام بكل الثمن" تجاه الفلسطينيين، يفضلون سياسة "اليد الحكيمة" تجاه اليهود٠ بالطبع ينكر هؤلاء القادة الاقوال القائلة ان الشرطة تميز في تعاملها منفذة سياسة مزدوجة وانتقائية ٠٠٠ لكن الواقع يختلف كل الاختلاف عن الايديولوجيات التي يتمسك بها كبار موظفي هذا الجهاز٠ هناك امثلة كثيرة يمكن ابرازها وكلها تعكس هذا الواقع وهذه الحقيقة:

في اعقاب حادث طعن صبي يهودي بالسكين، قام سكان حي "تلبيوت" بالدخول لقرية "صور باهر" المجاورة٠ حسب المعلومات المتوفرة (٨٢) اعطت الشرطة الاذن للمتظاهرين اليهود بالدخول للقرية وذلك، وفق نظرتها، كوسيلة "للتعبير عن غضبهم"٠ لم تتدخل الشرطة، بل كانت هناك تعليمات واضحة بعدم استعمال القوة، ووسائل اخرى مثل القنابل المسيلة للدموع والعيارات المطاطة٠ بالمقابل، قامت قوات الشرطة و "حرس الحدود" بتفتيش القرية ومنع السكان من الخروج والدخول اليها، وبالتالي تنفيذ الاعتقالات العشوائية٠ الذي حدث في هذا الموقف هو ان الشرطة سمحت لليهود في القيام باعمال انتقامية٠ ولتبرير هذا الموقف، صرح قائد "المسكوبية" (اريه بيبي) بنفس الصدد ان شرطته لا تسمح للسكان بالتدخل في عملها، وانها لا تسمح باي عمل انتقامي ٠٠٠ لكن الواقع كان عكس ذلك تماما٠

في حادث اخر، دخل سكان مستوطنة "نفي يعقوب" "ضاحية البريد" في شمالي القدس ورشقوا السكان بالحجارة، وبالرغم من وجود قوات "حرس الحدود" في المكان ٠٠٠ لكنها لم تتدخل (٨٣)٠

وفي اعقاب مصرع حدثين يهوديين في اوائل اب ١٩٩٠ هاجم اليهود السكان العرب وخاصة في المنطقة الجنوبية المحاذية لقرية "بيت صفافا" وكانت النتيجة مقتل شاب من "سلوان"، جرح اخرين ورجم السيارات "التي تحمل هوية المناطق" بالحجارة٠ حسب المعلومات المتوفرة، لم تتدخل عناصر الاحتلال المتواجدة في هذه الاماكن ولم تعتقل، بل بالعكس قامت باعتقال العشرات من منطقة "بيت حنينا القديمة" للتحقيق معهم في حادثة الشابين اليهوديين، وقامت بجرح وضرب السكان المحليين خلال عمليات التفتيش (٨٤)٠

هذه السياسة سميت بـ "سياسة اليد الحكيمة"٠ مفادها ان التصرف بحنكة، وعدم استعمال القوة الضرورية وغير الضرورية٠ قائد الشرطة "المحلية" (اريه بيبي) عبر عن وجهة نظر مكتبه ونظرة القيادة القطرية (التي يترأسها يعقوب ترنر)، بقوله: "الوضع في شرقي القدس يختلف٠ في اعمال شغب اليهود لم يهدد المتظاهرين حياة الشرطة بالخطر٠ اما في سلوان فكانت الشرطة في خطر ٠٠٠ قمنا باعتقال ٣٢ يهوديا ٠٠٠ نعتقل فقط من نمسكه ٠٠٠ الاوامر هي التدخل ومنع الانتقام من العرب ٠٠٠ لا توجد تعليمات غير ذلك ٠٠٠ غير معروف لي خلل في فعاليات الشرطة" (٩٥)٠ هذه هي تصريحات لغوية

فقط وهذه هي لغة السياسة: لا توجد علاقة بين هذه الاقوال وما يحدث في الواقع٠

وحوادث اخرى ٠٠٠ انتقام يهود من العرب في مركز القدس الغربية ٠٠٠ والشرطة كعادتها لم تتدخل ٠(٨٦)

في اعقاب عملية طعن ثلاثة مواطنين يهود، في تشرين اول ١٩٩٠، قامت الشرطة بتنفيذ خطة جديدة وذلك للتغلب على احتكاك اليهود بالعرب٠ تسمى هذه الخطة "خطة الالعاب الممنوعة"٠ حسبها، في حالة وقوع حادثة كهذه يتم تقسيم المدينة لستة اجزاء واحد منها في القدس القديمة والباقي في القدس الغربية ويعمل ضمن هذه الخطة ٢٠٠٠ شرطي تحت قيادة خمسة ضباط كبار٠ من امور الخطة الاخرى: انتشار قوات استخبارية في اماكن القدس المختلفة، وضع حواجز بمساندة الجيش، في جميع مداخل القدس، توجيه سائقي السيارات العرب لشوارع بديلة٠ حسب راي الشرطة: "هذا البرنامج يؤدي لنتيجة رادعة ويمنع احتكاك زائد بين العرب واليهود في اعقاب حوادث ساخنة" (٨٧)٠ فهل نوايا الشرطة طيبة وهل هي بالفعل تريد حماية العربي؟؟!

توضح هذه الامثلة العلاقة بين اقوال الاحتلال وافعاله فاقوال القادة بعيدة كل البعد عن الممارسات والاجراءات التعسفية٠ تتمشى هذه الجهات حسب النظرية: ان الفلسطيني هو مهدد للامن اما اليهودي فهو جزء منها، ولذلك يجب التعامل معهما بطرق مختلفة: الواحدة "كسر العظام" والثانية "الحكيمة"٠ هذه السياسة هي استمرارية لسياسات اخرى ذكرت في مستهل هذا الفصل وفي فصول اخرى٠

التلخيص:

علم الاجرام، الشرطة والانتفاضة

يظهر ارتباط عند دراسة مجال الشرطة بعلم الاجرام فاغلب الابحاث الاجنبية تتطرق للشرطة على انها الوكيلة المحاربة لظواهر اجرامية بجميع اشكالها• اما النظريات الحديثة التي تكونت منذ اواخر سنوات الستينات فانها تركز على عدة مستويات:

١) فعاليات وممارسات الشرطة حين تطبيقها للقوانين والانظمة الجنائية•

٢) مصادر وجود الشرطة في المجتمع•

٣) السيطرة الاجتماعية والشرطة•

٤) نتائج اجراءات الشرطة•

ان وجود منطقة معينة تحت الاحتلال معناه وجود اجهزة خارجية عن المجتمع المحتل، مسؤولة عن تطبيق القوانين والانظمة التي فرضت قهرا على السكان•

اغلبية هذه الانظمة هي سياسية، او بالاحرى مستندة على خلفية سياسية• في مناطق محتلة عديدة، يضع على عاتق الجهات العسكرية تطبيق هذه الاهداف، اما في القدس فالوضع يختلف: ففرض الانظمة الاسرائيلية من منطلق " ان القدس هي موحدة وعاصمة اسرائيل"•

لذلك، القي على مسؤولية الشرطة و "حرس الحدود" دور المحافظة على هذه الانظمة، بدلا من الاجهزة العسكرية• بالرغم من انه لا يوجد اختلاف جوهري في اهداف كلا الجسمين وكيفية تطبيقهما للقوانين والانظمة• زيادة على ذلك، فتستعين الشرطة بالجيش، في حالات كثيرة، لقمع مظاهرات ومسيرات احتجاجية تحدث في القدس•

مع بداية الانتفاضة، وكما كان من قبل، القي على الشرطة مسؤولية مواجهة احداث سياسية، متمثلا ذلك في فعاليات الانتفاضة التي هي، حسب نظرة السلطات، تعتبر فعاليات مخالفة للانظمة والقوانين والتعليمات التي وضعتها• لذلك، فكون علم الاجرام يبحث مواضيع الانظمة والقوانين وكيفية تطبيقها، الامر الذي قد يساعدنا على فهم العلاقة بين الشرطة الاسرائيلية والانتفاضة الفلسطينية وكيفية تصرف الاحتلال تجاه المحتل في مثل هذه الاوضاع•

هناك موضوعان اساسيان تم التركيز عليهما في مستهل هذا الفصل: سياسة السيطرة وانحراف الشرطة•

كثير من المصطلحات التي بحثت في الخلفية النظرية قد تساعدنا في توضيح وتفسير تصرفات السلطات الاسرائيلية وكيفية مواجهتها للانتفاضة•

يقوم الاحتلال، بما يشمل الشرطة، بوظيفة ايديولوجية: بهدف المحافظة على "الامن" و "النظام" الخاص فيه• اي السيطرة على شعب اخر على حساب ما يسمى بـ "امن الشعب العبري"• في مثل هذه الحالات، تعتبر الشرطة ذراعا للاجهزة السياسية ومنفذة لسياسة الحكومة التكتلية - اليمينية الاسرائيلية وليس الا•

السياسة هي السيطرة:

سياسة الاحتلال هي ان الاهداف تبرر الوسائل، والحصول على النظام بكل ثمن• ان استعمال اساليب مثل تركيز قوات في مناطق معينة وفي مناسبات وطنية، والتعتيم الاعلامي وذلك من خلال اعطاء الجمهور معلومات غير دقيقة ومشوهة حول سيناريو الاحداث، القيام باعمال استفزازية وحملات اعتقال جماهيرية، القتل والتعذيب وغيرها من الوسائل التي تعكس ثقافة السيطرة والقمع• في اغلب الاحيان، هناك شرعية رسمية لمثل هذه الثقافة، فقادة الشرطة القطرية واللوائية و "المحلية" ورئيسهم الوزير وحكومته - يعطون الشرعية لاستعمال اساليب القمع والاحباط، متمشين بذلك مع سياسة "ادانة الضحية وتبرئة المذنب"•

الشرطة هي العنيفة وهي المنحرفة:

ان استخدام العنف الغير ضروري ضد السكان معناه انحراف• وذلك حسب القيم والاخلاقيات الدولية، وحسب الاتجاهات النظرية التي ذكرت، بالرغم من تجاهل الشرطة او عدم اعترافها بذلك، وبالرغم من استعمالها المبررات والاساليب الدفاعية• الا ان الحقيقة العلمية توضح ان الضرب، كسر العظام، القتل وغير ذلك هي صور من الانحراف • هذه التصرفات هي ليست شاذة او خارجة عن القاعدة وانما، في احيان كثيرة، نرى انها القاعدة• لماذا؟؟

تعطي النظرية ستة اسبابا لانحراف الشرطة: صلاحيات واسعة، تنشئة مهنية تركز على قيم العنف، كراهية للجمهور، وجود شرعية رسمية لاستخدام العنف، عدم وجود انظمة وتعليمات واضحة حول الوضع المعين وكيفية مواجهته، ووجود شخصيات مريضة تستعمل العنف لارضاء حاجاتها وغرائزها• فهل تجتمع هذه العوامل سوية لتوضح الانياب الحقيقية والوجه الحقيقي للاحتلال؟؟ الجواب ان الواقع يوضح ذلك جليا•

النتائج هي الفشل:

سياسة "النظام والامن" لم تتحقق، بالرغم من استعمال جميع الاساليب القمعية ••• وما زالت الانتفاضة مستمرة• الحلول التي يقترحها الاحتلال لمواجهة الانتفاضة هي بمثابة حلول فنية بعيدة كل البعد عن الحل الحقيقي•

الحل الحقيقي:

ان واحدا وعشرين عاما من الحدود المفتوحة بين شطري المدينة لم تزد من امكانيات التعايش ٠٠ ان اندلاع الانتفاضة وتصعيدها في القدس يعني ان سياسات الاحتواء والدمج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي زادت من مقاومة الشعب الفلسطيني ٠٠٠ وبالتالي فان سياسات الظلم والقمع والاستبداد لم تؤدي الا لزيادة النضال الشعبي ولفساد الاحتلال، هذه هي حقائق يبرهنها تاريخ الشعوب المتحررة ٠٠٠ المشكلة سياسية والحل يجب ان يكون سياسيا٠

الخلاصة والنموذج:

توضح دراسة موضوع الشرطة والانتفاضة من منطلق علم الاجرام، ان مصطلح "ثقافة السيطرة" هو الاكثر ملائمة لتحليل عقل الاحتلال واذرعته المختلفة ٠٠ الثقافة المستندة على مبررات الاحتلال٠ المبرر الرئيسي هو وضع والقاء المسؤولية الكاملة والقاطعة لوجود الاحداث على المحتل، والمبرر الاخر هو الادعاء بان الاحتلال يعمل دائما وفق القانون محافظا على مصلحة المحتل العامة والنظام العام٠

فعملية استخدام المعلومات الخاطئة، والمبررات تبدأ منذ وقوع الحدث، وحسب سيناريو ثابت لوصفه، والذي يشتمل على عناصر ثابتة من ناحية التسلسل الزمني: الفعالية "رمي الحجر مثلا"، خرق لنظام معين، تدخل الشرطة، تصعيد الفعالية، تصعيد تدخل الشرطة، عمليات اعتقال واصابات٠ هذا هو سيناريو بوليسي، فهل يعكس الحقيقة؟؟!

هذه المبررات هي وسائل تمويهية مستندة على سياسة السيطرة، التي تشمل المميزات التالية:

أ) تنظر السلطات لفعاليات الانتفاضة كـ "سلوك اجرامي مخالف لانظمتها وقوانينها"٠

ب) تنفيذ حملات قمع وفرض قوة غير ضرورية٠

ج) وجود شرعية رسمية لهذه الحملات٠

د) استعمال شتى الاساليب القمعية للحصول على اهداف الاحتلال، وتجديد في نوعية هذه الاساليب حالة عجزها مبرهنا على ذلك عند تصعيد العمليات٠

هـ) فرض الانظمة بشكل انتقائي وذلك حسب سلم افضليات افراد الشرطة واذرعته الخاصة٠

و) اعتقالات جماهيرية، عملية الاعتقال بمثابة العقاب٠

ز) عمليات تصعيد في فعاليات كلا الطرفين٠

على ضوء هذه المميزات، يمكن اقتراح النموذج التالي الذي يصف كيفية تصرف الاحتلال لمواجهة الانتفاضة في القدس العربية:

١) الاطار كما يراه الاحتلال:

* نظرة السلطة للانتفاضة: "فعاليات خرق وتهديد للامن والنظام"٠

* الاهداف هي : "نظام وامن بكل ثمن"٠ استخدام مبررات٠

٢) ماهية الاساليب:

* ماهية الاساليب:

* عنف وانحراف خلال تطبيق الاساليب٠

* استعمال مبررات - تصرفات "وفق القانون وحسب المتوقع"٠

٣) نتائج حملات الشرطة - الفشل:

* اعتقالات جماهيرية٠

* استمرارية في فعاليات الانتفاضة، تصعيد، تعديل واضافة في اساليب المقاومة٠

* الاحتلال في مأزق - ما العمل؟!

٤) ما العمل؟ حلول جديدة:

* تكثيف قوات خاصة٠

* استعمال أساليب جديدة٠

* تغييرات في مبنى وتركيبة هيكل الشرطة واذرعته المختلفة٠

٥) تصعيد في حدة الصراع ٠٠٠ وهكذا دواليك٠

ملاحظات ومراجع بالعربية

١ - بنبنستي ميرون (١٩٧٣)، حول فعاليات الشرطة في القدس العربية في اعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، "مقابل الاسوار المغلقة"، (نشر باللغة العبرية).

٢ - حول الاجراءات البشرية والبنائية التي اتخذتها الشرطة بعد احتلال القدس انظر للمصدر: مراقب الدولة، "تقرير سنوي" رقم ١٨، ١٩٦٨، ص ص. ٣٤٠ - ٣٤٣.

٣ - الابحاث العلمية التي اجريت في موضوع فعاليات الشرطة في المجالات الجنائية في القدس هي قليلة جدا. احد الابحاث الذي تطرق لهذا الموضوع بتوسع هو: سهيل حسنين، "تطور المخدرات كمشكلة اجتماعية في القدس الشرقية ١٩٤٨ - ١٩٨٧" (اطروحة الدكتوراة)، ١٩٩٠.

٤ - صحيفة "معاريف"، ١٩٩٠/٦/١٣.

٥ - عن صحيفة "القدس"، ١٩٩٠/١١/٢٤. ترجمة من اسبوعية "كول هعير".

٦ - مجلة "البيادر السياسي"، العدد ٢٧٣، ص ٢٩.

٧ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٧/٢٠.

٨ - جريدة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٦/١٥.

٩ - جريدة "كل هعير"،١٩٩٠/٦/٢٢، "هآرتس"، ١٩٩٠/١٢/١١.

١٠ - جريدة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٦/١٥.

١١ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/١/٥.

١٢ - احصائيات التي نشرت في جريدة "هآرتس"، ١٩٨٩/١٢/١١، "كل هعير"، ١٩٩٠/١٢/١٨ وبتاريخ ١٩٩٠/٣/٨.

١٣ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٧/١٣.

١٤ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٣/٩.

١٥ - جريدة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٥/٢٥.

١٦ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٦/٢٢.

١٧ - جريدة "كل هعير" ، ١٩٩٠/١/٥

١٨ - انظر، على سبيل المثال، للمصادر التالية: أ) جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/١٢/٨ ب) "قوات الاحتلال تكثف تواجدها في مدينة القدس"، العرب للصحافة، ٢٥ /٧/ ١٩٩٠.

١٩ - انظر كمثل لذلك في المصدر: جريدة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٩/١

٢٠ - "العرب للصحافة"، ١٩٩٠/٧/٢٥

٢١ - تقرير حول: "السلطات تحاول ارغام اصحاب المحلات في البلدة القديمة على فتح محلاتهم طيلة النهار"، العرب للصحافة، ١٩٩٠/٧/١٢

٢٢ - تقرير: "مداهمات ضرائبية ومصادرة بضائع للمحال التجارية في القدس"، العرب للصحافة،

٠١٩٩٠/٧/١٨

٢٣ - "قوات الاحتلال تشن حملة تنكيل ضد سائقي الباصات العرب في القدس"، تقرير لـ - "العرب للصحافة" ، ٠١٩٩٠/٧/١٩

٢٤ - "قوات الاحتلال تجبر الشبان في حي الثوري على مسح الشعارات"، "العرب للصحافة"، القدس، ٠١٩٩٠/٧/٢٥

٠٢٥"اكتشاف ست خلايا قامت باحراق السيارات في القدس وضواحيها"، جريدة "عل - همشمار"، ٠١٩٩٠/٦/٨

٢٦ - لجنة الاعلام الفلسطيني، "بيان صحفي"، ٠١٩٨٩/١٢/٣٠

٢٧ - جريدة "كل هعير"، ٠١٩٩٠/١/١٢

٢٨ - "كل هعير" و "يروشلايم"، ٠١٩٩٠/٤/٢٠

٢٩ - عن صحيفة "عل - همشمار"، ٠١٩٨٩/١٢/٣١

٣٠ - حول ردود الفعل الاسرائيلية على "مسيرة السلام"، انظر للمصادر التالية: "يديعوت احرونوت"، "هآرتس"، "دافار"، "معريب"، "حدشوت"، "عل همشمار"، ٠١٩٨٩/١٢/٣١

٣١ - لجنة الاعلام الفلسطيني، بيان صحفي في موضوع "مسيرة السلام"، الصادر بتاريخ ٠١٩٨٩/١٢/٣٠

٣٢ - جريدة "كل هعير"، ٠١٩٨٩/١٠/٢٠

٣٣ - جريدة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٩/١

٣٤ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٦/١

٣٥ - جريدة "كل هعير"، ٠١٩٩٠/١/١

٣٦ - "كل هعير"، ٠١٩٩١/٢/١٥

٣٧ - المصدر السابق بتاريخ ٠٩١/٢/٢٢ انظر ايضا لمقالة حول عنف الشرطة في نفس المصدر وبتاريخ ٠١٩٩١/٣/١

٣٨ - حول اوامر اطلاق النار وتصرفات الشرطة، انظر للتقرير: بتسيلم، مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة، "اطلاق النار بايدي قوات الامن في المناطق"، تموز ٠١٩٩٠ حول سياسة اطلاق النار، انظر للمقالة الصحفية في "حدشوت"، ٠١٩٩٠/١٠/٩ جدالات في الشرطة حول موضوع اطلاق النار بهدف القتل وحسب المصدر: "القدس"، ٠١٩٩٠/١٠/٢٥

٣٩ صحيفة "كل هعير"، ٠١٩٩٠/٦/٢٩

٤٠ - حسب ما ورد في نشرة اخبارية في التلفاز الاسرائيلي بتاريخ ٠١٩٩٠/١٢/١

٤١ - بتسيلم (مركز المعلومات الاسرائيلي)، "عنف اتجاه احداث في المعتقل الشرطي"، حزيران - تموز ٠١٩٩٠

٤٢ - عن نتائج لجنة تحقيق في موضوع التعذيب في معتقل "المسكوبية" انظر: جريدة "كل هعير"، ٠١٩٩٠/٩/٧

٤٣ - شهادات حول التصرفات الوحشية للشرطة خلال التحقيق، جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٩/١٤.

٤٤ - حول تعذيب الشابات / المعتقلات السياسيات في شرطة "المسكوبية" انظر للخبر في "كل هعير"، ١٩٩٠/٩/٧.

٤٥ - حسب صحيفة "هآرتس"، ١٩٨٩/١٢/١١.

٤٦ - صحيفة "يروشلايم" ١٩٨٩/١٠/٦ او ترجمة لهذه المقالة الصحفية في مجلة "عبير"، العدد ٢٦، تشرين ثاني ١٩٨٩، ص ص٠ ٣٣ ـ ٣٥.

٤٧ - ردود فعل اتجاه المجزرة: صحيفة "هآرتس" ١٩٩٠/١٠/١٠ او ترجمة حرفية لهذه المقالة في جريدة "القدس" بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١١، انظر لاقوال جرحى المجزرة في الملحق الخاص، "عبير" - المجلة الفلسطينية - ، العدد الثاني والثلاثون، تشرين اول ١٩٩٠٠ الحق "القانون من اجل الانسان"، "مجزرة الاقصى"، صدر في ١٢ تشرين الاول ١٩٩٠٠ بتسيلم "مركز المعلومات لحقوق الانسان في المناطق المحتلة"، "فقدان السيطرة: احداث الحرم القدسي وتحقيق اولي"، صدر في ١٤ تشرين الاول ١٩٩٠٠

٤٨ - "القدس" و "هآرتس" بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٩٠

٤٩ - مجلة "البيادر السياسي"، العدد ٤٢٠، ١٩٩٠/١٠/١٣ وجريدة "حدشوت"، ١٩٩٠/١٠/٩٠

٥٠ - جريدة "الفجر"، ١٩٩٠/١٠/١٠٠

٥١ - جريدة "حدشوت"، ١٩٩٠/١٠/٩٠

٥٢ - "حدشوت" بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٩٠

٥٣ - جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/١٠/١٠

٥٤ - "حدشوت"، ١٩٩٠/١٠/٩٠

٥٥ - حول نتائج "لجنة زمير" انظر للمصادر: "حدشوت" و "يديعوت احرونوت" بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٦ وفي الجرائد الفلسطينية الصادرة بتاريخ ١٩٩٠/١٠/٢٧٠ حول الاتهامات المتبادلة بين قادة الشرطة وقادة "حرس الحدود" في موضوع المجزرة، صحيفة "القدس" و "كل هعير" بتاريخ ١٩٩٠/١٠/١٩٠ انظر ايضا للدراسة: ابراهيم شعبان (١٩٩١) حول مجزرة الاقصى ولجنة زامير٠

٥٦ - "الفجر" ، ١٩٩٠/١٢/٢١ عن "دافار"٠

٥٧ - "كل هعير"، ١٩٩١/٢/١٥، حول نتائج القاضي "كمة" حول دور الشرطة في احداث مجزرة الاقصى: "كل هعير"، ١٩٩١/٣/٢٩٠

٥٨ - "كل هعير"، ١٩٩١/٢/٢٢٠

٥٩ - "كل هعير"، ١٩٩١/٣/١٥٠

٦٠ - صحيفة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٦/١٥٠

٦١ - "هآرتس"، ١٩٨٩/١٢/١١.

٦٢ - صحيفة "هآرتس"، ١٩٩٠/٥/٦٠

٦٣ - صحيفة "دفار"، ١٩٩٠/٧/٣١٠

٦٤ - "كل هعير"، ١٩٨٩/١٢/٨ وبتاريخ ١٩٩٠/٣/٨٠

٦٥ - بتسيلم (مركز المعلومات الاسرائيلي لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة)، احصائية حول عدد

المعتقلين الشبان من القدس الشرقية على خلفية سياسية، "تقرير"، حزيران/ تموز ١٩٩٠.

٦٦ - صحيفة "يروشلايم"، ١٩٩٠/٦/١٥.

٦٧ - صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٠/٩/٧ وصحيفة "الندوة" القدسية، ١٩٩٠/١٠/٥.

٦٨ - صحيفة "معاريف"، ١٩٩٠/٦/١٣.

٦٩ - مقابلة صحفية مع نائب قائد شرطة "المسكوبية" في اعقاب استقالته، جريدة "كل هعير"، ١٩٩٠/٧/٦

٧٠ - جريدة "كل هعير" بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٢ و ١٩٩٠/٧/٢٠ انظر، حول التغييرات الاخيرة التي حصلت في مبنى الشرطة القطرية واللوائية والمحلية، في : "كل هعير" ١٩٩٠/١١/٩، "حدشوت"، ١٩٩٠/١١/١٢، "عل همشمار" بتاريخ ١٩٩١/١/٢ وصحيفة "هآرتس"، ١٩٩١/١/٢

٧١ - وذلك حسب المصدر: "كل هعير"، ١٩٩٠/٧/٢٠

٧٢ - "كل هعير"، ١٩٩٠/٧/٦

٧٣ - "كل هعير"، ١٩٩٠/٦/٢٩

٧٤ - صحيفة "معاريف"، ١٩٩٠/٣/٢٣، "دفار"، ١٩٩٠/٥/١٨، "كل هعير"، ١٩٩٠/٣/٣٠ و ١٩٩٠/٦/٢٢

٧٥ - "كل هعير"، ١٩٩٠/٣/٩

٧٦ - صحيفة "معاريف"، ١٩٩٠/٨/١

٧٧ - "كل هعير"، ١٩٩١/٢/٢٢

٧٨ - "الفجر" ، ١٩٩٠/١٢/٢٢ مترجم عن "يروشلايم".

٧٩ - صحيفة "حدشوت"، ١٩٩٠/١١/٢٧ و ١٩٩٠/١٢/٢

٨١ - اقوال قائد شرطة "المسكوبية" في مقابلة صحفية معه . انظر للمصدر: "كل هعير"، بتاريخ ١٩٩٠/٨/١٠م.

٨٢ - "كل هعير"، بتاريخ ٩٠/٦/١٦ وتاريخ ٩٠/٦/٢٢

٨٣ - صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٠/٦/٢٩.

٨٤ - "يروشلايم"، ٩٠/٨/٧: "كل هعير"، ٩٠/٨/١٠

٨٥ - مقابلة مع قائد شرطة "المسكوبيه" في صحيفة "كل هعير"، ١٩٩٠/٨/١٠.

٨٦ - وذلك كما ورد في "كل هعير"، ١٩٩٠/٩/٧

٨٧ - "كول هعير"، ١٩٩٠/١٠/٢٦م.

المراجع الاجنبية:

01. Barker, B.(1977)."Peer group support for police occupational deviance", Criminology, Vol.15,No. 3 (November).

02. Barker, T. (1978). "An empirical study of police deviance other than corruption",Journal of Police Science and Administration Vol., 3, PP. 264-272.

03. Barker, T.& Carter, D. (1986). Police Deviance, Cincinnati, Ohio: Pilgrimage Press

04. Becker, H.(1963). "Rules and their enforcement", Outsiders, Studies in the Sociology of Deviance, New York: The Free Press.

05. Buckner, H. (1970). "Transformations of reality in the legal process", Social Research, 36 (Spring), PP. 88-101.

06. Carter, D. (1985). "Police brutality: A model for definition, perspective, and control" , In: Neiderhoffer A,& Blumberg A. (eds), The Ambivalent Force: Perspectives on the Police, New York: Holt, Rinehart & Winston.

07. Cohen, B. (1977). " Police theory : New Perspectives" , Criminology in Perspectives , Landau, S. & Sebba , L. (eds), Massachusetts: Lexington Books, PP. 175 -188.

08. Cohen, S. (1987) . " The societal control culture" , Folk Devils & Moral Panics , Oxford UK: Basil Blackwell ltd, PP.85 -143.

09. Cohen, S. (1989). Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population, Published in the research project: " The condition and status of the Arabs in Israel" Institute of Criminology , Hebrew University , Jerusalem.

10. Ditton, J. (1979). Contrology - Beyond the New Criminology , London : Macmillan Press.

11. Douglas , D. & Waksler, C. (1982). " The Development of a deviant police subculture", The Sociology of Dviance : An Introduction , Boston: Little & Brown Press.

12. Edwards, A. (1988). " The legal - judicial system" Regulation and Repression , London : Allen & Unwin Press, PP. 100 -142.

13. Eitzen, D. & Timmer, D. (1985). " Policing" , Criminology , New - York : MacMillan Press, PP. 375 - 404.

14. Ericson , R. (1982). Reproducing order: A study of Police Patrol Work, Toronto: University of Toronto Press.

15. Friedrich , R. (1980). "Police use of force : Individuals , situations and organizations" , The Annals (November): 82 - 97.

16. Greenberge, D. (1981). " History of the police" , "Crime and capitalism, California: Mayfield Publishing Company , PP. 195 - 197.

17. Geller, W. (1980) , " Police misconduct: Scope of the problems and remedies" , ACJS Today (November) : 6 -8.

18. Harring , S. (1981). " Policing a class society" , In : Greenberg D. (ed), Crime and Capitalism, California: Mayfield Pub. Co. , PP. 292 - 313.

19. Hasnain, S. (1990). The Development of Drug Abuse as a Social Problem in East Jerusalem 1948 - 1987, Ph.D. dissertation, institute of Criminology , Hebrew University, JM.

20.Kania, R. & Mackey W. (1977). "Police Violence as a function of community characteristics", Criminology, (May): 27 -48.

21. Manning , P. (1978). " lying , secrecy and social control " , From: Manning , P. Maanen, V. (eds), Policing: A view From the Street, Santa monica, CA. pp. 235 - 255.

22. Marx, G. (1981). "Ironies of social control: Authorities as contributors of deviance through escalation, non - neforcement and cover facilitation" , Social Problems , Vol. 28, No. 3 , pp. 221 - 242.

23. Marx, G. (1982). "Who really gets stung: some issues raised by the new police undercover work " , Crime and Delinquency, 28 (April), pp. 165 - 193.

24. Quinney, R. (1975). " Police in the community" , Criminology - Analysis and Critique of Crime in America, Boston: little , Brown & company , pp. 165 - 195.

25. Radelet, L. (1977). " The police and minority groups " , The police and the Community , California: Glencoe Press , pp. 207 - 232.

26. Reiss, A. (1971). The police and the public , New Haven: Yale University Pess.

27. Rock, P. (1973). "The enforcement of laws" , Deviant Behaviour , London : Hutchinson University Library.

28. Sherman, L. (1980) , "Causes of police behavior" , Journal of Research in

Crime and Delinquency, (January): 69 - 96.

29. Skolnick , J.H. (1966). Justice Without Trail : Law Enforcement in a Democratic Society , New York : John Wiley.

30. Spitzer , S. (1981) " The Political economy of policing " , In : Greenberg, D. (ed), Crime and Capitalism, California: Mayfield pub. Co. , PP. 314 -339.

31. Sykes, G. & Clark J. (1975) " A theory of defence exchange in police - civilian encounters" , American journal of Sociology , Vol. 81, No. 3, PP. 584 - 600.

32. Westly, W. (1970). Violence and the police: A Sociological Study of law , Custom and Morality, Cambridge, Mass: MIT Press.

الخاتمة

* ثقافة الاحتلال

* الأوضاع الراهنة

* المستقبل المنظور

تفرض الاف من الاوامر العسكرية على المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة. هذه الاوامر تحول الفلسطينيين زورا وظلما الى مجرمين. يكون بموجبها كل فلسطيني وفي كل لحظة ولاي سبب مهددا بالاعتقال ... مهددا بالضرب وفي احيان مهددا بالقتل ... عند ذلك يبرر الاحتلال تصرفاته من اعتقال او اصابة او اطلاق نار على انه ... تم تنفيذها في اطار القانون والشرعية.

ثقافة المحتل:

يقول قادة الاحتلال على المستويين العسكري والسياسي، ان عمليات الضرب والقتل والاصابة بدون سبب يذكر، او بدون استفزاز من الطرف الفلسطيني هي امور هامشية. فجنود الاحتلال يتصرفون دائما وفق اثارات "مخلة بالنظام" من الشارع الفلسطيني، ودائما يتصرفون حسب الاوامر. فاعتقال الالاف، وقتل المئات، وتعذيب مئات الالاف من خلال استعمال شتى الاساليب هي كلها عمليات شرعية، لان كل هؤلاء هم المذنبون وهم المجرمون ... ليس هذا التفكير عرضيا او تلقائيا او مصادفة وانما يعكس ثقافة مبنية ومنظمة التي توجه الجندي المحتل في ميدان الانتفاضة.

الوجه الاول والظاهر للاحتلال:

كيف يرى الاحتلال الانتفاضة؟ ما هي اللغة التي يستخدمها في وصفه لاساليبه، وبالتالي ما هي النتائج التي يراها؟

دراسة لغة وتصرفات الممثلين لاذرع القمع والعنف، توضح ان القاعدة التي تستند عليها هذه الامور، هي ثقافة مكشوفة تتألف من عدة عناصر، هذه العناصر تمثل النظرية التي يتمشى وفقها الاحتلال الاسرائيلي وكل احتلال، والتي رافقته وترافقه مدة كونه احتلالا. ولهذه العناصر ادوار، منها ضمان استمرارية السيطرة على شعب اخر، وبالتالي تحقيق ايديولوجية صهيونية قاعدتها الجغرافية "من النهر الى البحر".

وهذه العناصر هي:

١- الانتفاضة هي جريمة:

تتالف الانتفاضة وفق "الفكر" العسكري والسياسي الاسرائيلي من الظواهر المميزة بالعنف والارهاب والقتل والتطرف . بالرغم من استعمال الاحتلال مصطلح "ظاهرة"، الا انه في احيان كثيرة يعرف الانتفاضة بالفردية والهامشية، يعرف ذلك بـ "الاضطرابات المنفذة بواسطة قلة وهامشيين" في المجتمع. اغلب فئات السكان هم مسالمون، ويحافظون على النظام والهدوء، واغلبهم يريدون العيش بمشاركة ووئام وتعاون مع الاحتلال!!! ... هكذا يتصورون، وهذا هو التناقض القائم في ايمانهم: فهم من ناحية - ينفذون الاعتقالات الجماهيرية بالالاف، ويسلمون الالاف "البطاقات الخضراء" لكونهم كما يقال "اصحاب خلفية جنائية وامنية"، ويفرضون منع التجول والطوق البري والبحري العسكري على جميع المناطق ومن

الناحية الثانية - يصرحون بان الانتفاضة هي اعمال فردية.

بالاضافة الى ذلك، يؤمن الاحتلال بان هذه الاوضاع الفردية هي امور عابرة، غير منظمة وغير مبنية. لكن الواقع يؤكد، في احيان كثيرة، ان عملياته العسكرية تكون ضد خلايا منظمة ويقوم باعتقال افرادها.

الهدف من نظرة كهذه تشويش الشخصية الفلسطينية واحباطها، وهذه هي الحرب النفسية التي يشنها اكان عبر اللغة التي يستعملونها ام عبر قنوات الاتصال الاخرى.

٢ - الفلسطينيون هم السبب:

الفلسطينيون هم السبب - هكذا يفكر المحتل: اذ ينفذ الفلسطينيون الجرائم وهم ايضا عواملها!!! هذه العملية تسمى "تذنيب الضحية" و "تجريم" تصرفاتها. هذا هو التكتيك المستخدم بواسطة المسيطر. لذلك يركز القادة الاسرائيليون على عوامل مثل اليأس والتطرف التي تفسر تصرفات الفلسطينيين.

٣ - النظام والهدوء هي اهداف اساسية:

تعتقد اجهزة الاحتلال وعلى راسهم ما يسمى "الحكم العسكري" و"الادارة المدنية" ان وجودهم جاء لتلبية حاجات السكان، ورفع مستوى المعيشة ورفاهية المواطنين. لذلك تركز تصريحات ممثليها على ان القضاء على الانتفاضة جاء اولا واخيرا لتلبية الامن والطمأنينة في المناطق وللمصلحة العامة.

٤ - القاعدة هي القانون:

الاعتقاد السائد والمسيطر لدى الجهات، موضوع البحث، هو ان القانون الجنائي والعسكري والحربي، وكذلك الاوامر والانظمة التي وضعت بعد ١٩٦٧، والقانون الدولي، بما يتضمن من معاهدات واتفاقيات وقرارات، هي التي توجه لغته وتصرفاته. فعملية تجريم الانتفاضة، وتذنيب الضحية مستندة على هذه القواعد الموافق عليها اسرائيليا ودوليا. فجميع الاوامر هي شرعية، وجميع الاعتقالات والضرب وهدم البيوت والابعاد ومنع التجول وغير ذلك من الاساليب هي عادلة وحسب الاوامر.

٥ - كل الممارسات هي شرعية:

القاعدة التي يتمشى وفقها هي ان "الاهداف تبرر الوسائل". يعمل على فرض جميع الاساليب، منها الفردية ومنها الجماعية، ويبرر وجود هذه الاجراءات من خلال استخدام اعتبارات قانونية وعملية اما المسالة الاخلاقية والانسانية فانها غير هامة. والذي يميز هذه الاساليب هو عملية "الاختراع والتجديد"، فبعد كل حادثة قتل، او طعن بالسكين تقوم السلطات باقتراح وفرض اجراءات جديدة قد تؤدي لـ

"هدوء" مرة ثانية٠ وفي اغلب الاحيان، تعمل السلطات على فرض عدة اساليب بالجملة وفي مناطق متعددة٠ حيث لا ترى هذه الجهات ان الاساليب التي تستخدمها جاءت اولا واخرا لمعاقبة السكان وانما تقسم فعالياتها لعدة انواع منها الاساليب الرادعة /المانعة/ الواقية "فرض منع التجول، اعتقالات واسعة النطاق، تجهيز بطاقات خضراء ٠٠٠" ومنها الاساليب التي تطبق خلال او بعد حدوث حادثة معينة اكان في المناطق المحتلة او داخل اسرائيل "القتل والاصابة والضرب واغلاق المدارس والمعاهد والاعتقال وهدم البيوت واغلاق غرف سكنية واغلاق شوارع عينية ٠٠٠"٠ يستخدمون مصطلحات مثل "القوة" و "القوة اللازمة" ولا يسمون تصرفاتهم بـ "العنف"٠ في اغلب الاحيان، يصرح الاحتلال ان هدف فرض هذه الطرق هي مصلحة المواطنين والنظام العام وحماية السكان من "متطرفين قلائل وهامشيين"٠ فالتناقض قائم في اقوالهم وممارساتهم: فمن ناحية، يصرحون ان هذه الممارسات هي عينية وموجهة لفئات معينة، ومن الناحية الثانية يفرضون هذه الاجراءات على جميع الفئات وفي اغلب المناطق٠

٦ - السيناريو الثابت:

المعلومات المعلنة حول حادثة معينة تسير حسب نمط ثابت يعلنه الناطق باسم جيش الاحتلال، او اي جهة عسكرية مسؤولة٠ هذه هي انماط لغوية تضع دائما مسؤولية حصول الحادث على الطرف الفلسطيني٠ تصريحات مثل: تم اطلاق الغاز المسيل للدموع بعد تعرض جيب حرس الحدود لزجاجة حارقة، قتل ملثم عندما رفض سماع الاوامر، قتل مطلوب خطير ساعة تهديده لحياة جنود الكتيبة، قتلت الفتاة حين محاولة طعن ضابط ٠٠٠٠

٧ - الحالات الشاذة:

نفذت كل الممارسات حسب المتوقع، القاعدة هي الاوامر والتعليمات المعطاة٠ هناك حالات شاذة لكن عددها قليل وسيتم التحقيق وتقديم المذنبين للمحاكمة٠ فعمليات الضرب المتكررة، التعذيب والاهانات والمجازر، وغير ذلك من فعاليات هي ليست بحالات خارجة عن المقبول٠ يعرف القاعدة العسكريون الاوامر القانونية، والتعليمات التي هي ليس وفق الاوامر٠ في احيان يصرحون ان الحدود هي دقيقة بين الاوامر القانونية وبين الاوامر المخالفة للقانون! ويبقى مئات الجنود الذين يضربون، ويعذبون يوميا ويبقون هم والقادة الذين يصدرون الاوامر لهم في عداد الحالات غير الشاذة !!! ما يحصل هو عملية معاكسة: يدين الاحتلال ويقدم للمحاكمة جنوده الذين لم ينصاعوا للاوامر، لذلك يعطى بديلين لهؤلاء الجنود وكما عبر عن ذلك جندي: اما ان ينصاع للاوامر وبذلك يتحول لفاشي، واما ان يرفض ومصيره سيكون السجن، وقد اختار البديل الاول٠

٨ - النتائج ايجابية:

يرى الاحتلال انه سائر في الطريق المناسبة والمتوقعة بهدف ارجاع الوضع كما كان قبل اندلاع الانتفاضة، يرى ان الاعتقالات وحالات القتل والسيطرة على مليوني فلسطيني ضمن النتائج الايجابية، وحسب الاهداف المرسومة "المحافظة على النظام والهدوء"٠ حين تفسيره لاسباب استمرارية الانتفاضة، لا يربط ذلك بنوعية الفعاليات التي يقوم بها وانما يبرر ذلك بالتطرق لتغييرات تحصل عند الطرف الاخر - "تصعيد في الفعاليات والتطرف الاسلامي" فالخلل هو ليست تصرفاته !!! وانما تصرفات الطرف الفلسطيني!!! وفي احيان كثيرة، لا يعترف الاحتلال انه في مأزق٠ فهو القوي وباستطاعته التغلب على الطرف الاخر بسهولة، لكنه يدعي ان سبب عدم فرض اساليب معينة "مثل استخدام الدبابات للقضاء على الانتفاضة، فرض عقوبة الاعدام ٠٠٠" هو عمليا وليس اخلاقيا٠ لذلك فهو يرى ان من الصعب السيطرة على الانتفاضة كليا، اما النتائج الحاصلة فهي جزئية وتؤدي فقط للحصول على "الهدوء النسبي"٠

٩ - الحل هو عسكري وسياسي:

يعترف القادة السياسيون ان ممارسات الاذرع العسكرية تمثل فقط وجها واحدا من الحلين المطروحين٠ يدعون ان الحل السياسي هو احتمال في حالة انهاء الفلسطينيون الانتفاضة٠ هم يريدون بناء القيادة الفلسطينية المناسبة والملائمة لمصالحهم، او التحدث مع قادة "معتدلين" وفي الوقت نفسه يقومون بالاعتقال اداريا للقادة الفلسطينيين!!!

هؤلاء هم على قناعة بانه لا يمكن تصفية الانتفاضة بالطرق العسكرية، لكنهم ينسون اقوالهم ويمارسون شتى الاساليب العسكرية٠

١٠ - مفهوم العدالة والقيم:

يدعي الاحتلال ان لا فرق في المعاملة بين اليهودي والعربي، فرفاهية المواطنين عربا ويهودا هي من الاهداف المرجوة، فالعدالة هي متغير اساسي في تصرفات افراد هذا الاحتلال، اكان في الشارع ام في المعتقلات ام في القضاء ام في السجون٠ هم الاخلاقيون والانسانيون٠ اما افراد الطرف الاخر فلا يملكوا القيم والاخلاق والانسانية لانهم يرمون الحجارة والزجاجات الحارقة ويطعنون بالسكاكين!!!

هكذا يرى المسيطر تصرفات الفلسطينيين بالمقابل مع تصرفاته٠

ما هي الحقيقة؟؟ توضح الدراسة الحالية ان عملية التعريف، والتصنيف هي التي تؤدي لبناء واقع يتحول الى حقيقة في نظر المصنف والمعرف فعملية تعريف الانتفاضة بالجريمة والارهاب، والتمسك بمصطلحات مثل "النظام" و "رفاهية المواطنين" هي عبارة عن تصنيفات لغوية مخططة، نابعة من ايديولوجية

يتمشى وفقها المحتل، والتي تحدد ممارساته الفعلية، وخط سيره في قمع الانتفاضة بطريقة منهجية مخططة.

الوجه الاخر والحقيقي للاحتلال:

تركز الدراسة على ممارسات الشرطة الاسرائيلية في القدس الشرقية، وممارسات الحكم العسكري، باذرعته المختلفة، الموجهة بحق الفلسطينيين، والسؤال هو كيف يرى علم الاجرام بعينه التحليلية هذه الممارسات؟ هذه هي العناصر الحقيقة لثقافة الاحتلال التي تم التطرق اليها بتوسع في الفصول السابقة وخاصة الفصل الثاني والثالث والرابع.

١ -النوايا السيئة:

الهدف الحقيقي من وجود واستمرارية الاحتلال وبالتالي فرض سياسة القبضة الحديدية وسياسة الضرب، وكسر الاذرع هو السيطرة على الارض والانسان. يقول الاحتلال ان نواياه حسنة، لكن الحقيقة تختلف كل الاختلاف. فقد يهدم الاحتلال بيوتا مبررا ذلك انه هدمها لتوسيع شوارع المخيم!! اهذه هي الرفاهية؟ ام هذا هو القصد الحسن؟

٢ - النظام هو الاسطورة:

استعمال مصطلحات مثل "النظام"، "الهدوء" هو من نسج الخيال والتمويه، فحسب المنطق والعقلانية -كيف يمكن الحصول على "النظام" وما زالت عمليات القمع مستمرة وتزيد من حدتها يوما بعد يوم؟؟

٣ - القانون المطاطي:

يفصل الاحتلال الاوامر على حسب حاجاته ويغيرها وفقا لذلك. فتطبق الاوامر على فئات معينة، ولا تطبق على اخرى وهي تطبق حسب مزاج الجندي المعين. هذه الاوامر هي تصنيفات مجردة، يضعها العسكريون والسياسيون، وقد تكون خالية من الاخلاقيات والانسانية. فالضرورة العسكرية والامن هما الاعتبارات التي توجه بناء وتطبيق الاوامر وهذه المبررات.

٤ - الممارسات هي المخالفات:

الاهانة، والتعذيب، والضرب، والتكسير، والابعاد، والقتل، وهدم البيوت وغير ذلك، هي فعاليات حسب الاوامر غير الشرعية والمناقضة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، وخاصة تلك التي تتطرق لحقوق المواطن في الاراضي المحتلة. هذه هي جرائم حسب الاوامر او بما يمسى في علم الاجرام "جرائم الطاعة": وجود شرعية لتنفيذ الفعاليات التي تعتبر وفق مقاييس اخلاقية دولية مخالفات قانونية.

هذه هي قيمة: اطاعة الاوامر وتطبيقها ومحاكمة الجندي الذي لا ينصاع لها. فالطاعة تؤدي لبناء قيم جديدة قد تتناقض مع الاعراف الاجتماعية والعسكرية ، وتؤدي لتصرفات لم تكن مقبولة من قبل، وتؤدي مع الوقت لفساالمجتمع المحتل.

٥ - العنف الرسمي هو القيمة:

الاهانة هي عنف نفساني، والضرب هو عنف جسماني. يقولون ان الضرب هو في حدود "القوة اللازمة" لكن تبقى هذه مبررات، والعنف يبقى عنفا مهما صنفه الاحتلال وعرفه. ان دراسة مواقف حصلت بين الفلسطينيين وحرس الحدود او الشرطة او الجيش تظهر الوحشية في التعامل، في حين انه لا يوجد اي استفزاز من قبل الفلسطينيين فكثير من الشهداء سقطوا وهم في ساحات بيوتهم او في الشارع او في اماكن العبادة. فماذا نسمي هذه التصرفات؟؟ هل هي تصرفات غير انسانية؟ غير اخلاقية؟ ام ماذا؟؟

٦ - الضحية والمجرم:

لا يوجد سيناريو ثابت لتطور الاحداث. فوجود هذا السيناريو هو الافتراءات التي يبرر الاحتلال بواسطتها افعاله ومسؤولياته. فهل من المعقول ان تكون الضحية هي المجرمة وهي المذنبة !!؟ اذا من هو المذنب الحقيقي؟؟

٧ - القاعدة والشذوذ:

ان اعتبار الضرب والتكسير عملا في اطار شرعية الاوامر، معناه انه لا توجد فعاليات شاذة!! الالاف من الفلسطينيين عذبوا نفسيا، وجسديا، خاصة في غرف التحقيق والسجون، فهل هذه هي القاعدة؟؟ الحاصل انه حدث تغيير في مضمون ثقافة الاحتلال في مرحلة الانتفاضة. يتمثل هذا التغيير في البلبلة الحاصلة بين الشاذ والسوي وانتقال الشاذ ليصبح هو القاعدة الشرعية التي تبرر الافعال دونما حرج.

٨ - الهزلية والتناقضات:

يعمل الاحتلال جاهدا لقمع الانتفاضة وتصفيتها. لكن الهزلية في الامر تثبت التناسب الطردي بين خطوات الاحتلال التعسفية، وبالتالي تدهور الوضع من سيىء الى اسوا. فايمان الاحتلال بان اختراع الاساليب وتطبيقها قد تؤدي لـ "الهدوء" هو خطأ من اساسه، فالخبرة والعلم يبرهنان العكس: عملية التصعيد هذه متبادلة وخاصة في حالة الصراع. فالقوي لا يستطيع التغلب على الضعيف من خلال استخدام اساليب القمع لان القمع يولد القوة والمقاومة والتحدي.

يظهر التناقض الواضح بين نواياهم المخفية ونواياهم المعلنة، بين اقوالهم المعلنة وافعالهم، بين

الاهداف المرجوة والنتائج الحاصلة وبين الحقيقة والخيال.

٩ - النتائج هي عكسية:

لم تنته الانتفاضة رغم اعتقال الاف الفلسطينيين، وبالرغم من تطبيق شتى الاجراءات. بعكس توقعات الاحتلال، فان دراسة التطورات التي حدثت توضح ان اعتقال الافراد يؤدي الى ظهور افراد اخرين يحلوا مكانهم وبالتالي تكون النتائج تصعيد تلو التصعيد في فعاليات الانتفاضة. كذلك فان ممارسات المحتل لم توصل للاهداف التي يريدها، لكنها تؤدي (حسب دراسات علمية تم التطرق اليها في الفصل الرابع) لفساد المحتل نفسه ولتغييرات سلبية في مجتمعه، مثل ازدياد نسبة القتل، وفعاليات العنف المختلفة في وسط اليهود.

١٠ - الاعتبارات الايديولوجية هي الاصل:

قال "رابين" مرة: "ان الاعتقالات لم تكن ابدا ناتجة عن اعتبارات موضوعية، لكنها سياسية". هذه هي الحقيقة، وقلما نسمعها من افواههم. تفسر الايديولوجية الصهيونية، كما تم توضيحها في الفصل الثاني، لماذا يستخدم الاحتلال لغة معينة في وصفه للانتفاضة؟ ولماذا يختار الاساليب العسكرية ويفضلها على الاساليب السياسية؟، فحكومة "التكتل" والاحزاب اليمينية الاخرى، تنظر للمناطق كجزء لا يتجزأ من "ارض اسرائيل الكبرى" والفلسطينيون هم "عرب يهودا والسامرة وقطاع غزة"، لذلك فكل همهم هو المحافظة على هذه الايديولوجية ولو على حساب معاناة الشعب الفلسطيني!!.

خلال "حرب الخليج العربي" وبعده تصاعد الوضع سوءا واصبحت ممارسات الاحتلال اكثر قسوة وشدة وظلما.

الانتفاضة بعد عامها الثالث:

قبل بداية "حرب الخليج"، وضع وزير الشرطة الاسرائيلي روني ميلو خطة خاصة لانتشار شرطته حال اندلاع الحرب. شملت هذه الخطة على معلومات حول انتشار الشرطة في المدن الاسرائيلية، وحول ماهية الاجراءات الخاصة التي ستطبق لتأمين الدفاعات الخلفية. وقد كلفت الخطة وحدات من "حرس الحدود" لحفظ "الامن"، دون انذارات مسبقة، في المناطق التي سميت "قطاعات حساسة" في الاراضي المحتلة ("الفجر"،١٩٩١/١/٨).

اندلعت الحرب فجر الخميس الموافق ١٩٩١/١/١٧، حينها اعلن وزيرا الشرطة والدفاع الاسرائيلي تطبيق "قوانين الحرب" في المناطق المحتلة، وبالتالي فرض "نظام" منع التجول في انحاء المناطق، بما تشمل مناطق في القدس الشرقية (سلوان، الطور، مخيم شعفاط).

اجراءات تعسفية:

اكدت المصادر العسكرية الاسرائيلية ان: "اجهزة الامن الاسرائيلية ستواصل نشاطاتها بهدف وضع حد لاعمال الشغب ورشق الحجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وان اجراءات صارمة ستتخذ بحق المخالفين والنظر في فرض نظام منع التجول لفترات غير محدودة" (حسب ما رود في: "الفجر"، ١٩٩١/٣/٧)٠ اذا، ما هي هذه الاجراءات "الصارمة!!"؟؟

فرض منع التجول:

قامت الاجهزة العسكرية بتجميد الحياة في المناطق، وذلك من خلال فرض اجراءين: الاول - تشديد حظر التجول والثاني - منع العمال من التوجه الى اماكن العمل٠ في حين انه تم اعلان الضفة والقطاع مناطق عسكرية مغلقة يمنع الصحافيون من الدخول اليهما (الفجر، ١٩٩١/٢/٢٥)٠

بتاريخ ١٩٩١/٢/١٠، تم السماح لحوالي ٦٠٠٠ عاملا بالعمل حسب تصاريح، وبالتنسيق مع ارباب العمل اليهود، حظر دخول السيارات من المناطق لاسرائيل، وفرض قانون عدم السماح للعمال النوم في اسرائيل٠ في اعقاب ذلك، حذر نائب ما يسمى "منسق شؤون يهودا، السامرة والقطاع" بقوله: "لقد اوضحنا للسكان بانه اذا ما ادت العودة للعمل الى تصعيد العنف داخل اسرائيل او داخل المناطق، فاننا لم نتردد في اعادة حظر التجول، ولن نسمح للعمال بالعودة الى عملهم، اننا سنوقف فورا الخروج الى العمل في الاماكن التي تثار فيها مشاكل امنية" "الفجر" ١٩٩١/٢/١١)٠ وبعد كل حادثة تذكر مثل هذه الاقوال!!!٠

الاعتقال:

استغل الاحتلال اندلاع الحرب ليقوم بحملات اعتقال واسعة٠ ففي ليلة ١٩٩١/١/٢٩ اعتقل اداريا الدكتور سري نسبية لمدة ستة اشهر، بتهمة اعطاء معلومات "هامة" للحكم العراقي حول اماكن انفجار صواريخ "الحسين" في اسرائيل (حسب مقابلة تلفزيونية مع المسؤول عن الاتصال في وزارة الدفاع الاسرائيلي بتاريخ ١٩٩١/١/٣٠)٠ هذا نوع جديد من الاتهامات الادارية الملائمة لفترات الحرب٠

وفي ليلة ١٩٩١/٢/١٠ تم اعتقال ٣٥٠ من افراد حركة "حماس، وقد شملت هذه العملية، حسب المصادر الاسرائيلية، قيادة الحركة والقيادات الاقليمية في المناطق (الفجر، ١٩٩١/٢/١١)٠ وعلى سبيل المثال، قامت القوات العسكرية بحملة اعتقال اخرى شملت مداهمة واعتقال العشرات من "المطلوبين" في انحاء المناطق ("الفجر"، ١٩٩١/٣/٧)

حسب المعلومات التي اصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الانسان/ جمعية الدراسات العربية تم اعتقال ٤٠٠ شخص في الضفة، ٦٠٠ شخص في القطاع في النصف الثاني من شهر كانون ثاني ١٩٩١، وذلك بتهمة الخروج في اوقات منع التجول (انظر للتقرير:

Prolonged Blanket Curfew in Occupied Territories, From The Field, Vol.1 No.5, January 1991).

في حين انه حسب احصائية الناطق العسكري الاسرائيلي فقد تم اعتقال حوالي ٣٦٤٧ شخصا منذ اندلاع الحرب وحتى تاريخ ١٩٩١/٢/١٧ من خلال حملات مداهمة (انظر لتقرير مركز المعلومات الفلسطيني **(Palestinians Under Curfew: Israel's Prisoners of the Gulf War, February 1991).**

الاصابات:

اطلاق النار: حسب المعلومات المتوفرة، تم اطلاق النار على اشخاص بدون استفزازات تذكر من قبلهم. فقد استشهد شاب من القطاع نتيجة خروجه مع اثنين من اصدقائه في فترة منع التجول. اما المصادر العسكرية فقد ادعت انه طلب من الثلاثة التوقف، توقف اثنان اما الثالث فجرب خطف سلاح جندي، الشيىء الذي ادى لاطلاق النار باتجاهه (راديو اسرائيل، ١٩٩١/١/٣٠). وقصة استشهاد صبي من مخيم الدهيشة، الذي اطلق النار عليه في فترة حظر التجول (١٩٩١/٢/١٠). وفي نفس التاريخ استشهد شاب من مخيم عسكر/ نابلس: حسب المعلومات المتوفرة، حين دخلت القوة الخاصة والمتخفية، بتاريخ ٩١/٢/١٠، بهدف اعتقال مطلوب. اطلقت هذه القوة عيارين ناريين على الشخص الذي وقف امام دكانه والمشابه والمطابق لاوصاف المطلوب، الامر الذي ادى لاستشهاده. حسب ادعاء مصادر عسكرية حيث كان هذا الشاب من المطلوبين مع ان هذه معلومة مناقضة لشهادة الاهل والعيان (صحيفة كول هعير، ١٩٩١/٣/٢٢).

يبقى الاحتلال محافظا على السيناريو الثابت، في سرده لحوادث اطلاق النار: وقع الحادث عندما دخلت قوة من الجيش الى القرية، وعندها قامت مجموعة من الشبان برشق القوة العسكرية الاسرائيلية بالحجارة، وحاول افراد القوة تفريق مجموعة الشبان مما ادى الى اصابة احدهم ... ايضا اصيب بجراح جنديا اسرائيليا عندما تعرض للرشق بالحجارة ونقل الى المستشفى للمعالجة ...الحقيقة تبقى حسب مسلسل احداث اخر كما تظهر المعلومات المدونة في تقارير موضوعية، تم التطرق اليها في الفصل الرابع.

الاصابات والضرب: يستمر منفذو ومطبقو سياسة تكسير الاذرع في ممارسة هذه التصرفات بعيدا عن اعين الصحافة ومراكز حقوق الانسان، لكون المناطق داخل الطوق العسكري المحكم. ومن المعلومات القليلة المتوفرة، يبدو ان الاحتلال كان قاسيا كالعادة، وبالرغم من فرض العقاب الجماعي على جميع المواطنين. ففي غزة، على سبيل المثال، اصيب ١٧٢ شخصا نتيجة الضرب المبرح (حسب تقارير مركز المعلومات الفلسطيني التي ذكرت في مستهل هذا الحديث) نعرض مثلين لتوضيح ذلك.

الاول: حصل في مخيم قلنديا - قام الجنود باقتحام بيت وضرب اخوين ضربا مبرحا، ثم شتمت امهما

بالفاظ بذيئة وثم اطلاق النار داخل البيت٠ الشرطة العسكرية تحقق !!! (المصدر: صحيفة "كول هعير"، ١٩٩١/٣/١٥)٠ الثاني: حصل في القدس الشرقية- اعمال تعذيب قامت بها وحدة ما يسمى "حرس الحدود"٠ حسب شهادات.قائمة اعتاد افراد شرطة حرس الحدود على تعذيب معتقلين وضحايا اخرين في غابة بالقرب من الجامعة العبرية٠ قصة واحدة لفتى، ١٢ عاما، تم ربطه باذنيه وتعليقه وضربه بوحشية، دون سبب يذكر٠ يصف شهود العيان وحشية وشراسة هؤلاء الجنود٠ يحقق ضابط شكاوى الجمهور التابع لـ "حرس الحدود" في الحادثة، وحتى الان بدون نتائج!!! (حسب ما ورد في "كول هعير"، مقالة بعنوان: غابة التعذيب، بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٢)٠

ما بعد الحرب:

حصل تصعيد ملحوظ في فعاليات الاحتلال، وذلك من خلال التركيز على العقاب الجماعي٠ ففي القدس الشرقية، اعلن مفتش الشرطة "ترنر" انه سيفرض منع التجول بدون حدود في هذه المناطق، قال: "سيوضح منع التجول للسكان العرب ان الشرطة لن تسمح لرجوع الانتفاضة الى وضع ما قبل الحرب" ("كول هعير"، ١٩٩١/٣/٨)٠وبالفعل، فرض ويفرض هذا العقاب على احياء شاملة في السواحرة وجبل المكبر والعيسوية وغيرها ولاسباب قد تكون رشق سيارة اسرائيلية بالحجارة!!

لكن الاجراءات المعقدة - التي تشمل وضع شروط للدخول الى اسرائيل، نقل العمال بشكل منظم، تفتيش كل عامل على الحواجز للتأكد من هويته وحصوله على بطاقة عمل، منع سكان المناطق من دخول القدس، الاعتقالات العشوائية والجماهيرية - كل هذه الاجراءات لم تمنع من تصعيد فعاليات الانتفاضة ("الشعب"، ٣/١١/ و ١٩٩١/٣/١٥)٠

ففي اعقاب مقتل الطالب الديني، في البلدة القديمة، قال وزير الشرطة: "ستعمل الشرطة على فرض اساليب قاسية، لم تكن قائمة من قبل، وذلك للمحافظة على المواطنين اليهود٠ ستغلق المدارس التي ترمي منها الحجارة، وسيفرض منع التجول على المناطق الخارقة للنظام" "كول هعير"، ١٩٩١/٣/١)٠ وثم تجديد اخر في شرطة لواء القدس: تعيين مستشار لشؤون القدس الشرقية يكون مسؤولا عن تطوير العلاقات مع المواطنين الفلسطينيين ومع القيادة (نفس للمصدر السابق)٠ فهل ينجح هذا الاسلوب في تحقيق اهدافهم؟؟٠

وتصعيد اخير: مقتل اربعة اسرائيليات طعنا بالسكين في القدس الغربية، بواسطة مواطن من مخيم جباليا في القطاع ("الشعب"، ١٩٩١/٣/١١، "يروشلايم"، ١٩٩١/٣/١٢) وقيام قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود بالانتشار في اماكن مختلفة من القدس (حسب البرنامج المسمى "اللعب الممنوعة") وذلك لـ "الحفاظ على النظام" ٠٠٠ للحيلولة دون المس بالسيارات العربية!! وكانت ردود الفعل سريعة ومرة تلو المرة تسمع الاقتراحات: فحص الترتيبات الامنية، ومسألة دخول سكان المناطق لاسرائيل، ابعاد عشرات من زعماء المظاهرات، فرض عقوبة الاعدام، اصدار اوامر للجيش وقوات الامن بضرب الانتفاضة، منع سكان المناطق من دخول القدس٠ وقد تم فعلا منع السكان من دخول القدس حتى اشعار اخر، وهدم

منزل مواطن المخيم. ومرة ثانية تصريحات حول الانتفاضة. رابين: "ان الحادث يثبت ان الانتفاضة لا تزال قائمة" (يديعوت احرونوت، ١٩٩١/٣/١١)، قائد شرطة لواء القدس: "الحوادث ستستمر، لا يوجد احتمال لمنعها كليا" ("كول هعير" ١٩٩١/٣/١٥).

حادثة اخرى: طعن ثلاثة اشخاص في وسط اسرائيل. على ضوء هذه الحادثة، يقترح وزير الشرطة منع دخول الشباب غير المتزوجين لاسرائيل، "بعد ان تبين بصورة واضحة ان غالبية مرتكبي احداث الاعتداء بالسكاكين كانوا شبانا" !! (صحيفة "حدشوت"، ١٩٩١/٣/٢٢).

بعد مرور يوم واحد حصلت الحادثة التالية: طعن مواطن من غزة يهوديين في وسط اسرائيل، وبدات ردود الفعل الاسرائيلية تتوالى. طالب "شارون" بتجديد عملية ابعاد مئات من رؤساء الانتفاضة، والشرطة تتوعد للقيام بتفتيش اكثر دقة في الحواجز، وتفحص احتمال فرض عقوبة شديدة على اصحاب العمل اليهود الذين يستخدمون عمالا عربا بدون ترخيص (ستعمل الشرطة على تطبيق قانون عمل عمال من المناطق حسب تصريح، ابتداءا من السادس من ايار ١٩٩١، وبموجبه سيدفع رب العمل المخالف غرامة مقدارها ٢٠٠٠ ش. وعلى كل عامل غرامة ٩٠٠ ش.)("يديعوت احرونوت"، ١٩٩١/٣/٢٤). بعد اقل من نصف يوم من الحادثة، قرر وزير الدفاع الاسرائيلي، "ارنس" ابعاد اربعة من نشطاء "فتح" في القطاع وقد صرح "ان سياسة الابعاد ستستمر بالحجم اللازم استنادا الى ما نرى انه ضروري ... ان الابعاد لا يمثل حلا قاطعا، الا اننا في معركة تتطلب منا استخدام احدى الوسائل الممكنة" وقد صرح انه يرفض اقتراح الفصل بين اسرائيل والمناطق المحتلة واكتفى بتحديد ماهية الاساليب التي سيعمل على تطبيقها: الابعاد، فرض منع التجول وتكثيف الرقابة والتفتيش (راديو اسرائيل، ١٩٩١/٣/٢٤). في نفس الوقت، قررت "الاجهزة الامنية الاسرائيلية" منع الفلسطينيين العزاب من دخول "الخط الاخضر" ("الفجر"، ١٩٩١/٣/٢٥).

وفي اعقاب "الهجمات بالسكاكين" شكل رئيس الوزراء الاسرائيلي "شمير" فريقين من خبراء وزارتين الشرطة والدفاع، لمحاولة ايجاد وسيلة لوقف هذه الهجمات "القدس"، ١٩٩١/٣/٢٨). فهل هناك طريقة كهذه؟؟!! وبعد اربعة ايام، قرر "المجلس الوزاري الاسرائيلي" اتخاذ مجموعة من التدابير الجديدة، تطوير القوانين التي تسمح بابعاد الفلسطينيين المتهمين بالتحريض على العنف وتدمير منازلهم، تشديد اجراءات دخول فلسطينيين الى اسرائيل والحد من التصاريح الممنوحة لهم، حظر دخول الفلسطينيين الى اسرائيل في سياراتهم الخاصة "الفجر"، ١٩٩١/٤/١).

وفي اواخر شهر حزيران ١٩٩١، اعترفت سلطات الاحتلال بوجود وحدات خاصة لتصفية الانتفاضة، حيث تم اعداد تقرير صحفي حول عمل هذه الوحدات وعرضه في التلفزيون الاسرائيلي (بتاريخ ٩١/٦/٢١).

والجدير بالذكر ان هذه الوحدات ، المسماة "المستعربين" كون افرادها يرتدون الزي الفلسطيني، هي وحدات شكلت قبل عامين ونصف بهدف القتل والاعتقال ("هآرتس" و"يديعوت احرونوت" و"حدشوت" بتاريخ ١٩٩١/٦/٢٤)، وقد قتلت هذه الوحداتمنذ يناير ١٩٨٩: ٤٧ فلسطينيا من بينهم ٢٢ ملثما كانوا يقومون بكتابة الشعارات، وعشرة اخرون كانوا مطلوبين من قبل السلطات، وثلاثة مشاة، وقد قام جنود

هذه القوات بتعذيب المواطنين (تقرير المركز الفلسطيني لحقوق الانسان، ٩١/٦)٠ وهذا اسلوب ٠٠٠ فهل ينجح في خلق البلبلة والذعر بين السكان، كما تهدف السلطات؟؟٠

لا تنتهي الصدامات والمواجهات وعملية التصعيد تلو الاخرى، فهناك التصعيد في فعاليات الانتفاضة في المناطق نفسها، بما تشمل القدس٠ فهناك حوادث الطعن بالسكاكين داخل اسرائيل - من ناحية وردود فعل سلطات الاحتلال نوعا وشدة من الناحية الثانية٠

على ضوء هذا الوضع، ماذا سيكون وجه المستقبل؟؟

المستقبل:

يرفض الاحتلال فكرة الفصل المطلق بينه وبين المناطق، اذ ان ذلك، كما صرح وزير الشرطة الاسرائيلي: "سيخلق امرا واقعا وسيظهر ان العرب واليهود ليسوا قادرين على التعايش ٠٠٠" ("الفجر"، ١٩٩١/٣/٢٥)، هذه هي الايديولوجية التي توجه سياستهم: رؤية الفلسطينيين حسب مصطلح "عرب ارض اسرائيل" تعني انهم يريدون اظهار ان هناك وئام وتعايش بين الشعبين، وهم يريدون فرض "النظام" بهدف رفع مستوى رفاهية المواطنين٠

وللحصول على هذه الاهداف يقوم الاحتلال باستخدام "سياسة العصا" في اجيان ويحاول استخدام "سياسة الجزرة" في احيان اخرى، او كليهما معا في ان واحد٠ يحاول تجديد تكتيكاته، فكل صباح ومساء اجراءات جديدة وبعد كل مواجهة اقتراحات وتطبيقات٠

وتجديد اخر في عالم مواجهة الانتفاضة٠ اقترح بواسطة وحدة جديدة التي كونت في "بلدية القدس"، والمسماة "تفكير استراتيجي"، هذه هي تجربة جديدة: تطبيق "سياسة الجزرة والعصا" في منطقة واحدة في القدس الشرقية، تم اقتراح حي سلوان، حيث عرف بالاكثر عنفا"٠ من العناصر التي تشملها الخطة: تكثيف فعاليات تربوية واجتماعية وصحية في المنطقة، تشغيل سكانها في نفس خدمات البلدية المقدمة، اقامة اللجان المحلية المسؤولة عن هذه الخدمات البلدية ("كول هعير" ١٩٩١/٣/٢٢)٠ هذه هي "الجزرة"!!!

هذه التجارب لا تنفع اليوم، لانها اثبتت فشلها في الماضي٠ فالواقع ينذر بالمزيد من الاعتقالات الجماهيرية ومن العقاب الجماعي، بل مزيدا من تجريم حياة المواطنين ف الاراضي المحتلة، وان عملية تحويل كل فلسطيني لمجرم لن تؤدي لـ "النظام" المنشود ٠٠٠ فهل افعال الاحتلال ستؤدي للسلام والتعايش والهدوء ؟؟؟ ام ستؤدي لمزيدا من الاحباط ومن المواجهة؟؟؟!!

الباحث في سطور

* من مواليد قرية عبلين - الجليل الاسفل الغربي، عام ١٩٥٨ .
* انهى دراسته الابتدائية في القرية والثانوية في مدينة حيفا .
* يحمل شهادة البكالوريوس في الخدمة الاجتماعية وشهادة الماجستير والدكتوراه في علم الاجرام . من الجامعة العبرية بالقدس .
* اصدر عدة دراسات محلية وخاصة حول المخدرات، الانحراف في المناطق المحتلة .
* يعمل في مجال رعاية وارشاد الاحداث والشبيبة في القدس الشرقية .